دروس في

البلاغة

الشيخ
معين دقيق العاملي

وقل رب زدني علما

دار جواد الأئمة

بسم الله الرحمن الرحيم

دروسٌ في البلاغة

الشيخ معين دقيق العاملي

مركز المصطفى العالمي للترجمة والنشر
التابعة لجامعة المصطفى العالمية

دار جواد الأئمة (ع)

الطبعة الاولى
1433هـ - 2012م

دار جواد الائمة(ع) للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - حارة حريك - شارع دكاش - بناية شحرور
ت: 73 73 13 / 03 - 12 29 69 70 00961

كلمة الناشر

ان انتعاش المراكز التعليمية رهن نظام تعليمي دقيق ثابت ومجرب، تشكل البرامج التعليمية والمناهج الدراسية والاساتذة عموده الفقري.

ان فاعلية البرامج التعليمية تكمن في تجاوبها مع متطلبات العصر وتوافر الامكانات ومؤهلات الطلاب ، كما ان تقويم المناهج الدراسية يعتمد – الى حد كبير – على طرحها لآخر المنجزات العلمية بأحدث الأساليب المتّبعة في التربية والتعليم .هذه المراكز بحاجة ماسّة الى التّقويم الدّائم واعادة النظر في مناهجها الدراسية بأرقى الاساليب وفق آخر ما وصلت اليه التقنيات العلمية ، بغية الحفاظ على مستوى نشاطها العلمي.

ان حوزات العلوم الدينية التي تقع على عاتقها مهمة اعداد علماء الدين ونشر المبادئ الاسلامية غير مستثناة من هذه القاعدة ، باعتبارها من مؤسسات التعليم الديني.

ومن حسن الحظ فان الحوزات العلمية وببركة الثورة الاسلامية العظيمة بقيادة الامام الخميني الراحل (قدس سره) أخذت منذ سنوات عدة التفكير جديا في اصلاح نظامها التعليمي وتجديد النظر في مناهجها الدراسية.

وانطلاقا من الشعور بالمسؤولية قامت جامعة المصطفى ﷺ العالمية – التي تمثل جزءا من هذه المجموعة وتضطلع بمهمة تعليم الطلاب غير الايرانيين – قبل غيرها من سائر المؤسسات بانشاء معاونية شؤون التعليم لهذا الغرض.

هذه المعاونية مع تثمينها للجهود المضنية التي بذلها العلماء في سبيل التجاوب مع هذه الحاجة واقتطاف ثمار نتاجاتهم العلمية ، بذلت الوسع لتنظيم مناهج دراسية وفق برامج مستوحاة من الاساليب التعليمية المعتمدة على آخر المنجزات العلمية .

والكتاب الذي بين يديك *دروس في البلاغة* يمثل احد النماذج المختارة من هذه الكتب وهو يعنى بالبحث عن علوم البلاغة. ويعد هذا الكتاب خطوة راسخة في هذا الطريق وجهدا يستحق التقدير بذله حجة الاسلام والمسلمين الشيخ معين دقيق العاملي – حفظه الله – ، فشكرا متواصلا له لجميع الذين ساهموا في إنجاز هذا العمل.

وفي الختام لابد من القول بان اي عمل لايكاد يخلو في بداياته من زلات وهفوات ولذا فاننا نتطلع الى اصحاب العلم والفضيلة ان لايضنوا علينا بارائهم الصائبة فهذا التطلع هو مهماز شروعنا ومبعث أملنا بمستقبل زاهر.

مركز المصطفى ﷺ العالمى للترجمة والنشر

الفهرس

الفنّ الأول: علم المعاني

الفنّ الثاني: علم البيان

الفنّ الثالث: علم البديع

مقدّمة المؤلّف

الحمدلله الذي خلق الإنسان، علّمه البيان، بعد أن أنزل القرآن، فجعل فيه لكلّ شيء تبياناً. و صيّره في الفصاحة غاية، و في البلاغة نهاية، بحيث عجزت عن مضاهاته ألسنة البلغاء، و أقرّت بعلوّ شأنه منابر الخطباء.

ثمّ الصلاة و السلام علىٰ من أوتي فصل الخطاب، و كان أفضل مخلوق نطق بالضاد، خاتم الأنبياء و المرسلين، و حبيب إله العالمين، سيّدنا و نبيّنا محمّد، و علىٰ آله الأطهار، و الأئمّة الأخيار، مخازن العلم، و معادن الحكمة.

أهمّية علم البلاغة

علم البلاغة من أشرف علوم الأدب و أهمّها. كيف؟ و القرآن و هو المعجزة الإلهية الخالدة، قد تحدّى ببلاغته كلّ خطيب مصقع، و كلّ أديب مبدع. فلم يتصدّ للإتيان بما يوازيه أو يدانيه، واحد من بلغاء العرب و فصحائهم، على الرغم من أنّهم كانوا أكثر من حصى البطحاء، و أوفر عدداً من رمال الصحراء.

و نحن أبناء هذا العصر كيف يمكن لنا أن نصدّق بذلك تصديقاً عملياً، إن لم نطّلع على مسائل هذا الفنّ، لنرىٰ بعين اليقين خلود هذه المعجزة علىٰ مرّ الليالي و الأيام.

و تشتدّ الحاجة لهذا العلم، لمن أراد أن يشتغل بالروايات الواردة عن النبي و أهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين، ليستنبط منها الأحكام الشرعيّة، و القوانين الإلهية، فإنّ كلامهم على جانب كبير من البلاغة و البيان؛ إذ هو دون كلام الخالق، و فوق كلام المخلوق. و لذا نجد في سِيَر الكثير من فقهائنا عدم اكتفائهم بدراسة هذا العلم، بل تعدّوه إلىٰ مطالعة الكثير من المتون الأدبية. و ماذلك إلّا ليحصلوا علىٰ ملكة في البيان و الأسلوب، يستطيعون بها درك مغازي الأحاديث و مفادها.

و عليه، فلا يصغى إلىٰ مقالة بعض أبناء العصر، من الذين تاهوا الطريق، فقادوا حملة ضدّ هذا

العلم، مدّعين عدم أهمّيته، و ضرورة الإعراض عن دراسته، حتّى اغترّ بمقالتهم جملة من المبتدئين، ألهمناالله و إيّاهم إلى جادة الصواب.

دور علماء الشيعة في توسيع هذا العلم

يبحث في البلاغة ـ كما هو معلوم ـ عن فنون ثلاثة: المعاني و البيان و البديع. و كلّ فنٍّ منها قد اشتهر فيه جملة من العلماء، وضعوا أركانه، و شيّدوا بنيانه. و قد كان لعلمائنا ـ رضوان‌الله عليهم ـ قصب السبق في هذه الفنون الثلاثة. فعلم المعاني و إن اشتهر نسبته إلى الشيخ عبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١ ها)، كما نصّ علىٰ ذلك جلال الدين السيوطي في كتابه الأوائل، إلّا أنّ الإمام المرزباني (ت ٣٧٨ ها) قد سبقه في التصنيف في هذا العلم، فإن له كتاب «المفضل في علم البيان و الفصاحة»[1]، الذي قال عنه ابن النديم في فهرسه: إنّه نحو ثلاثمائة ورقة.

والإمام‌المرزباني هذا،من‌علماء الشيعة ومحدّثيهم،كمانصّ‌على‌ذلك اليافعي في تاريخه، حيث قال:

> **«أخذ عن ابن دريد، و ابن الأنباري العلوم الأدبية، و هو صاحب التصانيف المشهورة، و المجامع الغريبة، و رواية الأدب، و صاحب التآليف الكثيرة. ثقة في الحديث، قائل بمذهب التشيّع، و شعره قليل لكنّه من الجيد ...».**[2]

و ذكره ابن خلكان بمثل ما ذكره اليافعي بلا تفاوت حتى في التشيع. و هو صاحب كتاب ما نزل من القرآن في علي‌عليه‌السلام.[3]

أما البديع، فالمشهور بين مؤرخي الأدب، أن واضعه الخليفة العباسي، عبدالله بن المعتز بن المتوكل(ت ٢٩٦ هـ)، و أنه دَوَّنَه سنة ٢٧٤ هـ في كتابه الموسوم بالبديع.

و الحق أنّ هذه النسبة غير متيقّنة؛ و ذلك لأن الأصل فيها دعوى ابن المعتز نفسه، حيث قال في كتابه الآنف الذكر:

> **«و ما جمع قبلي فنون الأدب أحد، و لا سبقني إلى تأليفه مؤلف، وألفته سنة أربع و سبعين و مائتين، فمن أحب أن يقتدينا،ويقتصرعلى‌هذافليفعل،و من أضاف من هذه المحاسن أو غيرها شيئاً من البديع، و ارتأى غير رأينا فله‌اختياره».**[4]

---

١. البيان في ذلك العصر يطلق على المعاني و البيان.

٢. نقلاً عن تأسيس الشيعة ص: ٩٤.

٣. المصدر السابق ص: ١٦٨.

٤. المصدر السابق ص: ١٦٨.

مع أن معاصره قدامة بن جعفر الكاتب الشيعي، صنّف في ذلك كتاب نقد الشعر، المعروف بنقد قدامة، و هو أكبر من ابن المعتز سنّاً، فيحتمل قوياً سبق قدامة على ابن المعتز في التصنيف، و إن كان ابن المعتز قد سبقه بالتسمية.

و يؤيد ذلك، أن ابن المعتز جمع في كتابه سبعة عشر نوعاً من أنواع البديع، بينما قدامة بن جعفر، جمع منها عشرين نوعاً، توارد معه على سبعة منها، و سلم له ثلاثة عشر.

و كيف كان فقد تكامل لهما ثلاثون نوعاً، ثم اقتدى بهما الناس في التأليف، إلى أن وصل إلى نابغة زمانه في هذا الفن؛ صفي الدين الحلي(ت ٧٥٠ هـ)، و الذي جمع في قصيدته المشهورة، في مدح الرسول ﷺ، الموسومة بـ(الكافية البديعية في مدح خير البريّة) جمع فيها مائة و خمسين نوعاً، و هو أول من ابتدع البديعية و شرحها، ثم تبعه على ذلك جماعة من العامّة و الخاصّة.

خصائص الكتاب

الكتاب الذي بين يديك، كان في الأصل دروساً ألقيتها على طلاب المرحلة الأخيرة من دراسة المقدمات. أحببت أن أجمعها في كتاب، بعد أن قمت بتهذيبها، و ترتيبها، و تبويبها من جديد، لكي تكون الفائدة أعم، و النفع منها أشمل.

و حاولت قدر المستطاع أن أجعله متميزاً بجملة من الخصائص الإيجابية. مستعيناً على ذلك بالله تعالى، و مستفيداً من خبرتي المتواضعة، و تجاربي الخاصة، التي قضيتها في تدريس هذه المادة لسنوات خلت، بحيث أصبحت نوعاً ما، قادراً على التميز بين ما ينفع طالب هذه المادة، و بين ما يذهب جفاء.

و أهمّ هذه الخصائص

١. خلوّه عن الاستطراد، فإن كل ما يبحث فيه مرتبط إرتباطاً وثيقاً بالبلاغة، بل هو من صميمها. بينما هذه الميزة غير متوفّرة في جملة من الكتب البلاغية، خصوصاً القديمة منها، حيث كثر فيها الاستطراد في مسائل خارجة عن الفن، بل لاترتبط به بصلة كالمسائل الفلسفية و الأصولية و الرياضية، بل و الطبية أيضاً.

٢. اشتماله على تمرينات، تساعد الطالب على تطبيق القواعد البلاغية، التي تلقّاها بصورة نظرية، فلا يكون جامداً على التعاريف، بل يستطيع أن يتجاوز منها إلى المصاديق. فيُرجى منه و الحالة هذه، أن يساهم في جعل الطالب بليغاً، كما يكون قد ساهم في جعله عالماً بفنّ البلاغة.

٣. خلوصه عن الإشكالات اللفظية، التي قد تؤدي الى صرف ذهن الطالب عن المطلب الأساسي. و هذه مشكلة وقعت فيها كلّ الكتب البلاغية، التي هي شرح لمتن، فإنها بطبيعة الحال، تكثر فيها الإشكالات اللفظية من الشارح على الماتن.

٤. كان ترتيبه بحيث لايتوقف فهم السابق منه على اللاحق. و هذه خصيصة مهمة؛ لأن المطلب السابق، المرتبط بأبحاث يأتي استيفاؤها لاحقاً، يؤدي إلى تشويش الفكرة، و عدم وضوحها وضوحاً تامّاً لدى الطالب.

٥. طرحت فيه المسائل البلاغية بأسلوب متوسط بين الأُسلوب العلمي، و الأُسلوب الأدبي. و ذلك لأن طرحها بالأسلوب العلمي الجاف، لا يتناسب مع طبيعة المادة. و طرحها بالأُسلوب الأدبي السلس، لايتناسب مع كتاب معدّ للدراسة.

٦. لمّا كانت الصناعة إنما وضعت لفهم القرآن الكريم، و الوقوف على إعجازه من الناحية البلاغية، فقد استبدلت الشواهد الشعرية المعقّدة، بشواهد قرآنية، و أكثرت منها، حتى كادت أن تبلغ الآيات المستشهد بها في هذا الكتاب الخمسمائة.

٧. تبويب علم المعاني في هذا الكتاب، مخالف للتبويب المتعارف عند علماء البلاغة، و ذلك لأن التبويب القديم مستوجب للتكرار، حيث تجد أن نكات الحذف ـ مثلاًـ تذكر مرّة في باب المسند إليه، و أخرى في باب المسند، و ثالثة في باب متعلقات الفعل، و كذا الحال في غيره من الأحوال. و فراراً عن هذا المحذور، جعلت نفس الحذف باباً، و تكلمت عن نكاته مطلقاً، سواء كان في المسند إليه، أم المسند، أم غيرهما.

و لهذه و لغيرها من الخصائص، نرجو من‌الله العليّ العظيم، أن يستطيع دارس هذا الكتاب، أن يفهم البلاغة على حقيقتها، و يبرع فيها، إذا ما تتبع مسائله، و حلّ تمارينه، بتأمل و روية.

و مع كل ما ذكر، لا يخلو هذا الكتاب من أخطاء و اشتباهات، سببها قلّة الزاد، و قصر الباع، فنستميح‌القارئ‌الكريم‌عذراً، إذاما مرّ على قصور أو تقصير فيها « والعذر عند كرام النّاس مقبول ».

و أخيراً أسأل‌الله تعالى، أن يجعل هذا العمل المتواضع، خالصاً لوجهه الكريم، و أن يتجاوز عن سيئاتي، و يغفر لوالديّ و أساتذتي، و جميع من له حقّ عليّ، و أن يحشرنا مع محمد، و آله الطاهرين، صلوات‌الله عليهم أجمعين، و الحمد لله ربّ العالمين.

قم المقدسة

١٠ ربيع الأول ١٤١٥ هـ

تمهيد

يبحث في البلاغة عن فنون ثلاثة: المعاني و البيان و البديع. و قبل الخـوض في البحث عنها، عقدنا تمهيداً يحتوي على مطالب أربعة رئيسية:

المطلب الأول: في تعريف البلاغة و تقسيمها

البلاغة لغة تنبيء عن الوصول و الانتهاء، يقال: بلغ فلان مبتغاه؛ إذا حقّقه و وصل إليه. قال تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾[1] أي: قاربنه، و وصلن إليه.

و اصطلاحاً: يتّصف بها الكلام و المتكلم فقط، دون المفرد؛ إذ لم يسمع عن العرب وصفهم المفرد بالبلاغة. و لعلّ السرّ في ذلك: أنّ الكلمة قاصرة بمفردها عن الوصول بالمتكلم إلى مراده.

١. بلاغة الكلام:

ذكر لها تعاريف و حدود متعددة، أخصرها و أرتبها من الناحية الفنية ما ذكـره الخطيب القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، و تبعه عليه جلّ من تأخّر عنه. و هي:

---

١. البقرة: ٢٣٤.

«مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته»

و يفهم منه أنّ البلاغة تعتمد على ركنين أساسيين:

أحدهما: مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

و الحال: هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع كلامه الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما.

أو فقل: هو الدافع أو المناسبة التي تملي على المتكلم أن يورد كلامه على صورة مخصوصة من صور التعبير.

و مقتضى الحال: هو كلي الكلام المشتمل على تلك الخصوصية، التي اقتضاها و استدعاها الحال.

و الكلام المطابق لمقتضى الحال: هو ذلك الكلام الخاص، الصادر من المتكلم، و المشتمل على تلك الخصوصية. فيكون هذا الكلام الخاص مطابقاً لمقتضى الحال، باعتباره فرداً من أفراد ما اقتضاه الحال.

فإنكار و تكذيب أصحاب القرية للرسولين، كما أُشير إليه في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا﴾[1] حال يقتضي الرد عليهم بكلام مؤكّد بمطلق تأكيد، و هذا هو مقتضى الحال. و قول الرسل لهم بعد ذلك: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ مؤكداً بـإنّ، كلام مطابق لمقتضى الحال.

ثانيهما: فصاحة الألفاظ، مفردها و مركبها.

فلو طابق الكلام مقتضى الحال، و لم تكن ألفاظه فصيحة، لما كان بليغاً. و لذا توقف

---

١. يس: ١٤.

تحقق البلاغة على تحقق الفصاحة. و اشتهر قولهم: «كلّ بليغ فصيح، و ليس كلّ فصيح بليغاً». و سيأتي عن قريب شرح للفصاحة و أقسامها.

٢. بلاغة المتكلّم:

يتّصف المتكلم بالبلاغة، إذا كان ذا قدرة على التعبير عن مقصوده بكلام فصيح، مطابق لمقتضى الحال، في أيّ غرض أراد، و أي وقت شاء، مع فقدان المانع، من مرض و نوم و نحوهما.

و إنّما يكون كذلك، إذا كان ـ مضافاً إلى ما سيذكر في الفصاحة ـ محيطاً بأساليب العرب، عارفاً بِسَنَنِ تخاطبهم في منافراتهم و مفاخراتهم، و مديحهم و هجائهم، و شكرهم و اعتذارهم، فيجعل «لكل مقام مقالاً، و لكل موقف خطاباً».

ثمّ إنّه قد تبيّن لك أن التعرّف على الفصاحة أمر ضروري في المقام، لما تقدّم من توقّف تحقّق البلاغة عليها.

الفصاحة لغة و اصطلاحاً

الفصاحة في اللغة لها استعمالات كثيرة، يجمعها معنى واحد، هو الظهور و الإبانة. قال تعالى: ﴿وَ أَخِي هٰارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَاناً﴾[1] أي: أبين.

و في الاصطلاح يتّصف بها ثلاثة أُمور:

المفرد، و الكلام، و المتكلم.

أمّا الفصاحة في المفرد فتتحقّق بسلامته من أُمور ثلاثة:

---

١. القصص: ٣٤.

١. تنافر الحروف: و هو «وصف في الكلمة تثقل بسببه على اللسان، و يعسر النطق بها». و من ذلك كلمة «الهعخع» فيقول إعرابي سئل عن ناقته، فقال: «تركتها ترعى الهعخع»، حيث لايكاد اللسان يتلفّظ بها بسهولة.

و الضابط في تمييز الكلمة المتنافرة عن غيرها، هو الذوق السليم، الناجم عن الاطّلاع على الألفاظ المتداولة عند الفصحاء. أما نوعية الحروف الداخلة في تركيب الكلمة، فلا يصلح أن يكون ضابطاً؛ لعدم اطّراده. فإنه قد تتركّب كلمتان من نفس الحروف، و تكون إحداهما ثقيلة دون الأخرى. و ذلك مثل «علم، و ملع» فإنّ الأُولى خفيفة على اللسان، و لاينبو عنها الذوق، بخلاف الثانية، مع اتحاد حروفهما.

٢. الغرابة: و هي «كون الكلمة وحشية؛ غير ظاهرة المعنى، و لا مأنوسة الاستعمال». و المدار في ذلك على العرب العرباء، لا المولدين، و إلّا لخرج كثير من قصائد العرب، بل جلّها عن الفصاحة.

و من ذلك «تكأكأتم و افرنقعوا» في قول عيسى بن عمرو النحوي: «ما لكم تكأكأتم عليّ كتكأكئكم على ذي جنّة، افرنقعوا عنّي». فإنّ هاتين الكلمتين لعدم تداول استعمالها في لغة الخلّص من العرب، لم يذكرهما من اللغويين إلّا من شذّ.

٣. مخالفة القياس: و ذلك بأن تكون الكلمة غير جارية على القانون الذي يتقرّر به حكم المفردات اللغوية، من حيث الهيئة التصريفية.

و المفردات اللغوية يتقرّر حكمها بأحد أمرين:

الأوّل: القانون التصريفي، فلو اقتضى ادغاماً في الكلمة، فجاءت على خلاف ذلك، كانت خارجة عن حيّز الفصاحة. كالأجلل في قول أبي النجم:

الحمدُ للّه العـليّ الأجـلَلِ   الواحدِ الفردِ القديمِ الأوّلِ

فإن القانون الصرفي يقتضي أن يقال الأجلّ، لاجتماع المثلين، و تحرّك الثاني، و هو يقتضي الإدغام، و لكن الضرورة الشعرية ألجأته لفكّه. و ذلك لايمنع من تحقّق الإخلال بالفصاحة.

الثاني: ثبوت الاستعمال الكثير، و لو كان على خلاف القياس، إذ هو كالاستثناء من القانون، ككلمة «سرر» في قوله تعالىٰ: ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ سُرُرٍ مَصْفُوفَةٍ﴾[1]، فإنّ القياس في جمع سرير هو الأسرَّة، أي يجمع على أفعلة و فعلان، مثل أرغفة. لكن جاءت مخالفة القياس لدليل، و هو ثبوت الاستعمال الكثير.

و أما الفصاحة في الكلام فتتحقق بعد فصاحة مفرداته، بسلامته من أُمور أربعة؛ بعضها راجع إلى اللفظ، و البعض الآخر راجع إلى المعنىٰ.

فأمّا الراجع الى اللفظ فأمران:

أحدهما: تنافر الكلمات، و هو أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان في حالة اجتماعها، و إن كانت كلّ واحدة منها سهلة النطق إذا أُخذت لوحدها، و نطق بها مستقلّة، كالبيت الذي أنشده الجاحظ:

و قـبرُ حـربٍ بمكـانٍ قـفرُ   و ليس قربَ قبرِ حربٍ قبرُ

ثانيهما: ضعف التأليف، و هو أن يكون الكلام جارياً في تركيبه على خلاف القانون المشهور عند جمهور النحويين. كعود الضمير على متأخر لفظاً و رتبةً في قول سليط بن سعد:

جزى بنوه أبا الغيلانِ عن كـبرٍ   و حُسنِ فعلٍ كما يجـزى سِـنّمارُ

---

١. الطور: ٢٠.

و أما الراجع إلى المعنى فأمران أيضاً:

أحدهما: التعقيد اللفظي، و هو أن يكون في الكلام صعوبة في فهم المعنى المراد، بسبب الخلل الواقع في نظم الكلام و تركيبه، و ذلك بأن تكون ألفاظه على خلاف ترتيب المعاني بالتقديم و التأخير، و الفصل بين المتلازمين، أو نقص منها بالحذف الموجب للفساد. و من هذا الباب قول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبدالملك:

و ما مثلُه في الناسِ إلّا مملكاً ... أبو أمِّه حيّ أبوه يقاربه

الذي قال عنه المبرّد: «إنه أقبح الضرورة، و أهجن الألفاظ، و أبعد المعاني. و كان ينبغي أن يقول إذا أراد وضع الكلام في موضعه: و ما مثله في الناس حي يقاربه إلّا مملك، أبو أم هذا المملك أبو هذا الممدوح، فدلّ على أنه خاله بهذا اللفظ البعيد، و هجّنه بما أوقع فيه من التقديم و التأخير».

ثانيهما: التعقيد المعنوي، و هو أن يكون في الكلام صعوبة في فهم المعنى المراد، لعدم انتقال الذهن بسهولة من المعنى الأصلي الموضوع له اللفظ، إلى المعنى الملابس له، المراد للمتكلم. و ذلك بسبب عدم تعارف الاستعمال، مع خفاء القرائن. كما لو قلت: «نشر الملك ألسنته في المدينة» مريداً جواسيسه.

و من هذا الباب قول العباس بن الأحنف:

سأطلبُ بعدَ الدارِ عنكم لتقربوا ... و تسكبُ عيناي الدموعَ لتجمدا

حيث عبّر عن الفرح و السرور، الناتج عن دوام لقاء الأحبّة، بجمود العين. و قد أخطأ في هذا التعبير؛ لأن الانتقال عرفاً، إنّما هو من جمود العين إلى بخلها بالدموع حال إرادة البكاء، و هي حالة حزن، كما يشعر بذلك قول الخنساء في مرثية

أخيها صخر:

أ عينيَّ جودا و لا تجـمدا ألا تبكيانِ لصخرِ الندى

و أما المتكلم فيتّصف بالفصاحة، إذا كان ذا قدرة على التعبير عن مقصوده بكلام فصيح، في أي غرض أراد،و أي وقت شاء،مع فقدان المانع من مرض و نوم و نحوهما.

و إنّما تحصل هذه القدرة لمن كان ذا سليقة جيّدة، و اطّلاع وافر على منثور الكلام و منظومه، الصادر عن فصحاء العرب، و ذا إلمام واسع بمفردات اللغة و علومها، مع ممارسة دائمة لها.

المطلب الثاني: في موضوع علم البلاغة

إعلم أنّ الموضوع، أو المحور الذي تدور حوله مسائل علم البلاغة، هـو «الكـلام العربي الفصيح، من حيث مطابقته لمقتضى الحال».

و تخصيص الكلام بالعربي مجرد اصطلاح، لأن الصناعة إنّما وضعت لإبراز إعجاز القرآن الكريم، و هو قد نزل باللغة العربية. و إلّا فباقي اللغات تجري فـيها جمـلة مـن القواعد البلاغيه التي ستطّلع عليها.

المطلب الثالث: في الغرض من تدوين هذا العلم

الغرض الرئيسي الذي دعا علماء الأدب إلى تدوين هذا العلم، هو الاطّـلاع عـلى أسرار و دقائق القرآن العظيم، و إبراز إعجاز الكتاب المبين، بما أودع فـيه مـن بـدائـع الأفكار، و لطائف النكات، مع حسن التأليف، و براعة التركيب.

المطلب الرابع:
في وجه انحصار ما يبحث عنه في البلاغة في الفنون الثلاثة.

ممّا تقدّم يعرف أن البلاغة تتوقّف على:

أ) الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد.

ب) الاحتراز عن الأسباب المخلّة بالفصاحة.

أمّا توقّفها على الأوّل: فباعتبار أنّه لو انتفى الاحتراز المذكور، و أُتي بالكلام كيفما اتفق، أمكن أن لايطابق مقتضى الحال، فتنتفي حينئذ البلاغة. و أمّا توقّفها على الثاني، فواضح ممّا تقدّم.

هذا، و الذي تعرف به الأسباب المخلّة بالفصاحة أُمور:

١. علم متن اللغة، الذي له مدخلية في تمييز الغريب عن غيره.

٢. علم التصريف، الذي يعرف به المخالف للقياس من غيره.

٣. علم النحو، الذي ينفع في تمييز ما فيه ضعف تأليف، و تعقيد لفظي عن غيره.

٤. الذوق السليم، و الحس المرهف، المعين على تمييز المتنافر عن غيره.

فعلم من ذلك، أن بعض ما تتوقّف عليه البلاغة، مدرك بعلوم وضعت من قبل العلماء، و بعضها مدرك بالذوق السليم، الحاصل من كثرة الممارسة لكلام العرب. فمسّت الحاجة إلى وضع علمين، يحترز بأحدهما عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، و بالآخر عن التعقيد المعنوي. و أطلقوا على الأوّل علم المعاني، و على الثاني علم البيان، و المجموع علم البلاغة.

و إنّما اختصّت البلاغة بهذين العلمين، معْ توقّفها على غيرهما، لأنّ الداعي إلى

وضعهما تكميل ماتتوقّف عليه البلاغة، بينما باقي العلوم المتوقّفة عليها البلاغة كالنحو و الصرف ـ وضعت لأغراض مستقلة غير البلاغة.

ثم مسّت الحاجة إلى علم يعرف به وجوه تحسين الكلام، بعد اتصافه بالبلاغة، فوضعوا علم البديع، و جعلوه من توابع البلاغة.(١)

و اتّضح ممّا تقدّم أُمور:

أحدها: انحصار ما يبحث عنه في البلاغة في الفنون الثلاثة.

ثانيها: الوجه في كون علم البديع من توابع البلاغة.

ثالثها: العلوم التي ينبغي على طالب البلاغة معرفتها.

---

١. خالف في ذلك قوم، فجعلوا البديع من البلاغة. انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي المجلد الثاني ص: ٣١٧ طبع دار الفكر. و تحقيق الحال في المسألة خلاف ما بنينا عليه في الكتاب.

اسئلة و تمرينات

١. لماذا لا تتحقق البلاغة بدون تحقق الفصاحة؟

٢. ما الفرق بين تنافر الحروف و تنافر الكلمات؟

٣. أذكر مثالاً لكل واحد من مخلات فصاحة المفرد.

٤. عدم فهمنا لبعض ألفاظ القرآن الكريم، هل يوجب خللاً في فصاحته؟ و لماذا؟

٥. هل تعرف السرّ في إرجاعنا كلّاً من تنافر الكلمات، و ضعف التأليف إلى اللفظ، و كلّاً من التعقيد اللفظي و المعنوى إلى المعنى؟

٦. أذكر ما في الأمثلة التالية من مخلات الفصاحة:

أ) فلا يُبْرِمُ الأمرُ الذي هو حالِلُ　　و لا يُحْلَلُ الأمرُ الذي هو يَبْرِمُ[١]

ب) خَلَتِ البلادُ من الغزالةِ ليلُها　　فأعاضهاكالله كي لا تحْزَنا[٢]

ج) أنى يكونُ أبا البرايا آدمُ　　و أبوك و الثقلانُ أنت محمدُ[٢]

د) و من جاهلٍ بي و هو يجهل جهلَهُ　　و يجهل علمي أنّه بي جاهلُ

ه) مباركُ الإسمِ أغرُّ اللّقبِ　　كريمُ الجِرشّى شريفُ النّسبِ[٣]

٧. أذكر لكلّ واحد من التعقيد اللفظي و المعنوي مثالاً من عندك.

٨. على ضوء ما درسته، هل تستطيع أن تبيّن لنا رتبة علم البلاغة بالنسبة للعلوم الأدبية الأُخرى؟

٩. لماذا اختصّت البلاغة بعلمي المعاني والبيان، مع أنّها تتوقّف على علوم أخرى؟

١، ٢. للمتنبي.

٢. للمعري.

٣. قاله المتنبي في مدح سيف الدولة.

الفَنّ الأوّل

علم المعاني

تعريف علم المعاني

رأينا أن البلاغة هي «مطابقة الكلام لمقتضى الحال»، و لمعرفة ذلك أصول و قواعد، تؤلف بمجموعها فنّاً أطلق عليه «علم المعاني».

و عليه يمكن تعريفه بأنّه:

«علم يعرف به أحوال اللفظ العربي، التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال».

توضيح ذلك: أنّ اللفظ العربي له أحوال كثيرة، المقصود منها في المقام: ما يعرض على اللفظ من حيث إنه به يطابق مقتضى الحال، كالتأكيد و التجريد، و التقديم و التأخير، و غير ذلك من الأحوال التي سيأتي التعرض لها. و احترزنا بالقيد الأخير عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة، كالإعلال و الصحة، و الإعراب و البناء، و ما أشبه ذلك ممّا لابدّ منه في تأدية أصل المعنى.

فالمراد بالحال في المقام «تلك الصفة التي لو اشتمل عليها الكلام، لكان مطابقاً لمقتضى الحال». فقولك ـ مثلاً ـ لمنكر قيام زيد: «إن زيداً قائم» كلام مشتمل على صفة التأكيد، بسببها صار مطابقاً لمقتضى الحال، بالتفصيل الذي تقدّم في تعريف البلاغة.

و فيما يلي نستعرض جملة من أحوال اللفظ العربي في ضمن أبواب ثمانية.

الباب الأوّل

أنواع الكلام

أنواع الكلام

الكلام: «هو اللفظ المفيد فائدة تامّة يحسن السكوت عليها». و له نوعان:

النوع الأول: الكلام الخبري

تعريف الخبر

الخبر «هو الكلام المحتمل للصدق و الكذب لذاته». و المراد بالصدق مطابقة الخبر للواقع، و بالكذب عدم مطابقته له. و النظر في احتمال الصدق و الكذب إلى الكلام نفسه، بصرف النظر عن خصوصية المخبر، أو خصوصية الخبر. و ذلك لتدخل الأخبار الواجبة الصدق، كأخبارالله تعالى، و البديهيات المألوفة. و لتدخل الأخبار الواجبة الكذب، كأخبار المتنبئين في ادّعاء النبوّة.

أغراض الجملة الخبرية

الخبر يساق لتحقيق أحد غرضين:

١. **الغرض الأوّلي**: و هو قصد الإخبار و الإعلام. و هذا هو الغرض الأصلي من إلقاء الخبر. و هو على ضربين:

أ) **فائدة الخبر**: و هو يحصل من الخبر الملق لإفادة المخاطب الحكم الذي تضمنته الجملة. و هذا يشمل جميع الأخبار التي يراد منها تعريف المخاطب بمضمونها، كالأخبار المتصلة بالحقائق العلمية، أو التاريخية، و نحوهما.

ب) **لازم الفائدة**: و هو يحصل من الخبر الملق لإفادة المخاطب العالم بـالحكم، أن المتكلم عالم به أيضاً. كقولك لمن حفظ القرآن: «حفظت القرآن».

٢. **الغرض الثانوي**: و هو قصد معنى من المعاني ـ غير الإخبار و الإعلام ـ التي تفهم من سياق الكلام، و قرائن الأحوال. و هي كثيرة أهمها:

أ) **التحزّن و التحسّر**: كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾[1].

ب) **الفخر**: كقوله ﷺ: «إن الله اصطفاني من قريش».

ج) **الإسترحام**: و منه ما ورد في دعاء كميل: «و أنا عبدك الضعيف الذليل، الحقير المسكين المستكين».

د) **المدح**: كقول عبدالله بن رواحة يمدح النبي ﷺ، و قيل إنه أمدح بيت قالته العرب:

تحمله الناقةُ الأدماءُ معتجراً ... بالبُردِ كالبدر جلّى نورُهُ الظُّلما[2]

---

١. آل عمران: ٣٦.

٢. الناقة الأدماء: الشديدة البياض و المعتجر: الملتف.

إلى غير ذلك من المعاني، التي تفهم من سياق الكلام، و قرائن الأحوال، و يطلع عليها كل ممارس للمقال.

أضرب الخبر

إنّ لكلّ كلمة في البلاغة حساباً. فينبغي على المتكلم أن يراعي حال السامع في خطابه معه، فيصوغ كلامه على قدر حاجته، لا زائداً عنه، لئلا يكون عابثاً، و لا ناقصاً لئلا يكون مخلاً. و من هذا المنطلق تنوع الخبر ـ بحسب حال المخاطب ـ إلى ثلاثة أضرب:

١. **الخبر الابتدائي**: و هو الخبر الذي من حقّه أن يلقى لمخاطب، خالي الذهن من مضمونه. كقول أمير المؤمنينعليه السلام: «**أفضل الزهد إخفاء الزهد**»[١].

و حكم هذا الضرب أن يكون خالياً من مؤكدات الحكم. و ذلك لأن خلو الذهن من شيء، يستوجب استقراره فيه، عند عروضه عليه، من دون حاجة إلى مؤكد.

قال الشاعر:

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى   فصادف قلباً خالياً فتمكّنا

٢. **الخبر الطلبي**: و هو الخبر الذي من حقّه أن يلقى لمخاطب متردد، و شاكّ في مدلوله، طالب للوصول إلى معرفته، و الوقوف على حقيقته. و منه قوله تعالى: **﴿إِنَّها بَقَرَةٌ صَفْراءُ فاقِعٌ لَوْنُها تَسُرُّ النّاظِرِينَ﴾**[٢].

و حكم هذا الضرب، أنه يستحسن توكيده بمؤكد، ليتمكن الحكم من نفس المخاطب، و يقطع به تردّده و شكّه.

---

١. نهج البلاغة، الحكمة ٢٨.

٢. البقرة: ٦٩.

٣. **الخبر الإنكاري:** و هو الخبر الذي يلقى لمخاطب منكر لمدلوله، معتقد بخلافه. و حكمه أنه يجب توكيده، بحسب درجة الإنكار، قوّة و ضعفاً. و يظهر ذلك بالتأمّل في قوله تعالى: ﴿وَ اضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً أَصْحابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جاءَهَا الْمُرْسَلُونَ * إِذْ أَرْسَلْنا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُما فَعَزَّزْنا بِثالِثٍ فَقالُوا إِنّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ * قالُوا ما أَنْتُمْ إِلّا بَشَرٌ مِثْلُنا وَ ما أَنْزَلَ الرَّحْمٰنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلّا تَكْذِبُونَ * قالُوا رَبُّنا يَعْلَمُ إِنّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾[١]. فإنه لمبالغة المخاطبين في الإنكار في المرّة الثانية أكد بثلاثة مؤكّدات ـ القسم و إنّ و اللام ـ بينما في المرّة الأُولى اكتفى بمؤكّد واحد.[٢]

هذا، و إلقاء الكلام بهذه الأضرب الثلاثة، المتدرجة على حسب جهل المخاطب بمضمون الخبر، أو تردّده فيه، أو انكاره له، هو ما يقتضيه ظاهر الحال. و يسمّى هذا الأُسلوب عند علماء البلاغة بـ «تخريج الكلام على مقتضى الظاهر».

---

١. يس: ١٣ـ١٦.

٢. تتميم: في مؤكدات الحكم. و هي كثيرة، أهمها:

١) إن المكسورة، كقوله تعالى: ﴿*إن الله غفور رحيم*﴾.

٢) لام الإبتداء، كقوله تعالى: ﴿*إنك لعلى خلق عظيم*﴾.

٣) القسم، كقوله تعالى: ﴿*تالله إن كدت لتردين*﴾.

٤) ضمير الفصل، كقوله تعالى: ﴿*إن هذا لهو القصص الحق*﴾.

٥) حروف التنبيه، كقوله تعالى: ﴿*ألا إن حزب الله هم الغالبون*﴾.

٦) نونا التوكيد، كقوله تعالى: ﴿*ليسجننّ و ليكوناً من الصاغرين*﴾.

٧) الحروف الزائدة، كقوله تعالى: ﴿*أليس الله بكاف عبده*﴾.

تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر

و عندهم أُسلوب آخر يصطلحون عليه باسم «تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر». و له أنواع كثيرة المناسب منها مع مقامنا أربعة.

١. تنزيل خالي الذهن منزلة المتردد، فيؤكد له الخبر استحساناً. و الإعتبار الداعي إلى الخروج بالكلام عمّا يقتضيه الظاهر، هو تقديم كلام على الخبر، من شأنه أن يجعل المقام مقام تردد.[١] و جعل منه قوله تعالى:﴿وَ لا تُخاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾[٢]. أي: لا تكلّمني يا نوح في شأن قومك، و لا تشفع في دفع العذاب عنهم. و هذا كلام يلّوح بالخبر تلويحاً، و يشعر بأنّه قد حقّ عليهم العذاب، فصار المقام مقام أن يتردّد المخاطب، في أن القوم حُكم عليهم بالإغراق، أم لا؟ فقيل: «إنهم مغرقون».

٢. تنزيل المنكر منزلة خالي الذهن، فيترك له التأكيد وجوباً. و الاعتبار الداعي إلى ذلك؛ وجود شواهد و دلائل، لو تأمّلها المنكر، لالتفت إليها، و ارتدع عن إنكاره. كقولك لمنكر الإسلام: الإسلام حق. و عليه قوله تعالى: ﴿وَ إِلٰهُكُمْ إِلٰهٌ واحِدٌ﴾[٣].

٣. تنزيل العالم بالحكم منزلة المنكر، فيؤكّد له الخبر وجوباً ، بعد أن كان مقتضى الظاهر عدم مخاطبته. و ذلك لظهور علامات الإنكار عليه. و منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذٰلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾[٤]، فالمخاطب غير منكر للموت، لكن حيث إنه قد ظهر عليه علامات الإنكار، لتماديه في الغفلة، و الإعراض عن العمل، كمن يعتقد أنه مخلّد في الدنـيا، نـزّل منزلة المنكر له.

---

١. و لو تردد فيه المكلف بالفعل لخرج عن التنزيل، و دخل في الأُسلوب الأول.

٢. هود: ٣٧.

٣. البقرة: ١٣٦.

٤. المؤمنون: ١٥.

٤. تنزيل العالم بفائدة الخبر و لازمها منزلة الجاهل بهما، فيلقى إليه الخبر كما يلقى للجاهل. و ذلك لعدم جريه على مقتضى علمه. و عليه جرى قول الفرزدق في مدحه للإمام السجّادعليه السلام :

هذا ابنُ خيرِ عبادِ الله كلهم   هذا التقيّ النقيّ الطاهر العَلَمُ

هذه هي الأنواع التي ترتبط بالمقام من أُسلوب تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، و له أنواع أخرى، أشار إليها علماء البلاغة في أماكن متفرقة، لابأس بذكر أهمها.

الإلتفات

و هو العدول من حالة من الحالات الثلاث ـ التكلم و الخطاب و الغيبة ـ التي يقتضيها الظاهر إلى حالة أُخرى منها. و له ست صور:

١. الإلتفات من التكلم إلى الخطاب، كقوله تعالى: ﴿وَ ما لِيَ لَا أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِي وَ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾.(١)

٢. الإلتفات من التكلم إلى الغيبة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ﴾.(٢)

٣. الإلتفات من الخطاب إلى التكلم، كقوله تعالى: ﴿وَ ٱسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُود﴾.(٣)

٤. الإلتفات من الخطاب إلى الغيبة، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَ جَرَيْنَ بِهِمْ﴾.(٤)

---

١. يس: ٢٢.

٢. الكوثر: ٢٠.

٣. هود: ٩٠.

٤. يونس: ٢٢.

٥. الإلتفات من الغيبة إلى التكلم، كقوله تعالى: ﴿اللّٰهُ ٱلَّذِى أَرْسَلَ ٱلرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابَاً فَسُقْنَاهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَيِّتٍ﴾.[١]

٦. الإلتفات من الغيبة إلى الخطاب، كقوله تعالى: ﴿وَ قَالُوا ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمٰنُ وَلَداً * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئاً إِدّاً﴾.[٢]

هذا، و الإعتبارات الداعية إلى العدول عن مقتضى الظاهر، في باب الإلتفات كثيرة، لكنّهم ذكروا له اعتباراً عاماً يجري في كثير من أمثلته؛ و هو: التفنن في الأُسلوب، الموجب لتنشيط السامع، و جعله أكثر تنبّهاً للإصغاء إلى الكلام، حيث إن لكلّ جديد لذّة، و لكلّ طارىء بهجة. و هناك بعض المواضع من الإلتفات تختصّ باعتبارات و لطائف، لا يطّلع عليها إلّا من أُوتي ذوقاً سليماً، و فهماً كافياً. و إليك بعض الأمثلة على ذلك:

أ) قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّين * ايّاكَ نَعْبُدُ﴾ [٣]، حيث التفت من الغيبة إلى الخطاب، ليشير إلى أن الخلق قاصرون عن مخاطبته، فإذا عرفوه بما هو له، و توسّلوا للقرب إليه، بالثناء عليه، و أقرّوا بالمحامد له، و تعبدوا له بما يليق بهم، تأهلوا ـ حينئذٍ ـ لمخاطبته و مناجاته، فقالوا: ﴿ايّاكَ نَعْبُدُ وَ ايّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٤].

ب) قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ انْحَرْ﴾[٥]، حيث لم يقل «لنا»، تحريضاً على فعل الصلاة لحق الربوبية.

---

١. فاطر: ٩.

٢. مريم: ٨٨، ٨٩.

٣. الفاتحة: ٤، ٥.

٤. الفاتحة: ٥.

٥. الكوثر: ١، ٢.

٢. الأسلوب الحكيم

أطلق عليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني اسم «المغالطة»، و له نوعان:

١. تلقي المخاطب بغير ما يترقبه، بحمل كلامه على خلاف مراده. و الإعتبار الداعي إلى ذلك هو تنبيه المخاطب على أنه كان الأولى به أن يقصد هذا المعنى المحمول عليه الكلام، لا ذاك المراد له.

و من هذا الباب قول ابن القبعثري لما قال له الحجاج متوعّداً «لاحملنّك على الأدهم»: «مثل الأمير يحمل على الأدهم و الأشهب». حيث أبرز وعيده في معرض الوعد، و أراه بألطف وجه، أن من كان على صفته في السلطان و بسطة اليد، فجدير بأن يُصفد، لا أن يَصفِد.

٢. تلقي السائل بغير ما يتطلب، بتنزيل سؤاله منزلة غيره. و الإعتبار الداعي إلى ذلك هو تنبيه السائل على أن ذلك الغير، هو الأولى بحاله و المهمّ له.

و منه قوله تعالى: ﴿يَسْئَلُونَكَ مَاذا يُنْفِقُونَ قُلْ ما أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوالِدَيْنِ وَ الأَقْرَبِينَ وَ الْيَتامىٰ وَ الْمَساكِينِ وَ ابْنِ السَّبِيلِ﴾[١]. حيث سألوا عن بيان الشيء الذي ينفقونه، فأجيبوا ببيان المصارف، تنبيهاً على أن المهمّ هو السؤال عنها، لأنّ النفقة لايعتدبها إلّا أن تقع في موقعها المناسب.

التعبير عن المضارع بلفظ الماضي و عكسه

و أهمّ الإعتبارات الداعية إلى الأوّل هو التنبيه على تحقق وقوع مضمون الخبر. و يغلب ذلك فيما إذا كان مدلول الفعل من الأُمور الهائلة، المتوعد بها، فيعدل فيه إلى لفظ

---

١. البقرة: ٢١٥.

الماضي، تقريراً و تحقيقاً لوقوعه. و حمل عليه قوله تعالى: ﴿وَ نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَ مَنْ فِي الأَرْضِ﴾[١].

و أهمّ الإعتبارات الداعية إلى الثاني هي إرادة استحضار الصورة العجيبة التي مرت و انقضت، حتى يخيّل للسامع أنها تحصل في الحال، لأنّ المضارع يدلّ عليه. و منه قوله تعالى: ﴿وَ اللّٰهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً﴾[٢].

النوع الثاني: الكلام الإنشائي

تعريف الإنشاء

«الإنشاء هو الكلام الذي لا يحتمل صدقاً و لا كذباً لذاته». و قد مرّ في تعريف الخبر تفسير الصدق و الكذب. و أما قيد «لذاته» فهو هنا لإدخال بعض الجمل الإنشائيه، التي يصح وصفها بالصدق أو الكذب، باعتبار ما تستلزم من إخبارات تتصف بأحدهما، لا باعتبار ذاتها. كما لو سأل الغني سؤال الفقير، و استفهم المستفهم عن شيء يجهله. فإن الأوّل يصح رميه بالكذب، كما يصح رمي الثاني بالصدق، لكن لا باعتبار ذاتيهما.

أقسام الإنشاء[٣]

للإنشاء أقسام كثيرة نكتفي بذكر ثلاثة منها، لقلة المباحث البلاغية المتعلقة بغيرها.

---

١. الزمر: ٦٨.

٢. فاطر: ٩.

٣. مما ينبغي الالتفات إليه: أن الإنشاء المبحوث عنه في المقام هو الإنشاء الطلبي. أما غير الطلبي فقد أغفلنا ذكره هنا لقلة المباحث المتعلّقة به. مضافاً إلى أنّ في عدّ بعض أقسامه من الإنشاء نظر.

فإن صيغ المدح والذم ـ مثلاً ـ لانوافق على إنشائيتها. كيف، و قولك: «نعم الرجل زيد» معناه: أمدح الرجولة في زيد، و هذا كلام خبري محتمل الصدق و الكذب. و الشاهد على ذلك، وقوع «نعم» خبراً لإن في قوله تعالى: ﴿إن الله نعمّا يعظكم به﴾. و كذا الحال في التعجب و القسم و التقليل و التكثير.

الأمر

معناه الأصلي

الظاهر أنه موضوع: «لطلب حصول الفعل من المخاطب، على وجه الاستعلاء و الإلزام».

و له أربع صيغ هي:

١. فعل الأمر، نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ﴾[١].

٢. المضارع المجزوم بلام الأمر، نحو: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هذَا الْبَيْتِ﴾[٢].

٣. إسم فعل الأمر، نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لايَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إذا اهْتَدَيْتُمْ﴾.[٣]

٤. المصدر النائب عن فعل الأمر، نحو: ﴿وَ بِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً﴾[٤].

معانيه الثانوية

كثيراً ما تخرج صيغ الأمر عن معناها الأصلي، لتدلّ على معان أُخرى، تستفاد من سياق الكلام، و قرائن الأحوال. و إليك بعض هذه المعاني:

١. الدعاء: و هو الطلب الصادر من الداني إلى من هو أعلى منه منزلةً و شأناً، على سبيل التضرّع و الخشوع. نحو: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾.[٥]

٢. التعجيز: و هو مطالبة المخاطب بعمل لايقدر عليه، إظهاراً لعجزه. نحو: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾.[٦]

---

١. الإسراء: ٧٨.

٢. قريش: ٣.

٣. المائدة: ١٠٥.

٤. البقرة: ٨٣.

٥. النمل: ١٩.

٦. البقرة: ٢٣.

٣. التهديد: نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.(١)

للعلم بأنّه ليس المراد أمرهم بأن يفعلوا ما شاؤا، و القرائن تدلّ على أنّ المراد التخويف و الوعيد، لا الإهمال.

٤. التسخير: و هو التبديل من حالة إلى حالة أُخرى، فيها مهانة و مذلّة. نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾.(٢)

٥. الإهانة: و تكون بتوجيه الأمر إلى المخاطب بقصد استصغاره و تحقيره. نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾.(٣)

٦. التمنّي: و هو طلب محبوب لا طماعية فيه. و منه قول امرىء القيس:

ألا أيّها الليلُ الطويلُ ألا انجلي   بصبحٍ و ما الإصباحُ منك بأمثلِ

اذ ليس الغرض طلب الإنجلاء من الليل، لعدم كون ذلك في وسعه. لكن لشدّة ما انتابه(٤) في تلك الليلة من وَجْد، شعر بطولها، حتى كأنه لا طمع عنده بانجلائها «و ليل المحبّ بلا آخر»، فصار الأمر بالإنجلاء تمنّياً.

هذا، و الحق أنّ الأمر في جميع ما تقدّم، مستعمل في معناه الأصلي، أعني: الطلب. لكن الداعي إلى إنشاء الطلب مختلف، فتارة يكون تهديداً، و أُخرى يكون تعجيزاً ، و ثالثة يكون تسخيراً، و هكذا.

---

١. فصلت: ٤٠.

٢. البقرة: ٦٥.

٣. الدخان: ٤٩.

٤. من «ناب الأمر نوباً و نوبة»: نزل. و نابتهم نوائب الدهر، أي: نزلت بهم.

٢. النهي

معناه الأصلي

الظاهر أنّه «للزجر عن الفعل على وجه الاستعلاء». و له صيغة واحدة، هي المضارع المقرون بلا الناهية، نحو:﴿وَ لَا تَجَسَّسُوا وَ لَايَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً﴾[١].

معانيه الثانوية

كثيراً ما تخرج صيغة النهي عن معناها الأصلي، لتدل على معانٍ أُخرى تستفاد من سياق الكلام، و قرائن الأحوال، أهمّها:

١. الدعاء: نحو: ﴿رَبَّنَا لاتُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[٢].

٢. التيئيس: نحو: ﴿لاتَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ﴾[٣].

٣. التوبيخ: كقول الشاعر:

لاتحسبِ المجدَ تمراً أنت آكلهُ　　　لن تبلغ المجدَ حتّى تلعقَ الصّبرا

و ما ذكرناه في الأمر يجري في النهي أيضاً، فإنّه مستعمل في مثل هذه الموارد في معناه الأصلي، و لكنّ الدواعي التي تفهم من سياق الكلام، و قرائن الأحوال مختلفة.

٣. الاستفهام

معناه الأصلي

الاستفهام: «طلب العلم بشيء غير معلوم من قبل».

و الأدوات الموضوعة له هي: الهمزة، هل، من، ما، متى، أيّان، كيف، أين، أنّى، أي، كم.

---

١. الحجرات: ١٢.

٢. البقرة: ٢٨٦.

٣. التوبة: ٦٦.

و نقتصر في البحث على الهمزة و هل، لمزيد أهمية لها، و من أراد تفصيل الحال في بقية الأدوات فعليه بالكتب المبسوطة.(١)

أ) الهمزة

يطلب بها أحد أمرين

١. التصوّر: و هو إدراك المفرد، و يكون عند التردّد في تعيين أحد شيئين. كقولك: «أدبس في الإناء أم عسل»، عالماً بوجود شيء فيه، طالباً لتعيينه.

٢. التصديق: و هو إدراك وقوع النسبة، أو عدم وقوعها. و يكون الإستفهام عن نسبة تردّد الذهن بين ثبوتها و انتفائها. كقولك: «أقام زيد». فأنت قد تصورت القيام و زيداً و النسبة بينهما، و لكنّك استفهمت عن وقوع النسبة بينهما.

و فيما يلي نتكلّم عن بعض خصائص كلّ من الهمزتين:

خصائص همزة التصوّر

١. تكون النسبة فيها معلومة للمستفهم، و المجهول له، إنّما هو أحد طرفيها، كما مثّل.

٢. المستفهم عنه بها هو ما يليها؛ ففي الإستفهام عن المسند، تقول: «أفي البيت زيد أم في المسجد»، و في الإستفهام عن المسند إليه، تقول: «أدبس في الإناء أم عسل»، و في الإستفهام عن المفعول، تقول: «أزيداً ضربت أم عمراً».

٣. لا تقع «أم» بعدها إلّا متصلة، و لا تكون منقطعة. و الفرق بينهما؛ أن المتصلة هي التي يكون ما بعدها داخلاً في حيّز الإستفهام، و المنقطعة تكون بمعنى «بل»، فينتقل بها

---

١. على أن البحث في معانيها لا يرتبط بعلم البلاغة.

من كلام إلى آخر لا يمتد تأثير الإستفهام إليه.

٤. يجاب عنها بالتعيين، و لا يصح أن يقع في الجواب «لا» أو «نعم».

خصائص همزة التصديق

١. لا تكون النسبة معلومة فيها للمستفهم.

٢. إذا جاءت بعدها أم تكون منقطعة ليس إلّا، كقولك: «أقمت أم طلعت الشمس».

٣. لا يجاب عنها بالتعيين، بل بنعم أو لا.

ب) هل الإستفهامية

و الفرق بينها و بين الهمزة من جهات:

١. أنها لا تكون إلّا للتصديق بخلاف الهمزة.

٢. أنها تدخل على الجملتين، الإسمية و الفعلية على السواء، بخلاف الهمزة، فإن الغالب فيها أن تدخل على الأفعال، و لذا رُجّح النصب في قولك: «أزيداً ضربته».

٣. لا تدخل على المنفي، فلا يقال: «هل لا قام زيد». بخلاف الهمزة، فإنها تدخل عليه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾.[1]

٤. تخصص الفعل المضارع بالإستقبال كالسين و سوف، بخلاف الهمزة.

٥. لاتقع بعدها «أم» إلّا منقطعة، كقول الشاعر:

هل يسمعنّ النضر إن ناديته ... أم كيف يسمع ميّت لا ينطق

---

١. الإنشراح: ١.

معانيه الثانوية

كثيراً ما تخرج أدوات الإستفهام عن معناها الأصلي ـ و هو طلب الفهم ـ لتدلّ على معانٍ أُخرى، تفهم من سياق الكلام و قرائن الأحوال. أهمّها:

١. الأمر: نحو: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾[١] أي: انتهوا.

٢. النهي: نحو: ﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾[٢] أي: لاتخشوهم.

٣. الترغيب: نحو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾.[٣]

٤. التحذير: نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾.[٤]

٥. التهكم و الإستهزاء: نحو: ﴿أَلا تَأْكُلُونَ * مَا لَكُمْ لا تَنْطِقُونَ﴾.[٥]

٦. التقرير: و هو «حمل المخاطب على الإقرار و الاعتراف بأمر قد استقرّ عنده». نحو: ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بِآلِهَتِنا يا إِبْراهِيمُ﴾.[٦]

٧. الإنكار: و هو على ضربين:

أ) الإنكار الإبطالي، و هو يقتضي عدم وقوع ما بعد الأداة، و أنّ مدعيه كاذب. نحو: ﴿أَفَعَيِينا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾.[٧] أي: لم نعيَ.

ب) الإنكار التوبيخي: و هو يقتضي وقوع ما بعد الأداة، و أنّ فاعله ملوم. نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ ما تَنْحِتُونَ﴾.[٨] أي: ما كان ينبغي أن يحصل ذلك.

---

١. المائدة: ٩١.

٢. التوبة: ١٣.

٣. الحديد: ١١.

٤. الفجر: ٦.

٥. الصافات: ٩١ ـ ٩٢.

٦. الانبياء: ٦٣.

٧. ق: ١٥.

٨. الصافات: ٩٥.

و التحقيق ـ كما ذكر في الأمر و النهي ـ أن الاستفهام في الأمثلة المتقدمة مستعمل في معناه الأصلي، لكن الدواعي التي تفهم من سياق الكلام، و قرائن الأحوال مختلفة.

خاتمة: في بيان أمرين

الأوّل: في استعمال الجملة الخبرية موضع الإنشائية.

كثيراً ما يقع الخبر موقع الإنشاء، و ذلك لنكات أهمّها:

* إظهار الحرص على وقوع المطلوب. كقوله تعالى: ﴿وَ الْوالِداتُ يُرْضِعْنَ أَوْلادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كامِلَيْنِ﴾[1]، فإن السياق يدل على أن اللّه تعالى طالب لذلك، لا أنـه مجرد مخبر.

* الاحتراز عن صورة الأمر. كقول العبد لمولاه: «ينظر المولى إليَّ ساعة»، فإنّه أكثر تأديباً من قوله: «انظر إليَّ» بصيغة الأمر.

الثاني: في الفرق بين الإخبار بواسطة الاسم، و الإخبار بواسطة الفعل.

و هذا الأمر من المباحث المهمّة التي تمسّ الحاجة في علم البلاغة إليه. و بيانه: أن الأصل في الاسم على أنه موضوع، ليثبت به المعنى للشيء، من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. و أما الفعل فالأصل فيه، أنه وضع ليفيد تجدد المعنى المثبت به و حدوثه شيئاً بعد شيء. فإذا قلت: «زيد منطلق»، فقد أثبتّ الانطلاق فعلاً له، من غير أن تجعله يتجدد و يحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: «زيد طويل، و عمرو قصير». فكما لا تقصد ههنا، إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد و يحدث، بل توجبهما و تثبتهما فقط، كذلك لا تتعرض في قولك: «زيد منطلق» لأكثر من إثباته لزيد.

---

١. البقرة: ٢٣٣.

و أما الفعل، فيقصد فيه إلى ذلك. فإذا قلت: «زيد هاهو ذا ينطلق»، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، و جعلته يزاوله شيئاً فشيئاً.

و إن شئت أن تحسّ الفرق بينهما من حيث يلطف، فتأمل قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[١]. فإن أحداً لايشك في امتناع الفعل ههنا، و أن قولنا: «كلبهم يبسط ذراعيه» لا يؤدي الغرض. و ليس ذلك إلّا لأنّ الفعل يقتضي مزاولة، و تجدد الصفة في الوقت، و يقتضي الاسم ثبوت الصفة و حصولها، من غير أن يكون هناك مزاولة، و معنى يحدث شيئاً فشيئاً. و لا فرق بين ﴿وَكَلْبُهُمْ باسِطٌ﴾[٢]، و بين أن تقول: «و كلبهم واحد»، في أنك لا تثبت مزاولة، و لا تجعل الكلب يفعل شيئاً، بل تثبته بصفة هو عليها. فالغرض إذن تأدية هيئة الكلب.

و يكون الفرق أوضح فيالصفات المشبهة. فإنك إذا قلت: «زيد طويل، و عمرو قصير»، لم يصلح مكانه «يطول و يقصر». و إنما تقول: «يطول و يقصر» إذا كان الحديث عن شيء يزيد و ينمو، كالشجر و النبات و نحو ذلك مما يتجدد فيه الطول، و يحدث فيه القصر. أما و أنت تتحدث عن هيئة ثابتة، و عن شيء قد استقر طوله، و لم يكن ثمّ تزايد و تجدّد، فلا يصلح فيه إلّا الإسم.

نعم، الإسم قد يفيد ـ علاوة على إثبات المعنى لشيء ـ الدوام و الاستمرار، و ذلك بمعونة سياق الكلام، و قرائن الأحوال، كما لو وقع في معرض المدح أو الذمّ، أو غير ذلك ممّا يقتضي الدوام و الاستمرار. كقول النضر بن جؤيّة:

---

١. الكهف: ١٨.

٢. الكهف: ١٨.

لا يَأْلَفُ الدرهَمُ المضْرُوبُ صُرَّتَنَا　　　لكن يَمُـرُّ عَـلَيْها و هـو مُـنطَلِقُ[١]

حيث أفاد أن انطلاق الدرهم من الصرّة، أمر ثابت دائم لا يتجدد، مبالغة في مدحهم بالكرم، و أن الدرهم ليس له استقرار أصلاً في الصرّة.

و كذا الحال في الفعل، فإنه قد يخرج عن أصله المذكور، ليفيد الاستمرار التجددي شيئاً فشيئاً، بحسب المقام و بمعونة القرائن، كما لو وقع في معرض المدح أو الذم، أو نحو ذلك مما يقتضي الاستمرار التجددي. كقول المتنبي في المديح:

تُدَبّرُ شَرْقَ الأرضِ و الغربَ كَـفُّهُ　　　و ليس لها يوماً عـن المجـدِ شـاغِلُ

فقرينة المدح تدل على أن تدبير الممالك ديدنه، و حاله المستمرة التي لا يحيد عنها، و أنّه يتجدد منه التدبير آناً فآناً.

---

١. المشهور نصب ـ صُرَّتنا على أنه مفعول، و الأفضل نصب ـ الدرهم ـ ليكون عدم الالفة من جانب الصرة.

اسئلة و تمرينات

١. هل باستطاعتك ذكر أغراض ثانوية للجمل الخبرية لم تذكر في الكتاب؟ مع التمثيل لها.

٢. قال الشاعر:

جاء شقيق عارضاً رُمحَهُ إنّ بني عَمّك فيهم رِماحُ

أ) في البيت تخريج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر، بيّن ذلك.

ب) ما هي النكتة في ذلك؟

ج) ما هو الغرض من إلقائه؟

٣. أذكر لكل واحد من صور الإلتفات الست مثالاً من القرآن الكريم.

٤. من أي صورة من صور الإلتفات قوله تعالى: ﴿إنا كنا مرسلين رحمة من ربك﴾؟[١]

٥. أذكر كيف خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فيا يلي:

أ) ﴿يسئلونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس و الحج﴾.[٢]

ب) ﴿و نادى أصحاب النار أصحاب الجنة﴾.[٣]

ج) ﴿ياأيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم﴾.[٤]

---

١. الدخان: ٥ـ٦.

٢. البقرة: ١٨٩.

٣. الأعراف.

٤. الحج: ١.

د) قــالَ ثَــقلتُ إذْ أتـيتُ مـراراً   قــلتُ ثَــقلتَ كـاهلي بـالأيادي
قالَ طـوّلتُ قـلتُ أوليتَ طـولاً   قـالَ أبـرمتُ قـلتُ حـبلَ وِدادي

٦. ما الفرق بين قيد «لذاته» في كل من تعريفي الخبر و الإنشاء؟

٧. بيّن المراد من صيغ الأمر فيما يلي:

أ) ﴿ربّ اشرح لى صدري و يسّر لى أمرى * و احلل عقدة من لسانى﴾.[1]

ب) ﴿فاغسلوا وجوهكم و أيديكم إلى المرافق﴾.[2]

ج) ﴿قل تمتّعوا فإن مصيركم إلى النار﴾.[3]

د) أولئك آبــائي فَــجِئني بمثلهم   إذا جَمَــعَتْنا يـا جـريرُ المجـامعُ[4]

٨. هل تستطيع أن تذكر ثلاثة معان لصيغ الأمر من دون أن تكون مذكورة في الكتاب؟

٩. أذكر بعض الدواعي لصيغ النهي بلا أن تكون مذكورة فيالكتاب.

١٠. أذكر دواعيالإستفهام فيما يلي.

أ) ﴿أتأتون الذكران من العالمين﴾.[5]

ب) ﴿أشهدوا خلقهم﴾.[6]

---

١. طه: ٢٥ـ٢٦ـ٢٧.

٢. المائدة: ٦.

٣. إبراهيم: ٣٠.

٤. للفرزدق.

٥. الشعراء: ١٦٥.

٦. الزخرف: ١٨.

ج) ﴿ألست بربكم﴾ .[١]

د) ﴿أصلوٰتك تأمرك أن نترك مايعبد ءاباؤنا﴾ .[٢]

هـ) ﴿هل أدلّكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم﴾ .[٣]

و) ﴿و قل للذين أوتوا الكتاب و الأميين أأسلمتم﴾ .[٤]

١١. أذكر مثالين لكلّ من همزتي التصور و التصديق.

١٢. قال تعالى: ﴿قال الذين استكبروا للذين استضعفوا أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم بل كنتم مجرمين﴾ .[٥]

أ) الإستفهام في الآية تصوري أم تصديقي؟

ب) ما هو الداعي لإنشائه؟

١٣. إملأ الفراغ بالكلمة المناسبة مع بيان السبب فيما يلي:

أ) ﴿هل من خالق غير الله ... من السماء و الأرض﴾ .

(رازق لكم ـ يرزقكم)

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا إلي عريفهم ...[٦]

(متوسم ـ يتوسم)

---

١. الأعراف: ١٧٣.

٢. هود: ٨٧.

٣. الصف: ١٠.

٤. آل عمران: ٢٠.

٥. سبأ: ٣٢.

الباب الثاني

الحذف و الذكر

الحذف و الذكر

١. الحذف

و هو لغة الإسقاط و اصطلاحاً: إسقاط جزء من الكلام لدليل. و هو خلاف الأصل. و يتفرع على ذلك أمران:

أحدهما: أنه إذا دار الأمر بين الحذف و عدمه، كان الحمل على عدمه أولى.

ثانيهما: أنه إذا دار الأمر بين قليل الحذف و كثيره، كان الاوّل هو الأولى.

دواعي الحذف و أسبابه

إذا لم يتعلق غرض المتكلم بالإبهام، فالأصل عدم جواز الحذف إلّا إذا قامت على المحذوف قرينة. لكن ذلك غير كافٍ في إدخال الكلام في سلك البلاغة، لأن القرينة إنما هي لتصحيح الحذف، والمضفي على الكلام صفة البلاغة، و المخرج له عن كونه مجرد ألفاظ

ملحقة بأصوات الحيوانات، اعتبارات و دواعي كثيرة، نذكر أهمها:

١. التفخيم و التعظيم، لما في الحذف من الإبهام، فيذهب الذهن كل مذهب، و يتشوف إلى ما هو المراد، فعند ذلك يعظم شأنه، و يعلو في النفس مكانه. ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ، زال ما كان يختلج في الوهم من المراد، و خلص للمذكور، و بهذا القصد يؤثَر في المواضع الّتي يراد بها التعجب و التهويل على النفوس. و منه قوله تعالى في وصف أهل الجنة: ﴿حَتّىٰ إِذٰا جٰاؤُهٰا وَ فُتِحَتْ أَبْوٰابُهٰا﴾[١]، فحذف الجواب، و جعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، و تركت النفوس تقدّر ما تشاء، و لاتبلغ مع ذلك كنه ما هنالك؛ لأن فيها «ما لا عين رأت، و لا أذن سمعت، و لا خطر على قلب بشر».

٢. رعاية الفاصله، كقوله تعالى:﴿وَ ٱلضُّحىٰ * وَ اللَّيْلِ إِذٰا سَجىٰ * مٰا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَ مٰا قَلىٰ﴾.[٢]

٣. قصد الإحتقار، و إلى هذه النكتة أشار الشاعر بقوله:

و لقد علمتُ بأنّهم نجَسٌ　　　و إذا ذكرتُهم غسلتُ فمي

و منه قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللّٰهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَ رُسُلِي﴾[٣]، أي: الكفار.

٤. تأتي الإنكار لدى الحاجة، كأن يذكر شخص، فتقول: «فاسق فاجر» من دون ذكر اسمه، ليتأتى لك الإنكار عند لومه.

٥. البيان بعد الابهام، كما في مفعول فعل المشيئة و ما شابهه في المعنى، فإنهم لا

---

١. الزمر: ٧٣.

٢. الضحى: ١ ـ ٣.

٣. المجادلة: ٢١.

يكادون يذكرونه، إذا وقع ذلك الفعل شرطاً؛ إذ أن الجواب حينئذ يدل على المفعول و يبينه. و عليه قوله تعلى: ﴿وَ لَوْ شَآءَ لَهَدَاكُمْ أَجمَعِينَ﴾.[1] أي: لو شاءالله هدايتكم لهداكم أجمعين، فإنه لما قيل: «لو شاء» عُلم أن هناك شيئاً تعلقت به المشيئة، لكنه مبهم، فلما جيء بالجواب، صار مبيناً. و هذا أوقع في النفس.

و ينبغي أن يعلم، أنه إنما يجوز حذف مفعول المشيئة، إذا لم يكن تعلق الفعل به غريباً. أما إذا كان كذلك، فيجب ذكره ليأنس السامع به، و عليه قول الخزيمي:

وَ لو شِئتُ أن أَبكي دَماً لَبَكَيْتُهُ   عليه و لكن ساحة الصَّبرِ أَوسعُ

فلما كان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريباً؛ لقلة ذكره، ذكره الشاعر لتستأنس به النفس، و يستقر فيها.

٦. أن يكون الغرض الأصلي للمتكلم هو اثبات الفعل للفاعل أو نفيه عنه، فيحذف المفعول المعلوم؛ لتنصرف النفس إلى الغرض المذكور، و تخلص له. و من هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَ لَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسقُونَ وَ وَجَدَ مِنْ دونِهِمُ امرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خطبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَآءُ وَ أَبُونا شَيْخٌ كبيرٌ * فَسَقَى لَهُمَا ثمّ تَوَلَّى إلى الظِّلِّ﴾.[2] حيث حذف المفعول في أربعة مواضع؛ إذ المعنى: «وجد عليه أمة من الناس يسقون أغنامهم، و امرأتين تذودان غنمهما، و قالتا: لا نسقي غنمنا، فسقى لهما غنمهما». و ما ذاك إلّا لأنّ الغرض هو أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقي، و من المرأتين ذود، و أنهما قالتا: لا يكون منا سقي حتى يصدر الرعاء، و أنه كان من موسى عليه السلام من بعد ذلك سقي. و أما ما كان المسقي، أغنماً أم إبلاً، أم غير ذلك؟

---

١. النحل: ٩.

٢. القصص: ٢٣ ـ ٢٤.

فخارج عن الغرض، و موهم خلافه. و ذلك أنّه لو قيل: «وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهما»، جاز أن يكون لم ينكر الذود من حيث هو ذود، بل من حيث هو ذود غنم، حتى لو كان مكان الغنم إبل، لم ينكر الذود. كما أنك إذا قلت: مالك تمنع أخاك؟ كنت منكراً المنع لا من حيث هو منع، بل من حيث هو منع أخ. فاحفظ هذه النكتة فإنّما أطلنا البحث فيها لأهميتها، و لقلة من تعرض لها من علماء البلاغة.

٢. الذكر

الأصل فيما لم تدل عليه قرينة أن يكون مذكوراً، و فيما دلت عليه القرينة أن يكون محذوفاً. و لكن قد تقتضي البلاغة ترجيح الذكر على الحذف، حتى مع قيام القرينة على المذكور.

و النكات الداعية إلى ذلك كثيرة، أهمّها:

١. **التنبيه على غباوة السامع**، و انّه لا يكتفي بالقرينة؛ إما لكونه هكذا واقعاً، أو لقصد إهانته. كقول الفرزدق لهشام بن عبدالملك:

هذا الذي تعرفُ البَطْحاءُ وَ طأتَه ... و البيتُ يعرفُهُ و الحِلُّ و الحرمُ
هذا ابنُ خيرِ عبادِ اللّه كلّهم ... هذا التقيّ النقيّ الطاهر العَلَمُ

٢. **كون إصغاء السامع مطلوباً**. فيبسط له الكلام، و لذا يبسط الكلام مع الأحبّة، كما في بسط موسى عليه السلام إذ قيل له: ﴿وَ ما تِلْكَ بِيَمينِكَ يا مُوسىٰ﴾[١]. و كان يتمّ الجواب بمجرد أن يقول: «عصا»، لكنه زاد فـ: ﴿قالَ هِيَ عَصايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْها وَ أَهُشُّ بِها عَلىٰ غَنَمي وَ لِيَ فيها مَآرِبُ أُخْرىٰ﴾.[٢]

---

١. طه: ١٧.

٢. طه: ١٨.

٣. ابتهاج المتكلم و افتخاره، فيبسط الكلام لذلك، كقوله تعالى حكاية عن قوم إبراهيم عليه السلام لما سئلوا: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾[1]: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَاماً فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ﴾[2]، حيث قد بسطوا الكلام، ابتهاجاً منهم بعبادة الأصنام، و افتخاراً بمواظبتها، منحرفين عن الجواب المطابق المختصر، و هو: «أصناماً».

٤. الاستلذاذ بذكره، كما لو كان اسماً للحبيب، كقولنا عند ذكر اسم الرسول صلى الله عليه وآله: (اللهمّ صلّ على محمّد و آل محمّد)، و كان يمكننا الاكتفاء بـ«و آله».

---

١. الشعراء: ٧٠.

٢. الشعراء: ٧١.

اسئلة و تمرينات

١. إذا قال قائل: «جاء الأمير»، و ترددنا في أنّ المراد: جاء الأمير نفسه، أم جاء غلامه؟ لكنه حذف من الجملة، فعلى أي معنى نحمل الكلام، و لماذا؟

٢. ما هي نكات و دواعي الحذف فيما يلي:

أ) ﴿سيذكّر من يخشى * و يتجنّبها الأشقى﴾.[١]

ب) ﴿و لو ترى إذ الظالمون فى غمرات الموت﴾.[٢]

ج) ﴿فأمّا من أعطى و اتّقى﴾.[٣]

د) ﴿من يشأ الله يُضْلِلْهُ﴾.[٤]

٣. لماذا لم يحذف مفعول فعل المشيئة في قول الجوهري:

و لم يُبْقِ منّي الشّوقُ غيرَ تـفكّري   فلو شئتُ أن أبكي بكـيتُ تـفكّرا

---

١. الأعلى: ١٠ ـ ١١.
٢. الأنعام: ٩٣.
٣. الليل: ٥.
٤. الأنعام: ٣٩.

الباب الثالث

التعريف و التنكير

التعريف و التنكير

١. التعريف

لمّا كان لكل نوع من أنواع التعريف نكات و اعتبارات مخصوصة به، ناسب أن يعقد لكل واحد منها بحث مستقل.

١. التعريف بالإضمار

و الاعتبار الداعي إلى ذلك: كون المقام مقام حكاية التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة. و قد اجتمعت المقامات الثلاثة في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلاماً زَكِيّاً﴾.[1]

و حق الخطاب أن يكون مع مخاطب معين، و قد يترك إلى غيره؛ قصداً إلى تعميم

---

١. مريم: ١٩.

الخطاب، كما تقول: «فلان لئيم. إن أكرمته أهانك، و إن أحسنت إليه أساء إليك». فلا تريد مخاطباً بعينه، قصداً إلى أن سوء معاملته لا تختص بواحد دون آخر. و هذا النمط من الاستعمال كثير في القرآن، و منه قوله تعالى: ﴿وَ لَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسو رُؤُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[١]، قصداً إلى تفظيع حال المجرمين، و أنها قد بلغت من الظهور إلى حيث يمتنع خفاؤها، فلا تختص بها رؤية راء دون آخر، بل كل من يتأتى منه الرؤية، له مدخل في هذا الخطاب.

٢. التعريف بالعلم

و إنما يصار إليه في موارد:

١. إذا كان المقام يستدعي إحضار الشيء بعينه باسم مختص به. و هذا هو المورد الأصلي لإيراد العلم. و عليه قوله تعالى: ﴿وَ إِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَ إِسْمَاعِيلُ﴾.[٢]

٢. إذا كان المقام يستدعي تعظيماً أو تحقيراً و إهانة، و العلم صالح لهما، خصوصاً الكنى و الألقاب منه.

إلى غير ذلك من النكات التي تعرف من سياق الكلام، و قرائن الأحوال.

٣. التعريف باسم الإشارة:

و النكات الداعية إلى ذلك كثيرة أهمها:

١. أن يقصد تحقير المشار إليه بالقرب، كقوله تعالى حكاية عن الكفار:

---

١. السجدة: ١٢.

٢. البقرة: ١٢٧.

﴿وَ إِذٰا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلّاٰ هُزُواً أَهٰذَا الَّذِى بَعَثَ اللّٰهُ رَسُولاً﴾ .[١]

٢. أن يقصد التعظيم بالبعد، كقوله تعالى حكاية عن امرأة العزيز: ﴿قٰالَتْ فَذٰلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾[٢].

٣. أن يقصد التنبيه عند تعقيب المشار إليه بأوصاف، على أنه جدير بما يرد بعد إسم الإشارة من أجلها. و من هذا الباب قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَ يُقِيمُونَ الصَّلاٰةَ وَ مِمّٰا رَزَقْنٰاهُمْ يُنْفِقُونَ * وَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمٰا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَ مٰا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَ بِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُولٰئِكَ عَلىٰ هُدىً مِنْ رَبِّهِمْ وَ أُولٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٣]. حيث عقّب المشار إليه و هو ﴿الّذينَ يؤمنون﴾ بأوصاف متعددة؛ من الإيمان بالغيب، و إقامة الصلاة، و الإنفاق ممّا رزقوا، ثم عرف المسند إليه بالإشارة، تنبيهاً على أن المشار إليهم، أحقّاء بما يرد بعد ﴿أولئك﴾ من كونهم على الهدى عاجلاً، و الفوز بالفلاح آجلاً، من أجل اتّصافهم بالأوصاف المذكورة.

إلى غير ذلك مما يستدعيه المقام، و يفهم من سياق الكلام.

٤. التعريف باسم الموصول

و هو أدق الأنواع أسراراً، و ألطفها نكاتاً، و إليك أهمها:

١. إرادة التفخيم و التهويل. كقوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مٰا غَشِيَهُمْ﴾[٤]، فإن الإبهام في المقام يترك النفس تذهب كل مذهب، حيث إنه يشير إلى أن ماغشيهم قد بلغ

---

١. الفرقان: ٤١.

٢. يوسف: ٣٢.

٣. البقرة: ٣ ـ ٥.

٤. طه: ٧٨.

من العظم، بحيث لاتدرك، و لا تفي العبارة ببيانه.

٢. تنبيه المخاطب على خطئه، كقول عبدة بن الطيّب:

إنّ الذيـــنَ تُــرَونَهُم إخــوانكَــم يَشْفي غليلَ صدورِهم أن تـصرعوا[١]

ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن، ما ليس في قولك:«إن القوم الفلاني».

٣. إفادة التعظيم، سواء كان التعظيم راجعاً إلى الخبر أم الى غيره.

فالأول، كقول الفرزدق:

إنّ الذي سَمَكَ السماء بـــنى لنــا بــيتاً دعــائمُهُ أعــزّ و أطــولُ

حيث أورد إسم «إن» إسم موصول، تعظيماً لشأن الخبر و هو «بنى»؛ لكونه فعل من رفع السماء، التي لا بناء أعظم منها و لا أرفع. و هذا بخلاف ما لو قال: إن‌الله، أو الرحمن، أو نحو ذلك.

و الثاني: كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْباً كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾[٢]، ففيه تـعظيم لشأن شعيب بخلاف ما لو قال: إن القوم الفلاني.

٤. إفادة التحقير، سواء رجع الى الخبر، أم إلى غيره. فـالأول، كـقولك: «إن الذي لايعرف في الفقه قد صنف فيه». و الثاني، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّـذِينَ اتَّخَـذُوا الْـعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ .[٣]

٥. استهجان التصريح بالإسم كقوله تعالى: ﴿وَ رَاوَدَتْهُ الَّـتِي هُـوَ فِي بَـيْتِهَا عَـن نَفْسِهِ﴾.[٤] حيث إن التصريح باسم المرأة مستهجن عند العـرب، و مـستقبح عـندهم،

١. الغليل هو الحقد، و قد يطلق على حرارة العطش.

٢. الأعراف: ٩٢.

٣. الأعراف: ١٥٢.

٤. يوسف: ٢٣.

خصوصاً في مثل المقام، فجرى‌الله عزّ و جلّ على سَنَن اعتقادهم.

٦. زيادة التقرير، و هو قد يكون للمسند، أو للمسند إليه، أو للغرض المسوق له الكلام. و الآية السابقة صالحة لذلك.

أما تقرير المسند و هو المراودة: فلما يفيده قوله: ﴿في بيتها﴾ من فرط الألفة، و شدة المخالطة، فتكون متمكنة منه غاية التمكن، فيسهل عليها مراودته، و مطالبته بما تبغي. بخلاف ما لو قيل: «راودته زليخا».

و أما تقرير المسند إليه؛ فلإمكان وقوع الإبهام أو الاشتراك، في امرأة العزيز أو زليخا.

و أما تقرير الغرض المسوق له الكلام، و هو بيان نزاهة يوسف‌﴿ع﴾، و بعده عن مظنة الفحشاء؛ فباعتبار أنه إذا استعصم مع كونه في بيتها، متمكناً في خلوة معها، كان غاية في النزاهة و العفة.

الى غير ذلك من الإعتبارات، المناسبة للمقام، و المفهومة من سياق الكلام.

٥. التعريف باللام

و يأتي لأحد أُمور:

١. الإشارة إلى معهود تقدّم ذكره في‌الكلام صراحة، وتسمى اللام والحالة هذه، بلام العهد الصريح. نحو: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ .[١]

٢. الإشارة إلى معهود تقدم ذكره تلويحاً، و تسمى بلام العهد الكنائي. نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَىٰ﴾[٢]. حيث إن اللام الداخلة على إسم ليس، إشارة إلى ما سبق ذكره

---

١. المزمل: ١٥ـ١٦.

٢. آل عمران: ٣٦.

تلويحاً في قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً﴾[١]، فإن لفظة ما و إن كانت تعم الذكور و الإناث، لكن التحرير ـ و هو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس ـ إنما كان للذكور دون الإناث.

٣. الإشارة إلى معهود لم يتقدم ذكره، لكنه حاضر عند المخاطب حسّاً. كقولك: «القرطاس» لمن سدد سهماً.

٤. الإشارة إلى معهود لم يتقدم له ذكر أصلاً، و لم يحضر حساً، لكنه معلوم لدى المخاطب. نحو: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ . و قد تسمى اللام و الحالة هذه، بلام العهد العلمي.

٥. الإشارة إلى الحقيقة من حيث هي هي، مع قطع النظر عن الأفراد، و تسمى بلام الجنس، نحو: الإنسان حيوان ناطق.

٦. الإشارة إلى فرد من الحقيقة غير معين في الذهن والخارج. وتسمى بلام العهد الذهني، نحو: ﴿وَ أَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾[٢]، اذ المراد فرد غير معين من أفراد الذئب.

٧. الإشارة إلى الحقيقة من حيث شمولها لجميع أفرادها. فإن شملت كل الأفراد التي يتناولها اللفظ لغة فهي للإستغراق الحقيقي، نحو: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَ الشَّهَادَةِ﴾[٣]، و إن شملت كل الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب متفاهم العرف فهي للإستغراق العرفي، نحو: «جمع الأمير الصاغة»، أي: صاغة إمارته، لا صاغة الدنيا.[٤]

---

١. آل عمران: ٣٥.

٢. يوسف: ١٣.

٣. الرعد: ٩.

٤. أعرضنا عن ذكر المعرف بالإضافة لعدم أهميته، و لأنّ أكثر نكاته تعرف ممّا تقدّم.

٢. التنكير

و له أسباب و نكات أهمها:

١. عدم علم المتكلم بما يعين الإسم، سوى اسم جنسه. كقولك: سأل عنك رجل.

٢. إمرأة الوحدة. نحو: ﴿وَ جاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعىٰ﴾[١] أي: رجل واحد.

٣. إرادة النوع. نحو: ﴿وَ لَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النّاسِ عَلىٰ حَياة﴾ .[٢] حيث إنّهم لم يحرصوا على أصل الحياة كي تعرّف، بل على ازدياد من نوع منها.

٤. إفادة التعظيم بمعنى أنّه أعظم من أن يعيّن و يعرّف. نحو: ﴿سَلامٌ عَلىٰ إِبْراهِيمَ﴾.[٣]

٥. إفادة التحقير بمعنى إنحطاط شأنه إلى حد لايمكن أن يعرف. نحو: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾[٤]، أي: من شيء حقير مهين، ثم بيّنه بقوله: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ﴾ .[٥]

٦. قصد التجاهل؛ إما لإفادة الاستهزاء، و عليه ما يحكيه جلّ و علا عن الكفار: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[٦]. حيث تجاهلوا اسم النبي ﷺ حتى كأنهم لم يكونوا يعرفون منه إلّا أنه رجل ما، لقصد الاستهزاء، لعنهم‌الله. و إمّا لأجل التهرب؛ صيانة للمتهرب من أن يصاب بأذى، كما لو قال لك شخص: «من شتمني؟» فتجيبه: رجل.

إلى غير ذلك من النكات المناسبة للمقام، و المفهومة من سياق الكلام.

---

١. القصص: ٢٠.

٢. البقرة: ٩٦.

٣. الصافات: ١٠٩.

٤. عبس: ١٨.

٥. عبس: ١٩.

٦. نبأ: ٧.

اسئلة و تمرينات

١. أذكر نكات التعريف في الأمثلة التالية:

أ) ﴿إذ هما في الغار﴾ .[١]

ب) ﴿تبّت يدا أبي لهب﴾ .[٢]

ج) ﴿إنّ الإنسان لفي خسر﴾ .[٣]

د) ﴿إنّ الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم﴾ .[٤]

هـ) ﴿و تركنا يوسف عند متاعنا فأكله الذئب﴾ .[٥]

و) ﴿فالذين آمنوا و عملوا الصالحات لهم مغفرة و رزق كريم * و الذين سعوا في آياتنا معاجزين أولئك أصحاب الجحيم﴾ .[٦]

ز) ﴿و جعلنا من الماء كل شيء حيّ﴾ .[٧]

ح) ﴿و أمّا الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً﴾ .[٨]

ط) إذا أنت أكرمتَ الكريم ملكته   و إذا أنت أكرمتَ اللئيم تمرّدا

٢. أذكر نكات التنكير في الأمثلة التالية:

---

١. التوبة: ٤٠.

٢. المسد: ١.

٣. العصر: ٢.

٤. الأعراف: ١٩٤.

٥. يوسف: ١٧.

٦. الحج: ٥٠ ـ ٥١.

٧. الأنبياء: ٣٠.

٨. البقرة: ٢٦.

أ) ﴿و على أبصارهم غشاوة﴾ .[١]

ب) ﴿فأذنوا بحرب من الله و رسوله﴾ .[٢]

ج) ﴿ما هذا إلّا رجل يريد أن يصدّكم عمّا كان يعبد آباؤكم﴾ .[٣]

د) لهُ حاجب عن كلّ أمرٍ يشينُهُ و ليس له عن طالب العرف حاجب

٣. قال السكاكي في قوله تعالي: ﴿إنّي أخاف أن يمسّك عذاب من الرحمن﴾[٤]: إنّ تنكير ـ عذاب ـ للتعظيم.

يوجد في الآية ما يدل على بطلان ذلك، بيّنه.

٤. هل تعرف النكتة في تنكير (جنات) و تعريف (الأنهار). فيقوله تعالى: ﴿أنّ لهم جنّات تجرى من تحتها الأنهار﴾ ؟[٥]

٥. أذكر بعض نكات التنكير ممّا لم يذكر في الكتاب.

---

١. البقرة: ٧.

٢. البقرة: ٢٧٩.

٣. سبأ: ٤٣.

٤. مريم: ٤٥.

٥. البقرة: ٢٥.

الباب الرّابع

التقديم و التأخير

التقديم والتأخير

التقديم

و أسبابه كثيرة إليك أهمّها:

١. أن يكون التأخير موجباً للإخلال ببيان المعنى، و لالتباسه بغيره، كقوله تعالى: ﴿وَ قَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[١]، فإنّه لو أخر قوله: ﴿مِن ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ عن قوله: ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾، لتوهّم أنه من صلة ـ يكتم ـ فلا يفهم أنه منهم.

٢. أن يكون في التأخير إخلال بالتناسب، فيقدم لمشاكلة الكلام، و رعاية الفاصلة، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[٢]، فإنه لو أخّر ﴿فِي نَفْسِهِ﴾ عن ﴿مُوسَى﴾ لفات تناسب الفواصل؛ لأن قبله: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحرِهِمْ أَنَّهَا تسْعَىٰ﴾[٣]، و

---

١. غافر: ٢٨.

٢. طه: ٦٧.

٣. طه: ٦٦.

بعده: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ ٱلأَعلَىٰ﴾[١].

٣. أن يكون التقديم لإرادة التوبيخ و التعجيب من حال المتقدّم، كتقديم المفعول الثاني على الأوّل في قوله تعالى: ﴿وَ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ ٱلْجِنَّ﴾[٢]، و الأصل «الجن شركاء»، و قدم؛ لأن المقصود التوبيخ، و تقديم الشركاء أبلغ في حصوله.

٤. أن يكون المقدم أهم، إمّا بنظر المتكلم، كقولك عند الشروع في فعل: «بسم الله»، حيث يقدّر المحذوف مؤخراً.

و إما بنظر المخاطب؛ لتعجيل مسرته، كما في قولك: «قتل الخارجيَّ فلان»، إذ ليس للناس في معرفة القاتل مزيد فائدة، و إنما الذي يهمهم، و يرتبط بمسرتهم، هو وقوع القتل بالخارجي، ليخلصوا من شره.

و من هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَ لاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ مِن إِملَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَ إِيَّاهُمْ﴾[٣]، حيث قدم ضمير المخاطب على ضمير الغائب؛ لأن الخطاب فيها مع الفقراء؛ بدليل قوله: ﴿مِن إِملَاقٍ﴾، فكان رزقهم عندهم أهمّ من رزق أولادهم، فقدّم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم. و خالف ذلك في آية أخرى فقال: ﴿وَ لاَ تَقْتُلُوا أَوْلاَدَكُمْ خَشْيَةَ إِملاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَ إِيَّاكُم﴾[٤]، حيث قدّم ضمير الغائب على ضمير المخاطب؛ لأن الخطاب فيها مع الأغنياء؛ بدليل ﴿خَشْيَةَ إِملاقٍ﴾، فإن الخشية إنما تكون ممّا لم يقع، فكان رزق أولادهم هو المطلوب، دون رزقهم؛ لأنه حاصل، فكان أهم، فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم.

---

١. طه: ٦٨.
٢. الأنعام: ١٠٠.
٣. الأنعام: ١٥١.
٤. الإسراء: ٣١.

٥. أن يكون المقصود إفادة التقوي و التخصيص. و هذه النكتة تقتضي بسط الكلام، فيقع البحث في حالتين:

الحالة الأُولى: في تقديم المسند إليه.

و له صورتان:

الصورة الأُولى: أن لا يكون المسند إليه واقعاً في حيّز النفي. و حينئذ يكون التقديم لإفادة أحد أمرين:

أ) التخصيص؛ أي تخصيص المسند بالمسند إليه، و قصر المسند على المسند إليه. فإذا قلت ـ مثلاً ـ أنا كتبتُ إلى فلان. فإنك تريد أن تدّعي الإنفراد بذلك، و الاستبداد به، و تزيل الاشتباه فيه، و تردّ على من زعم أن ذلك كان من غيرك، أو أن غيرك قد كتب كما كتبت. و من أمثلة ذلك قولهم في المثل: «أتُعلِمُني بضبٍّ أنا حرشته»[١].

و كذا الحال فيما لو كان المتأخر منفياً، نحو: «أنت ما سعيت في حاجتي»، قاصداً إلى تخصيصه بعدم السعي، و إثبات السعي لغيره. و إذا لم يصدر السعي في حاجتك من أحد، فليس لك ذكر هذه الجملة، بل تقول: «ما سعيت في حاجتي».

ب) التأكيد والتقوّي، كما تقول في إنسان يعطي الجزيل: «هو يعطي الجزيل». حيث لاتريد أنّ غيره ليس كذلك، بل تريد أن تؤكد ذلك و تقوّيه، و تحقق على السامع أن إعطاء الجـزيل دأبه. و من هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً لَّا يَخۡلُقُونَ شَيۡـًٔا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ﴾[٢] إذ ليس المراد انفرادهم بذلك، فإن غيرهم يُخلق أيضاً، بل المراد

---

١. يقوله العالم بالشيء لمن يريد تعليمه إياه. و حرش الضب و احترشه: صاده بالحيلة المعروفة. و هي أن يحرك يده على باب جحره ليظنه حية، فيخرج ذنبه ليضربها، فيأخذه.

٢. الفرقان: ٣.

تحقيق الحكم و توكيده.

و التقديم إنّما يفيد التقوّي؛ لأجل أنّ الإسم لا يؤتى به معرّى عن العوامل اللفظية إلّا لحديث قد نُوي إسناده إليه. فإذا قلت: «زيد» فقد أشعرت قلب السامع أنّك أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث بعد ذلك، و قلت: «قام»، دخل على قلبه دخول المأنوس به، و قَبِله قبول المتهيأ له المطمئن إليه، لأنك وطّأت له، و ذلك لا محالة أشد لثبوته و أمنع للتردد فيه.

و جملة الأمر: أنه ليس إعلامك الشيء بغتة، مثل إعلامك له، بعد التنبيه عليه، و التقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام، في التأكيد و الإحكام.

و يشهد لما ذكرنا، أنّ هذا الضرب من الكلام، يجيء فيما سبق فيه إنكار، كقوله جلّ و علا: ﴿وَ يَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَ هُمْ يَعْلَمُونَ﴾[1] و ذلك لأن الكاذب لا سيّما في الدين، لا يعترف بأنّه كاذب، فضلاً عن أن يعترف بالعلم بأنه كاذب.

الصورة الثانية: أن يكون المسند إليه واقعاً في حيّز النفي. و هذه الحالة تقتضي تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي.

توضيح ذلك: أنك إذا قلت: «ما قلت هذا»، تكون قد نفيت عنك قولاً، لم يثبت أنه مقول، و إذا قلت: «ما أنا قلت هذا»، تكون قد نفيت عنك قائلية قول ثبت أنه مقول، فبنفيه عنك، أثبته للغير. و مما هو مثال بيّن على أن تقديم المسند إليه يقتضي وجود الفعل، قول الشاعر:

وَ ما أنـا أَسْـقَمْتُ جِسْـمِي بِـهِ ... وَ لَا أَنَا أَضْرَمْتُ فِي ٱلْقَلْبِ نَارَا

---

١. آل عمران: ٧٥.

المعنى ـ كما لا يخفى ـ على أن السقم ثابت موجود، و ليس القصد بالنفي إليه، و لكن إلى أن يكون هو الجالب له.

و يترتب على ما ذكر: أنه يصلح لك أن تقول: «ما قلت هذا، و لا قاله أحد من الناس»، و لايصلح ذلك في الوجه الآخر، فلايصح أن يقال: «ما أنا قلت هذا، و لا قاله أحد من الناس»؛ و ذلك لأن التقديم يفيد ثبوت القائلية للغير، فلا يصح نفيها عن كل أحد.

الحالة الثانية: في تقديم غير المسند إليه

و هو لايفيد إلّا التخصيص. و يتّضح ذلك فى جملة من الموارد.

١. **موارد تقديم الخبر**، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[١]، حيث أفاد التقديم: أن خمور الجنّة مختصة بعدم الغول ـ وهي الحالة التي تعرض على الإنسان بعد شرب الخمر.

و لأجل أن تقديم الخبر يفيد التخصيص، لم يقدّم الخبر في قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[٢]؛ لئلّا يفيد التقديم ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى.

٢. **موارد تقديم المفعول**، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[٣]، أي إن كنتم تخصّونه بالعبادة.

و لأجل أن تقديم المفعول على الفعل يفيد الاختصاص امتنعت الجمل التالية:

أ) «زيداً ضربت وغيره». وذلك لأن اختصاص المضروبية بزيد، ينافي ضرب غيره.

ب) «ما زيداً ضربت و لا غيره». و ذلك لأن اختصاص عدم المضروبية بزيد، يقتضي ضرب غيره، لا عدم ضربه.

---

١. الصافات: ٤٧.

٢. البقرة: ٢.

٣. النحل: ١١٤.

ج) «ما زيداً ضربت و لكني أكرمته». و ذلك لأن التقديم يدل على أنّ المخاطب قد أخطأ في تعيين المفعول، و تعقيب الجملة الأُولى بالإستدراك المذكور، يدلّ على أنّه مخطأ في تعيين الفعل، فالصواب إذن أن تقول: «ما زيداً ضربت و لكن عمراً».

و بهذا يكون قد تمَّ ما أردنا بيانه من نكات التقديم.

و أما التأخير فإنّما يصار إليه فيما إذا كان هو الأصل، و لا مقتضى للعدول عنه إلى التقديم، و قد مرّ بعض أمثلته فلا نطيل.

اسئلة و تمرينات

١. قارن بين الآيتين التاليتين و بيّن النكتة البلاغية في اختلاف المـقدّم و المؤخّر فيهما: مع ملاحظة السياق الواقعتين فيه.

أ) ﴿و جاء من أقصا المدينة رجل يسعى﴾.[١]

ب) ﴿و جاء رجل من أقصا المدينة يسعى﴾.[٢]

٢. ما هي نكتة التقديم فيما يلي:

أ) ﴿إيّاك نعبد و إيّاك نستعين﴾.[٣]

ب) ﴿و تغشى وجوههم النار﴾ .[٤]

٣. ما الفرق بين قولك: «أزيداً ضربت» و قولك: «أضربت زيداً»؟

---

١. يس: ٢٠.

٢. القصص: ٢٠.

٣. الفاتحة: ٣.

٤. إبراهيم: ٥٠.

الباب الخامس

الإطلاق و التقييد

التقييد بالوصف

الصفة إن تلت النكرة فهي مخصصة، و إن تلت المعرفة فهي موضحة. و الأُولى تأتي لغرض زيادة الفائدة؛ لأن الشيء كلما ازداد خصوصاً، ازداد فائدة، كما يظهر بالنظر إلى قولنا: «قال رجل»، و قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥ﴾[1].

و الثانية تأتي لأغراض متعددة، أكثرها يفهم من نفس الصفة؛ فلذا تعددت الأغراض بتعدد المعاني التي تدل عليها الصفات، فنقتصر على ذكر أهمها:

١. قصد المدح و الثناء: كقوله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[2]. و الحق أنها في هذا المثال و نحوه، ليست إلا لمجرد المدح و الثناء، و ليس ذكر الوصف هنا للتمييز؛ لأنه ليس له مثل ـ تعالى‌الله عن ذلك ـ حتى يميز عنه بالصفة.

٢. قصد الذم و التحقير، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ

---

١. غافر: ٢٨.

٢. الفاتحة: ١.

ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[١].

٣. الكشف عن حقيقة الموصوف، و بيان معناه، كقول أوس بن حجر:

الأَلْمَعِيُّ ٱلَّذِي يَظُنُّ بِكَ ٱلظَّـ ـنّ كَأَنْ قَدْ رَأَى و قَدْ سَمِعَا

فإنّ الألمعي معناه الذكي المتوقد، و الوصف بعده مما يكشف معناه و يوضحه.

٤. إفادة الترحم، و عليه ما ورد في الدعاء: «و أنا عبدك الذليل الحقير المسكين المستكين».

و الأولى تأتي ـ أيضاً ـ لأعراض متعدّدة منها:

أ) قصد التأكيد، و عليه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[٢].

ب) تعيين المراد، و بيان المقصود، كقوله تعالى: ﴿وَ مَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَ لَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم﴾[٣]، حيث وصف ـ دابة و طائر ـ بما هو من خواص الجنس؛ لبيان أن القصد منهما إلى الجنس، دون الفرد.

التقييد بالعطف

فإن كان عطف بيان فهو كالنعت في مجيئه للإيضاح، و إزالة الإشتراك، كقولك: «جاء صديقك خالد». و قد يستعمل في غير الإيضاح، كالمدح، كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ﴾[٤].

و إن كان عطف نسق، فيأتي لأحد أمور نكتفي بذكر واحد منها، و هو أن يقصد

---

١. النحل: ٩٨.

٢. الحاقة: ١٣.

٣. الأنعام: ٣٨.

٤. المائدة: ٩٧.

التفصيل مع اختصار، كقوله تعالى: ﴿وَ وَهبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَ يَعْقُوبَ﴾[١]، فـإنّ كـلاً مـن الموهوبين، لو لم يعطف أحدهما على الآخر؛ بأن ذكرا بلفظ يجمعهما، لحصل إجمال و إبهام، بخلاف ذكرهما بالعطف، فإنه فيه تفصيل لهما، و هو أخصر من أن يقال: « و وهبنا له اسحاق، و وهبنا له يعقوب» و إذا كان العطف ـ بالفاء أو بثم أو بحتى ـ كان التـفصيل راجعاً إلى الفعل، فإذا قلت: «جاء زيد فعمرو» أفدت تفصيل الفعل، و أنه كان من عمرو بعد كونه من زيد بلا مهلة، و لو كان العطف بثم أفاد التفصيل المذكور مع التراخي، و هذا أخصر من قولك: «جاء زيد و عمرو بعده» فوراً أو متراخياً.

و أما حتى، فهي تفيد التدريج بين أجزاء ما قبلها؛ من الأضـعف إلى الأقـوى، أو العكس، كقولك: «قهرنا الجيش حتى الكماة»، و «قدم الحجيج حتى المشاة»، و لايخفى ما فيه من التفصيل.

إلى غير ذلك من المعاني، التي يأتي التعرض لبعضها في الأبواب اللاحقة.[٢]

و أما التقييد بالمفعول، و البدل و التوكيد، و نحوها، فنعرض عن ذكرها لوضـوح نكاتها، و قلتها، مضافاً إلى أنه تقدم ما يشير إلى بعضها.

و أما ترك التقييد بما ذكر، فلمانع من زيادة الفائدة، مثل: خوف انقضاء الفرصة، أو إرادة ألاّ يطّلع الحاضرون على زمان الفعل، أو مكانه، أو مفعوله، أو صفة الشيء، أو لعدم العلم بالمقيدات، أو نحو ذلك مما هو واضح لكل من له ذوق سليم.

---

١. الأنعام: ٨٤.

٢. المقصود منها بابان: القصر، والفصل و الوصل.

التقييد بالشرط

التقييد به يكون للأغراض التي تؤديها معاني أدوات الشرط، كالزمان في «متى، و أيان»، و المكان في «أينما، و حيثما»، و الحال في «كيفما»، و غير ذلك مما هو مذكور في كتب النحو.

إلا أنه لابد من النظر هنا في «إن، و إذا»، لاختصاصهما بمزايا تعدّ من وجوه البلاغة، و عدم استيفاء البحث عنهما في كتب النحو.

فاعلم أن «إن و إذا»: يشتركان في كونهما للشرط في الإستقبال، و يفترقان في أنّ «إن» تستعمل في المحتمل المشكوك فيه؛ و لذا كثر وقوع الحكم النادر بعدها. بينما الأصل في «إذا» أن تستعمل فيما جزم بوقوعه؛ و لذا غلب لفظ الماضي معها؛ لما تقدم من أنّ التعبير عن المضارع بلفظ الماضي، يدل على تحقق الوقوع. و يظهر هذا الفرق بالتأمل في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُوا۟ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا۟ بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ﴾[1]، حيث جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع «إذا»؛ لأن المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به، و جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع «إن»؛ لأن السيئة نادرة بالنسبة الى الحسنة المطلقة؛ إذ المراد بها نوع مخصوص، و هو الجدب.

لكن كثيراً ما يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة لـ «إن و إذا» فتستعمل احداهما موقع الأُخرى.

استعمال «إن» موقع «إذا»

و ذلك باستعمالها في مقام الجزم بوقوع الشرط، و لابدَّ له من نكات أهمها:

١. عدم جزم المخاطب بوقوع الشرط، فيُجرى الكلام على وفق اعتقاده، كقولك لمن

---

١. الأعراف: ١٣١.

يشك في صدقك: «إن صدقت فماذا تفعل» مع علمك بأنك صادق.

٢. تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل؛ لمخالفته مقتضى علمه، كقولك لمن يؤذي أباه: «إن كان أباك فلاتؤذه».

و يجوز أن يكون من باب تنزيل المتكلم نفسه منزلة الجاهل؛ لإيهام أن الأذى الصادر من الولد لأبيه، لايصدر إلا من الأجنبي؛ فلذا شكك نفسه في أنه أبوه.

٣. تغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به، كما إذا كان القيام قطعي الحصول لزيد، غير قطعي لعمرو، فتقول «إن قمتما كان كذا». و عليه قوله تعالى: ﴿وَ إِنْ كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلَىٰ عَبْدِنا﴾[1]، فاستعمل «إن» مع تحقق الارتياب منهم؛ لأنّ الكل لم يكونوا مرتابين، بل فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عناداً، فغلب غير المرتابين منهم على المرتابين؛ لأن صدور الارتياب من غير المرتابين مشكوك.

استعمال «إذا» موقع «إن»

و ذلك باستعمالها في المشكوك، و يكون لنكات، أهمها:

١. الإشعار بأن الشك في ذلك الشرط مما لا ينبغي أن يقع، كقولك لمن قال لا أدري، هل يتفضل عليّ الأمير بعطية؟ ـ : «إذا تفضل عليك كيف يكون شكرك؟»، إشعاراً أن الأمير لا ينبغي الشك في تفضله.

٢. عدم شك المخاطب بوقوع الشرط، فيجرى الكلام على سنن اعتقاده، كقولك: «إذا لم تكن صادقاً فماذا تفعل؟».

إلى غير ذلك من النكات، التي تفهم من المقابلة.

---

١. البقرة: ٢٣.

اسئلة و تمرينات

١. أذكر ثلاثة أمثلة قرآنية على التقييد بالوصف و بيّن النكتة فيها.

٢. ما هي نكتة التقييد بالوصف في قوله تعالى: ﴿تلك عشرة كاملة﴾ ؟[١]

٣. كيف خرّج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر بالنسبة لـ «إن و إذا» فيمايلي؟

أ) ﴿فإن كذّبوك فقد كذّب رسل من قبلك﴾ .[٢]

ب) ﴿و إذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها و إن تصبهم سيّئة﴾ .[٣]

ج) ﴿إذا جاء نصرالله و الفتح﴾ .[٤]

د) ﴿إن كنتم في ريب من البعث﴾ .[٥]

---

١. البقرة: ١٩٦.

٢. آل عمران: ١٨٤.

٣. الروم: ٣٦.

٤. النصر: ١.

٥. الحج: ٥.

الباب السادس

القصر

تعريف القصر

القصر لغة: الحبس، و منه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾[1]. و اصطلاحاً: «تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص». فالأول يسمى مقصوراً، و الثاني مقصوراً عليه.

طرق القصر

للقصر طرق كثيرة، أهمّها أربعة:

الطريق الأوّل: العطف بأدوات مخصوصة و هي: «لا، و بل، و لكن».

أما «لا» فيشترط فيها أن تسبق بكلام موجب، كقولك: «زيد شاعر لا كاتب». و أما «بل، و لكن» فيشترط أن يتقدمها نفي، كقولك: «ما زيد شاعراً بل عمرو، و ما زيد شاعراً لكن كاتب». و المقصور عليه في «لا» هو المذكور قبلها، المقابل لما بعدها، و في «بل، و لكن» ما يذكر بعدهما.

---

١. الرحمن: ٧٢.

الطريق الثاني: النفي و الاستثناء، كقوله تعالى: ﴿وَ مـا تَـوْفِيقِي إِلَّا بِـاللَّهِ﴾[1]. و المقصور عليه هو الواقع بعد أداة الاستثناء.

الطريق الثالث: «إنّما»، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِـنْ عِـبادِهِ الْعُـلَمَاءُ﴾[2] و المقصور عليه معها واجب التأخير.

الطريق الرابع: تقديم ما حقّه التأخير، كقوله تعالى: ﴿عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلنا﴾[3] و قد تقدم البحث عنه في الباب الرابع. و المقصور عليه هنا هو المقدم.

تقسيمات القصر

للقصر تقسيمات ثلاثة: كل واحد منها باعتبار.

* التقسيم الأوّل: ينقسم القصر باعتبار الحقيقة و الواقع إلى قسمين:

أ) القصر الحقيقي: و هو «كل قصر يختص فيه المقصور بالمقصور عليه، و لا يتعداه إلى غيره أصلاً». نحو: ﴿وَ مَا مِن إِلٰهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾[4]، فالألوهية صفة مختصة به تـعالى، و لاتتعداه إلى كل ما يصدق عليه أنه غير اللّٰه.

ب) القصر الإضافي: و هو «كل قصر يختص فـيه المـقصور بـالمقصور عـليه، بالإضافة و النسبة إلى شيء معين». نحو: ﴿وَ مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[5]، حيث قصر محمد ﷺ على كونه رسولاً، بالإضافة إلى شيء معين، و هو الخلود و عدم الموت.

* التقسيم الثاني: و هو تقسيمه باعتبار طرفيه إلى قسمين:

---

١. هود: ٨٨.

٢. فاطر: ٢٨.

٣. يونس: ٨٥.

٤. آل عمران: ٦٢.

٥. آل عمران: ١٤٤.

١. قصر الموصوف على الصفة. و هو «القصر الذي يختص فيه الموصوف بالصفة، و لايتجاوزها إلى غيرها، و لا مانع من اتصاف غيره بها». مثاله في الحقيقي[١]، قولك: «إنما اللّٰه جامع لجميع صفات الكمال». و مثاله في الإضافي، قوله تعالى: ﴿وَ مِا مُحَمَّدٌ إِلّا رَسولٌ﴾[٢].

٢. قصر الصفة على الموصوف. و هو «القصر الذي تختص فيه الصفة بالموصوف، و لاتتجاوزه إلى غيره، و لا مانع من اتصافه بغيرها». مثاله في الحقيقي، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[٣]. و مثاله في الإضافي، قولك: «زيد شاعر لا عمرو».

* التقسيم الثالث: و هو مختص بالقصر الإضافي، حيث قسم بلحاظ حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام:

١. قصر الإفراد: و هو «القصر الذي يلقى لمخاطب، معتقد باشتراك موصوفين في صفة واحدة، أو باشتراك صفتين في عروضهما على موصوف واحد».

٢. قصر القلب: و هو «القصر الذي يلقى لمخاطب، معتقد بعكس ما تثبته»

٣. قصر التعيين: و هو «القصر الذي يلقى لمخاطب متردد، طالب للتعيين». و أمثلتها: أنا سعيت في حاجتك، و حجازي أنا.

---

١. ذكروا أنّ قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي، لا يكاد يوجد، لتعذر الاحاطة بصفات الشيء، حتى يمكن إثبات شيء منها و نفي ما عداها، بل ذهبوا إلى استحالته أيضاً؛ إذ انّ للصفة المنفية نقيضاً، و هو من الصفات التي لايمكن نفيها؛ ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين. مثلاً لو قلنا: «ما زيد إلّا كاتب»، و أردنا أنه لا يتصف بغيره، للزم أن لايتّصف بالقيام، و لا بنقيضه و هو محال، فعليه إنّما صحّ المثال المذكور لخصوصية فيه.

٢. آل عمران: ١٤٤.

٣. فاطر: ٢٨.

تنبيهات

الاول: المقصود بالصفة في التقسيم الثاني، الصفة المعنوية، التي تدل على معنى قائم في الشيء، سواء كان اللفظ الدال عليها، جامداً أم مشتقاً، و ليس المراد بها النعت النحوي.

الثاني: يشترط في قصر الموصوف على الصفة إفراداً، عدم تنافي الوصفين؛ ليصح اعتقاد المخاطب باجتماعها في الموصوف. فالصفة المنفية في قولك: «ما زيد إلا قاعد» هي كونه نائماً و نحو ذلك، لا كونه قائماً.

الثالث: تعرض علماء البلاغة إلى طرق القصر، و تقسيماته، لكن الأكثر قد أغفل جانباً مهماً منه، و هو بيان قيمته البلاغية.

فاعلم أن القصر يعتبر ضرباً من ضروب الإيجاز، الذي هو أعظم ركن من أركان البلاغة؛ فأن جملة القصر في قوة جملتين، إذ قولك: «ما قائم إلاّ زيد»، في قوّة قولك: «زيد قائم، و غيره ليس بقائم».

و لذا يعد القصر من أدوات التوكيد، و أشد طرقه توكيداً الطريق الثاني، فلذا كان الأصل فيه، أن يجيء لأمر ينكره المخاطب، كقولك لصاحبك و قد رأيت شبحاً من بعيد: «ما هو إلاّ زيد»، إذا اعتقد غيره مصراً على هذا الاعتقاد.

و قد يستعمل في المعلوم إذا نزل منزلة المنكر؛ لاعتبار مناسب، و من هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَ مَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[1]، حيث قصر محمد ﷺ على الرسالة، و نفى عنه صفة الخلود، و المخاطبون ـ و هم الصحابة ـ عالمون بذلك غير منكرين له، لكنهم لما كانوا يعدون موته أمراً عظيماً، نزل استعظامهم موته منزلة إنكارهم إياه، فاستعمل له النفي و الاستثناء.

---

١. آل عمران: ١٤٤.

و أمّا «إنما» فلكونها أضعف من النفي و الاستثناء، كان الأصل فيها، أن تستعمل لخبر لايجهله المخاطب، و لاينكر صحته، أو لما ينزل هذه المنزلة.

أما الأول: فكما تقول: «إنما هو أخوك، و إنما هو صاحبك القديم»، لاتقوله لمن يجهل ذلك و يدفع صحته، و لكن لمن يعلمه و يقربه، إلا أنك تريد أن تنبهه للذي يجب عليه، من حق الأخوة، و حرمة الصحبة، و مثاله من التنزيل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَ خَشِيَ الرَّحْمنَ بِالغيبِ﴾[١]، فهذا يكون له تأثير، إذا كان مع من يؤمن بالله و يخشاه،و أما الكافر الجاهل، فالإنذار و تركه معه سيّان.

و أما الثاني: فكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[٢] حيث ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه ألا يجهله المخاطب و لاينكره، و لذلك جاء الجواب: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾[٣] للرد عليهم مؤكداً بما ترى.

و إذا استقرأت مواضع استعمالها، وجدتها أقوى ما تكون، و أعلق ما ترى بالقلب، إذا كان لايراد بالكلام بعدها نفس معناه، و لكن التعريض بأمر هو مقتضاه. مثلاً: ليس الغرض من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا الأَلْبَابِ﴾[٤] أن يعلم السامعون ظاهر معناه، بل أن يذم الكفار، و أن يقال إنهم من فرط العناد، و غلبة الهوى عليهم، في حكم من ليس بذي عقل، فطمع التذكر منهم، كطمعه من غير أولي الألباب.

---

١. يس: ١١.

٢. البقرة: ١١.

٣. البقرة، ١٢.

٤. الزمر: ٩.

اسئلة و تمرينات

* تأمل الأمثلة التالية ثم أجب على ما يأتي بعدها من أسئلة:

أ) ﴿فإنّما عليك البلاغ و علينا الحساب﴾ .[١]

ب) ﴿و ما أنت بمسمع من فى القبور إن أنت إلّا نذير﴾ .[٢]

ج) ﴿إنّما يستجيب الذين يسمعون﴾ .[٣]

د) ﴿ما كان محمد أبا أحد من رجالكم و لكن رسول الله و خاتم النبيين﴾.[٤]

هـ) ﴿إيّاك نعبد﴾ .[٥]

و) ﴿و ما من إله إلا الله﴾ [٦]

ز) ﴿قل إنما حرّم ربّى الفواحش﴾ .[٧]

ح) ﴿إنما يخشى الله من عباده العلماء﴾ .[٨]

١. ميّز بين القصر الحقيق و الإضافي.

٢. ميّز بين قصر الموصوف على الصفة و قصر الصفة على الموصوف.

---

١. الرعد: ٤٠.
٢. فاطر: ٢٢ـ٢٣.
٣. الأنعام: ٣٦.
٤. الأحزاب: ٤٠.
٥. الفاتحة: ٥.
٦. آل عمران: ٦٢.
٧. الأعراف: ٣٣.
٨. فاطر: ٢٨.

٣. ميّز بين قصر القلب و الإفراد و التعيين.

٤. حوّل كلّاً من قصر الموصوف على الصفة، و قصر الصفة على الموصوف إلى مقابله.

٥. أي الجملتين التاليتين أبلغ في مدح زيد؟ وضّح السبب:

أ) إنما يجيد الخطابة زيد.

ب) إنما زيد يجيد الخطابة.

٦. هل تستطيع أن تجعل جملة (الصديق وقت الضيق) تفيد القصر، مستخدماً جميع طرقه.

الباب السابع

الفصل و الوصل

تمهيد

يعتبر هذا الباب، من أهم أبواب علم المعانى؛ لكونه سراً من أسرار البلاغة، الذي لايأتي لتمام الصواب فيه، إلا الخلص من العرب، الذين طبعوا على البلاغة، و أوتوا حظّاً من المعرفة في ذوق الكلام، و هم بذلك أفراد. و قد بلغ من قوة الأمر في ذلك، أنهم جعلوه حداً للبلاغة، فقد جاء عن بعضهم[1]، أنه سئل عنها، فقال: «معرفة الفصل و الوصل». و ما ذلك إلّا لغموضه، و دقّة مسلكه، و كثرة دورانه في الكلام؛ حيث إن كل كلام مركب من جملتين، محتاج في بلاغته إلى معرفة مسائل هذا الباب، و أنه لا يكمل لإحراز الفضيلة فيه أحد، إلا كمل لسائر أبواب البلاغة.

تعريف الفصل و الوصل

الوصل هو العطف، و الفصل تركه. و الكلام المهم إنما هو في الفصل و الوصل الواقعين بين الجمل. أما عطف المفرد، ففائدته واضحة، و هي تحصيل مشاركة الثاني للأول في الحكم الإعرابي، ليعلم أنه مثل الأول في فاعليته، أو مفعوليته، أو نحو ذلك.

---

١. نسب ذلك لأبي علي الفارسي.

مواضع الفصل

الموضع الأول: أن يكون للأُولى حكم، لم يقصد إعطاؤه للثانية، و الحكم الثابت للجملة الأُولى الذي لم يقصد إعطاؤه للثانية، على ضربين:

أ) الحكم الإعرابي في قوله تعالى: ﴿وَ إِذا خَلَوا إِلى شياطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهزِءُونَ * اَللّٰهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[1]، لم يعطف جملة ﴿اَللّٰهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على جملة ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ لأن للأُولى حكماً إعرابياً، و هو كونها مفعول القول، فلو عطفت الثانية عليها للزم تشريكها في هذا الحكم الإعرابي، فتكون من مقول قول المنافقين، مع أنها ليست كذلك، فترك العطف لقصد عدم التشريك.

ب) القيد الزائد على مدلول الجملة، كالاختصاص و نحوه. في المثال السابق، لم يعطف ﴿اَللّٰهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ على ﴿قَالُوا﴾، لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف.

توضيح ذلك: أن جمله (قالوا) مقيدة بظرف؛ أعني (إذا)، و تقديم الظرف يفيد الاختصاص كما مرّ، فالمعنى ـ حينئذ ـ أنهم يقولون: إنا معكم في وقت خلوّهم إلى شياطينهم، لا في وقت وجود المؤمنين، فلو عطف الجملة الثانية عليها، للزم أن يكون استهزاء اللّٰه بهم ثابتاً في ذلك الظرف فقط؛ لإفادة العطف تشريك الجملتين في الاختصاص به، مع أنّ المراد أن استهزاء اللّٰه ثابت و مستمر، كما هو مقتضى التعبير بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت و الاستمرار.

الموضع الثاني: أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع؛ بأن تختلف الجملتان اختلافاً تاماً، فيترك العطف؛ لاقتضائه التناسب بين المعطوف و المعطوف عليه. و يتحقق

---

١. البقرة: ١٤ ـ ١٥.

ذلك في ثلاثة موارد:

أ) أن تختلف الجملتان، خبراً و إنشاءً، لفظاً و معنىً؛ بأن تكون إحداهما خبراً، لفظاً و معنىً، و الأُخرى إنشاءً لفظاً و معنىً، كقول الأخطل:

وَ قَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا ... فَكُلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يَجْرِي بِمِقْدارِ[1]

حيث لم يعطف ـ نزاولها ـ على ـ أرسوا ـ لأنه خبر لفظاً و معنىً، و أرسوا ـ إنشاءً كذلك.

ب) أن تختلفا خبراً و إنشاءً، معنىً فقط، بأن تكون إحداهما خبراً معنىً، و الأُخرى إنشاءً كذلك، و إن كانتا من حيث اللفظ إنشائيتين، أو خبريتين، نحو: «مات فلان، رحمه اللّه».

ج) أن لا يكون بينهما مناسبة و ارتباط، و إن اتّحدا في الخبرية و الإنشائية، فلا يقال: «زيد قائم و العلم نافع»، و لهذا عيب على أبي تمام قوله:

لاَ وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوى ... صَبِرٌ و أَنَّ أَبا الحُسَينِ كَرِيمُ

و ذلك: لأنه لا مناسبة ظاهرة بين كرم أبي الحسين، و مرارة النوى، و لا تعلق لأحدهما بالآخر، و لا يقتضي الحديث بهذا، الحديث بذاك.

الموضع الثالث: أن يكون بين الجملتين كمال الاتصال؛ بأن تتحد الجملتان اتحاداً تاماً، فيترك العطف؛ لاقتضائه شيئاً من التغاير بين المعطوف و المعطوف عليه. و يتحقق ذلك في موردين:

أ) أن تكون الجملة الثانية مؤكدة للأُولى، و مقررة للمعنى المفهوم منها، فيترك العطف كما يترك في المفرد، و عليه قوله تعالى: ﴿وَ إِذا تُتْلَى عَلَيهِ آياتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِراً كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنِيهِ وَقْرَاً﴾[2]، لم يعطف الجملة الأخيرة على ما قبلها؛ لأنّ المقصود من

---

١. الرائد: هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء و الكلأ ـ أرسوا: أقيموا ـ نزاولها: نحاول تلك الحرب و نجربها.
٢. لقمان: ٧.

التشبيه بمن في أذنيه وقر، هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع، إلّا أنّ الثاني أبلغ و آكد في الذي أريد.

ب) أن تكون الجملة الثانية مبينة و موضحة لما يراد من الأولى، كما توضح الصفة الموصوف و تبينه، و من هذا المورد قوله تعالى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيهِ ٱلشَّيطانُ قَالَ يا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ ٱلخُلْدِ وَ مُلْكٍ لاَ يَبْلَى﴾[1]، حيث فصل جملة (قال يا آدم ...) عمّا قبلها؛ لكونها تفسيراً و تبييناً لها.

الموضع الرابع: أن يكون بين الجملتين شبه كمال الانقطاع؛ بأن تسبق جملة بجملتين، يصح عطفها على إحداهما دون الأخرى، فيترك العطف، لئلا يتوهم أنها معطوفة على غير ما يصح عطفها عليه. و يسمى الفصل لذلك «قطعاً». و ممّا ورد من هذا القبيل قوله:

وَ تَظُنُّ سَلْمَى أَنَّنِي أَبْغِي بها   بَدَلاً أُرَاها فِي ٱلضَّلاَلِ تَهِيمُ

فإن بين ـ أراها و تظن ـ مناسبة ظاهرة، لكن ترك العطف، لئلا يتوهم أن جملة أراها معطوفة على جملة أبغي ، فتكون الجملة الأخيرة من مظنونات سلمى، مع أن ذلك ليس بمراد.

الموضع الخامس: أن يكون بين الجملتين شبه كمال الاتصال؛ بأن تكون الجملة الثانية جواباً عن سؤال اقتضته الجملة الأولى، فتنزل الأولى منزلة السؤال؛ لإشعارها به، فتفصل الثانية عنها، كما يفصل الجواب عن السؤال المحقق. و يسمى الفصل لذلك «استئنافاً»، كما تسمى الجملة الثانية «مستأنفة».

---

١. طه: ١٢٠.

هذا، و الاستئناف على ثلاثة أضرب:

أ) أن يكون السؤال الذي اقتضته الجملة الأول سؤالاً عن سبب الحكم العام، كقوله:

قَالَ لِي كَيفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلُ   سَهَرٌ دَائِمٌ وَ حُزْنٌ طَوِيلُ

كأن المخاطب لما سمع أنه عليل، قال: «ما سبب علتك؟» فأجابه: «سهر دائم و حزن طويل».

ب) أن يكون السؤال عن السبب الخاص للحكم، نحو: قوله تعالى: ﴿وَ مَا أُبَرِّىءُ نَفْسِي إِنَّ ٱلنَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[١]، فكأنه قيل: «هل أنّ السبب في عدم التبرئة، لأن النفس أمارة بالسوء؟» فأجيب: «إن النفس لأمارة بالسوء». و الشاهد على كون السؤال، عن السبب الخاص، هو التأكيد؛ فإن السؤال عن مطلق السبب لايؤكد. و من ثم يتضح أن هذا الضرب من الإستئناف، يستحسن فيه توكيد الحكم في الجملة المستأنفة؛ لما مرّ في أضرب الخبر، من استحسان توكيد الإسناد الطلبي.

ج) أن يكون السؤال عن غيرهما، كقوله تعالى: ﴿فَقالُوا سلاماً قال سلامٌ﴾[٢]، كأنه قيل: «فماذا قال إبراهيم في جواب سلامهم؟» فقيل: «قال سلام»؛ أي حيّاهم بتحية أحسن؛ لكونها بالجملة الإسمية الدالة على الدوام و الاستمرار.

مواضع الوصل

الموضع الاول: أن يكون للجملة الأُولى حكم، قُصد تشريك الثانية معها فيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَ ٱللَّهُ يَقْبِضُ وَ يَبْسُطُ﴾[٣]، و ذلك لأن الجملة لا يكون لها محل من

---

١. يوسف: ٥٣.
٢. الذاريات: ٢٥.
٣. البقرة: ٢٤٥.

الاعراب، حتى تكون واقعة موقع المفرد، و إذا كانت كذلك، كان عطف الثانية عليها جارياً مجرى عطف المفرد، و تكفي فيه المناسبة بين المعطوف، و المعطوف عليه.

الموضع الثاني: أن يكون بين الجملتين كمال الانقطاع مع الإيهام، كقولك: «لا و أيدك اللّٰه» فإن قولك «لا» ردّ لكلام سابق، كما لو قيل: «هل الأمر كذلك؟» فقيل: «لا»، اي ليس الأمر كذلك . فهذه جملة خبرية، و الجملة التي بعدها، إنشائية، فكان بينهما كمال الانقطاع، لكن عطفت الثانية على الأولى، لأن ترك العطف يوهم خلاف المراد، و هو الدعاء على المخاطب، مع أن المقصود الدعاء له.

الموضع الثالث: أن يكون بين الجملتين ما يسمى بالتوسط بين الكمالين؛ بأن تتفق الجملتان في الخبرية أو الإنشائية، لفظاً و معنىً، أو معنى فقط. و اليك بعض الأمثلة على ذلك.

أ) قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾[١]، مثال للخبريتين، لفظاً و معنىً.

ب) قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَٱشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾[٢]، مثال للإنشائيتين، لفظاً و معنىً.

ج) قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[٣]، مثال للمختلفتين.

تنبيهان

الأول: أشرنا فيما سبق إلى أن المصحح للعطف في بعض المواضع، وجود مناسبة و ارتباط بين الجملتين، و هذه المناسبة على نحوين:

---

١. الانفطار: ١٣ ـ ١٤.
٢. الأعراف: ٣١.
٣. البقرة: ٨٣.

١. المناسبة الحقيقية. و تتحقق في موارد:

أ) أن يكون هناك اتحاد بين الجملتين في أحد طرفيهما، نحو: «زيد يقوم و يقعد»، فإنهما متحدان في المسند إليه.

ب) أن يكون هناك تماثل بينهما كذلك. و المراد به هاهنا: الاشتراك في وصف له نوع اختصاص، نحو: «زيد كاتب، و عمرو شاعر»، فيما لو كان زيد و عمرو مشتركين في الصداقة أو الأخوة، أو نحو ذلك، لا في الإنسانية وحدها.

ج) أن يكون هناك تضايف بينهما، كما في قولك: «العلّة متقدّمة، و المعلول متأخّر».

د) أن يكون هناك تضاد بينهما، كما في قولك: «بياض البازي جميل، و سواد الغراب قبيح».

٢. المناسبة الخيالية، فإنه لا يكون ـ في بعض الأحيان ـ تقارن حقيقي بين الشيئين في الذهن، لكن الخيال ينزلهما منزلة المتقارنين. و أسباب هذا التقارن، تختلف باختلاف الأشخاص، و الأغراض، و الأزمنة، و الأمكنة، و ذلك لأن منشأ تلك الأسباب المخالطة و الألفة، و هي قد تتحقق عند شخص، و لا تتحقق عند آخر، فربّ صورتين تتقارنان في ذهن شخص و لا تخطران على ذهن آخر[1]، و لذا كان الالتفات إلى هذا النحو من التناسب متعذراً إلا على من أوتي حظاً وافراً من الذوق الأدبي، و إلا فالقاصر عن ذلك، قد يعجب من الجمع بين الإبل، و السماء، و الجبال، و الأرض، في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ * وَإِلَى ٱلسَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ * وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ

---

١. كما حكي أن سلاحياً و صائغاً و بقاراً و مؤدب أطفال سافروا ذات يوم، و وصلوا سير النهار بسير الليل فبينما هم في وحشة الظلام، و مقاساة خوف التخبط و الضلال، طلع عليهم البدر بنوره فأفاض كل منهم في الثناء عليه، و شبهه بأفضل ما في خزانة صوره، فشبهه السلاحي بالترس المذهب، والصائغ بالسبيكة من الإبريز، و البقار بالجبن الأبيض يخرج من قالبه طرياً، و المعلم برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذي مروءة.

﴿وَ إِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ﴾[1]، لكن المتدرب على فنون المقال، العالم بأساليب الكلام، يعرف أن هذه مما تتجمع في مخيلة المخاطب، و هم أهل البوادي، فإن جلّ انتفاعهم في معاشهم من الإبل، فتكون عنايتهم مصروفة إليها، و انتفاعهم منها لا يحصل إلا بأن ترعى و تشرب، و ذلك بنزول المطر، فيكثر تقلب وجوههم في السماء ثم لابد من مأوى و حصن يتحصنون به، و لا شيء لهم في ذلك كالجبال، ثم لا غنى لهم ـ لتعذر طول مكثهم في منزل ـ عن التنقل من أرض إلى سواها. فإذا فتش البدوي في خياله، وجد صور هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور، بخلاف غيره، فإنه إذا تلا الآية ـ قبل الوقوف على ما ذكرنا ـ ظن النسق ـ لجهله ـ معيباً.

الثاني: من محسنات الوصل، بعد وجود المصحح، تناسب الجملتين، في الاسمية أو الفعلية، و تناسب الفعليتين، في المضي أو المضارعة. و لا يحسن العدول عن ذلك إلّا لنكتة:

١. كأن يراد باحداهما الثبوت، و بالأُخرى التجدد، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا بِالْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّاعِبِينَ﴾[2]؛ لأنهم كانوا يزعمون أنّ اللعب حالة مستمرة له ﷺ، فاستفهموا عن تجدد مجيئه لهم بالحق.

٢. أن يراد بإحداهما حكاية الحال الماضية، و بالأُخرى استحضار الصورة العجيبة في الذهن، كقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَ فَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾[3].

---

١. الغاشية: ١٧ ـ ٢٠.
٢. الأنبياء: ٥٥.
٣. البقرة: ٨٧.

اسئلة و تمرينات

١. بين سبب الفصل و الوصل فيما يلي:

أ) ﴿ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم﴾[١].

ب) ﴿يا أيّها الذين آمنوا اتقوا الله و كونوا مع الصادقين﴾[٢].

ج) ﴿و لا تستوى الحسنة و لا السيئة إدفع بالتى هى أحسن﴾[٣].

د) ﴿إن فرعون علا فى الأرض و جعل أهلها شيعاً يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم و يستحيى نساءهم إنه كان من المفسدين﴾[٤].

هـ) ﴿و ضرب لنا مثلاً و نسى خلقه قال من يحيى العظام و هى رميم * قل يحييها الذى أنشأها أوّل مرّة و هو بكلّ خلق عليم﴾[٥].

و) ﴿و ما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحى يوحى﴾[٦].

ز) ﴿أولئك الذين كفروا بربهم و أولئك الأغلال فى أعـناقهم و أولئك اصحاب النار هم فيها خالدين﴾[٧].

ح) ﴿و من يفعل ذلك يلق أثاماً * يضاعف له العذاب﴾[٨].

ط) ﴿أمدّكم بما تعلمون * أمدّكم بأنعام و بنين و جنات و عيون﴾[٩].

٢. اقرأ سورةالبقرة من الآية: ٦ إلى الآية ١٦، ثم بيّن أسباب الفصل و الوصل الواقعة فيها.

---

١. يوسف: ٣١.
٢. التوبة: ١١٩.
٣. فصلت: ٣٤.
٤. القصص: ٤.
٥. يس: ٧٨.
٦. النجم: ٣ ـ ٤.
٧. الرعد: ٥.
٨. الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩.
٩. الشعراء: ١٣٢ ـ ١٣٤.

الباب الثامن

المساواة و الإيجاز و الإطناب

تمهيد

يعتبر هذا الباب ـ كسابقه ـ من أهم ما يبحث عنه في علمالبلاغة؛ لشدة الحاجة إليه. و الأخيران أكثر خفاء، و ألطف مذاقاً، و أحسن نكاتاً، حتى قال بعضهم: «البلاغة هي الإيجاز و الإطناب»؛ أنشد الجاحظ في وصف البلغاء:

يَرْمُونَ بِالخُطَبِ الطِّوَالِ وَ تَارَةً وَحْيِ المَـلاَحِظِ خِـيْفَةَ الرُّقَـبَاءِ

هذا، و الكلام لا يخلو من واحد من هذه الأمور الثلاثة؛ و ذلك لأنّ التعبير عـن المعاني الكامنة في النفس، إما أن يكون بواسطة ألفاظ مساوية لتلك المعاني، من غـير زيادة و لا نقصان، و إما بواسطة ألفاظ أنقص، و إما بواسطة ألفاظ أزيد. فيقع الكلام في ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: المساواة

المساواة في الاصطلاح عبارة عن: «تأدية المعنى المراد بألفاظ مساوية له». و هي الأصل المقيس عليه الكلام بالنسبة لأخويها، و إنما تدخل في البلاغة، إذا اقتضاها المقام،

و يكثر استعمالها مع مخاطب عادي؛ لا لبيب و لا غبي.

و من أمثلة ذلك في القران، قوله تعالى: ﴿وَ إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾[1].

فإذا تأملت هذا المثال وجدت الألفاظ فيه بقدر المعاني، و المعاني بقدر الألفاظ. و لو أردت إسقاط كلمة، لاختل المعنى، أو أردت زيادة لفظ، لما كان في الزيادة أية فائدة، بمعنى أنه لا يكون له دخل في تأدية أصل المعنى المراد.

الفصل الثاني: الإيجاز

الإيجاز في اللغة عبارة عن «التقصير»، و في الاصطلاح عبارة عن: «تأدية المعنى المراد بألفاظ ناقصة عنه، وافية به».

فلو كانت الألفاظ أقل من المعاني، لكنها غير وافية بتأدية المراد، لم يكن الاختصار إيجازاً، بل إخلالاً، و هو مضرٌ ببلاغة الكلام، كما في قول الحارث اليشكري:

وَالعَيْشُ خَيْرٌ فِي ظِلا　　　لِ النُّوكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا

فإن المراد أنّ العيش الناعم الرغيد، في ظلال الحمق، خير من العيش الشاق، في ظلال العقل، و لكن ألفاظه لا تدل على هذا المعنى، إلّا بعد التأمّل و إمعان النظر في ظاهر الكلام، و أنه لا يصح؛ لاقتضائه أفضلية العيش المتعب في ظلال الجهل، على العيش المتعب في ظلال العقل؛ لاستوائهما بالنكد، فيصحح الكلام بالتقدير المذكور.

هذا، و الإيجاز على ضربين:

---

١. البقرة ٦٧.

الضرب الأول: إيجاز الحذف. و يكون بحذف شيء من الكلام، مدلول عليه بقرينة لفظية أو معنوية، و المحذوف قد يكون:

أ) جزء جملة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾[١]، أي: كل سفينة سليمة، بدليل: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَها﴾، حيث دل أن الملك كان لا يأخذ المعيبة.

ب) جملة، كما في قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إلى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيكُمْ﴾[٢]، أي: فامتثلتم فتاب عليكم.

ج) أكثر من جملة، كما في قوله تعالى: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ * يُوسُفُ﴾[٣] أي: فأرسلوني إلى يوسف، لأستعبره الرؤيا فأرسلوه إليه، فأتاه و قال له: «يا يوسف».

و قد تقدم الكلام عن هذا الضرب مفصّلاً في باب الحذف.

الضرب الثاني: إيجاز القصر، و يكون بتضمين الألفاظ القليلة معانٍ كثيرة من غير حذف. و بهذا الضرب تفاوت البلغاء، و تفاضل الفصحاء.

و من ألطف أمثلته قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي القِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[٤] إذ معناه كثير، و لفظه يسير، لأن معناه: أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَلَ قُتِلَ، كان ذلك داعياً إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص، كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان ارتفاع القتل حياة لهم.

---

١. الكهف:٧٩.

٢. يوسف: ٤٤ـ٤٥.

٣. البقرة: ٥٤.

٤. البقرة: ١٧٩.

و قد فضّلت هذه الجملة على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنى، و هو قولهم: «القتل أنفى للقتل» بوجوه أهمها:

١. اطّراد الآية، و عدم اطّراد مقولتهم، إذ القصاص مطلقاً سبب للحياة، بخلاف القتل، فإنه قد يكون أنفى للقتل، كالذي على وجه القصاص، و قد يكون أدعى له، كالذي على وجه الظلم.

٢. الطباع أميل إلى لفظ القصاص، من لفظ القتل، لإشعار الأول بالمساواة و العدالة، دون الثاني.

٣. ما يفيده تنكير كلمة الحياة من التعظيم، فيكون المعنى: أن لكم في هذا الحكم، الذي هو القصاص، حياة عظيمة، و ذلك أنهم ـ قبل تشريع القصاص بالشروط و القيود المذكورة في محلها ـ كانوا يقتلون بالواحد الجماعة، و بالمقتول غير قاتله، فتقع فتنة عظيمة، فكان في القصاص حياة أيُّ حياة.

هذا، و لا نسبة بين كلام الخالق عزّوجلّ، و كلام المخلوق، فكيف يفاضل كلام المعجز بكلام العاجز:

وَ مَاذا يَقُولُ القَـائِلُونَ إذا بَـدَا جَمالُ خِطَابٍ فَاقَ فَهْمَ الخَـلائِقِ

و من أمثلة هذا الضرب في غير القرآن الكريم، ما جاء على لسان سيد البلغاء و المتكلّمين عليه السلام : «تَخَفَّفُوا تَلْحَقُوا»[1]، التي قال عنها الشريف الرضي رحمه الله: «ما سمع كلام أقل منه مسموعاً، و لا أكثر منه محصولاً، و ما أبعد غورها من كلمة! و أنقع نطفتها من حكمة! و قد نبهنا في كتاب الخصائص على عظم قدرها، و شرف جوهرها». و مراده عليه السلام

١. نهج البلاغة، خطبة رقم: ٢١.

من هذه الكلمة الوجيزة: أن من يريد اللحاق بأصحاب الأعمال الصالحة، عليه أن يتخفف من أثقال الشهوات، و تحصيل اللذات، فيلحق بالذين فازوا بعقبى الدار. فدلّ على هذا المعنى الكثير بألفاظ قليلة.

الفصل الثالث: الإطناب

الإطناب لغة «المبالغة و الزيادة». و اصطلاحاً عبارة عن: «تأدية المعنى المراد بألفاظ زائدة عليه لفائدة». فإن لم تكن الزيادة لفائدة كان (حشواً) أو (تطويلاً).

أما التطويل فهي: الزيادة ـ غير المتعيّنة ـ على أصل المراد. كقول الحطيئة:

هَلاّ الْتَمَسْتِ لَنا إنْ كُنْتِ صَادِقَةً ... مَالاً نَعِيشُ بِهِ فِي النَّاسِ أو نَشَبَا

فالمال و النشب بمعنى واحد، فلا محيص عن كون أحدهما زائداً[١].

و أما الحشو، فهي: الزيادة المتعيّنة ـ على أصل المراد. و هو ضربان:

أ) أن تكون مفسدة للمعنى، كما في قول أبي الطيب:

و لا فضلَ فيها للشجاعةِ و الندى ... و صبرِ الفتى لو لا لقاءُ شَعُوب

فإن لفظ (الندى) فيه حشو يفسد المراد، و هو تهوين أمر المنية، بما تظهره من فضل المكارم التي يكمل بها الانسان، فيقول: إنه لا فضل في الدنيا للشجاعة، و الصبر، و الندى لولا الموت. و هذا الحكم صحيح في الشجاعة و الصبر، دون الندى؛ لأنّ فضيلة الشجاعة ـ مثلاً ـ إنما ظهرت لما فيها من الاقدام على الموت، المكروه للنفس، و لو كان الانسان يعلم أنه يخلد لما كان لشجاعته فضل، بخلاف الباذل ماله، فإنه إذا علم أنه يموت، هان عليه بذله، و لهذا يقول إذا عوتب فيه: «كيف لا أبذل ما لا أبقى له؟» و عليه قول مهيار:

---

١. هذا ما ذكروه، لكن للمناقشة فيه مجال واسع، فتأمل.

فَكُــلْ إنْ أَكَـلْتَ وَ أَطْـعِمْ أَخَــاكَ فَــلا الزَّادُ يَــبْقَ وَ لا الآكِــلُ

أما لو تيقن الخلود، ثم جاد بماله، كان جوده أفضل، فظهر أن الشجاعة لولا الموت لم تحمد و الندى بالعكس.

ب) أن لا تكون مفسدة، كما في قول الشاعر:

ذَكَــرْتُ أَخِــي فَـعَاوَدَنِي صُدَاعُ الرَّأسِ وَ الوَصَبِ[1]

فإن لفظ (الرأس) فيه حشو لا فائدة فيه؛ لإن الصداع لا يستعمل إلا في الرأس، و ليس بمفسد للمعنى.

و ليس من الحشو قولك: «أبصرته بعيني، و سمعته بأذني»، في مقام يفتقر إلى التأكيد.

محصلات الإطناب

يحصل الإطناب بأمور عدة، أهمها:

١. الإيضاح بعد الإبهام. و فائدته تقرير المعنى في النفس، بذكره مرتين؛ مرة على نحو الإجمال، و أُخرى على نحو التفصيل. و ذلك كقوله تـعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَ بَنِينَ﴾[2].

و من الإيضاح بعد الإبهام نوع يسمى (توشيعاً)، و هو: أن يؤتى في الكلام بمثنى أو جمع، و يفسر المثنى باسمين، أحدهما معطوف على الآخر، و الجمع بثلاثة كذلك. نحـو: «منهومان لا يشبعان: طالب علم، و طالب دنيا»[3]، و نحـو: «الناس ثـلاث: فـعالم رباني، و متعلم على سبيل نجاة، و هَمَجٌ رعاع»[4].

---

١. الوصب: المرض.

٢. الشعراء: ١٣٢ـ١٣٣.

٣. نهج البلاغة، الحكمة ٤٥٧.

٤. المصدر السابق، الحكمة ١٤٧.

٢. ذكر الخاص بعد العام و عكسه. و فائدتها التنبيه على فضل الخاص، و التنويه بشأنه، حتى كأنه ليس من جنس العام. فالأول كقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَ الصَّلاةِ الوُسْطَى﴾[١]. و الثاني كقوله تعالى: ﴿إِنَّ صَلاَتِي وَ نُسُكِي﴾[٢].

٣. التكرير بذكر الشيء مرتين أو أكثر. و يأتي لأغراض، أهمّها:

أ) التأكيد و التقرير، نحو: ﴿كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[٣].

ب) خوف تناسي الأول، الموجب لزوال الترابط من الكلام، بسبب طول الفصل. نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً وَ الشَّمْسَ وَ القَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[٤].

ج) قصد التعظيم و التهويل. نحو: ﴿الحَاقَّةُ * مَا الحَاقَّةُ﴾[٥].

٤. الإيغال، و هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها. كزيادة المبالغة في قول الخنساء:

وَ إِنَّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

فقولها: «كأنه علم» واف بالمقصود، أعني: التشبيه بما يهتدى به، إلّا أن في قولها: «في رأسه نار» زيادة مبالغة، و كزيادة الحث على المطلوب، و الترغيب فيه، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا المُرْسَلِينَ * اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْئَلُكُمْ أَجْراً وَ هُمْ مُهْتَدُونَ﴾[٦] فقوله: ﴿وَ هُمْ مُهْتَدُونَ﴾ ممّا يتمّ المعنى بدونه؛ لأنّ الرسول مهتد لا محالة، إلّا أنّ فيه زيادة حثّ على الأتباع، و ترغيب في الرسل.

---

١. البقرة: ٢٣٨.

٢. الأنعام: ١٦٢.

٣. التكاثر: ٣ـ٤.

٤. يوسف: ٤.

٥. الحاقة: ١ـ٢.

٦. يٓس: ٢٠ـ٢١.

٥. التذييل. و هو تعقيب جملة بأُخرى مشتملة على معناها؛ لغرض التقوي و التأكيد. و له تقسيمان:

الأوّل: إمّا أن يجري مجرى المثل؛ لاستقلاله بنفسه، بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبله، جارٍ مجرى الامثال، في الاستقلال، و فشوّ الانتعمال، كما في قوله تعالى: ﴿وَ قُلْ جَاءَ الحَقُّ وَ زَهَقَ البَاطِلُ إِنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾[١].

و إمّا أن لا يجري مجرى المثل؛ لعدم استقلاله في إفادة المراد، بل يتوقف على ما قبله، كقول النابغة الذبياني:

لَمْ يُبْقِ جُودُكَ لِي شَيْئاً أُوَمِّلَهُ ... تَرَكْتَنِي أَصْحَبُ الدُّنْيا بِلا أَمَلِ

فالشطر الثاني مؤكد للأوّل، و ليس مستقلاً عنه، فلم يجرِ مجرى المثل.

الثاني: إمّا أن تكون الجملة الثانية مؤكدة لمنطوق الأولى، كما في قوله تعالى: ﴿ذٰلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَ هَلْ نُجَازِي إِلَّا الكَفُورَ﴾[٢].

و إمّا أن تكون مؤكدة لمفهومها، كما في قول النابغة الذبياني:

وَ لَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخاً لاَ تَلُمُّهُ ... عَلَىٰ شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ المُهَذَّبُ

فالجملة الأولى دلّت بمفهومها على نفي الكامل من الرجال، فأكد هذا المفهوم بقوله: «أي الرجال المهذب»، و ذلك لأنّ معنى الجملة الأولى: أنك إذا لم تضم أخاك إليك في حال عيبه، و تتغافل عن زلته، فلن يبق لك أخ يعاشرك، و لا صديق يشاطرك، ففهم من ذلك عدم وجود من هو كامل الأخلاق في الناس، فأكد ذلك بالاستفهام الانكاري.

٦. الاحتراس و يسمى تكميلاً ايضاً. و هو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما

---

١. سبأ: ١٧.

٢. سبأ: ١٠٧.

يدفعه، كما في قوله تعالى: ﴿لاَ يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَ جُنُودُهُ وَ هُمْ لاَ يَشْعُرُونَ﴾[١]، فقوله ﴿وَهُمْ لاَيَشْعُرُونَ﴾ احتراس بيّن أنّ من عدل سليمان عليه السلام و فضله، و فضل جنوده، أنهم لا يحطمون نملة إلّا بألاّ يشعروا بها. و قد قيل: إنما كان تبسم سليمان عليه السلام سروراً بهذه الكلمة منها.

الى غير ذلك من أسباب الإطناب، التي لم يطلق على بعضها إسماً معيناً.

خاتمة

قد يوصف الكلام بالإيجاز و الإطناب، باعتبار كثرة حروفه و قلتها، بالنسبة الى كلام آخر، مساوٍ له في أصل المعنى، و إن كان في حد ذاته مساواة. و ذلك كقول الشمّاخ:

إذا مَا رَايَةٌ رُفِعَتْ لِمَجْدٍ ... تَلَقَّاهَا عُرَابَةُ بَالْيَمِنِ[٢]

فإنه مساواة في نفسه، إيجاز بالنسبة لقول بشر بن أبي حازم:

إذا مَا المكْرُمَاتِ رُفِعْنَ يَوْماً وَ قَصَّرَ ... مُبْتَغُوهَا عَنْ مَدَاهَا
وَ ضَاقَتْ أَذْرُعُ المُثْرِيَن عَنْهَا سَمَاَ ... أوسُ إليهَا فَاحْتَوَاهَا

و يقرب من هذا الباب قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفاء وَ أَمّا ما يَنْفَعُ النَّاس فَيَمْكُثُ فِي الأَرْض﴾[٣] بالنسبة إلى قول الشاعر:

أما ترى البحر تطفو فوقه جيف ... و تستقر في أعماقه الدرر

فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت، و إن كان كلام الله أجلّ و أعلى، كيف، و الله أعلم.[٤]

---

١. النمل: ١٨.

٢. هكذا في الايضاح. والظاهر أنه باليمين، ليستقيم الوزن.

٣. الرعد: ١٧.

٤. و من هذاالباب أيضاً قوله تعالى: ﴿فى القصاص حياة﴾ مع قولهم: «القتل أنفى للقتل».

اسئلة و تمرينات

* تأمل الأمثلة التالية، ثم أجب على ما يأتي بعدهامن أسئلة:

أ) ﴿حرّمت عليكم الميتة﴾[١].

ب) ﴿و ما أدراك ما يوم الدين * ثم ما أدراك ما يوم الدين﴾[٢].

ج) ﴿و أدخل يدك فى جيبك تخرج بيضاء من غير سوء﴾[٣].

د) ﴿فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى﴾[٤].

ه) ﴿و تطمئنّ قلوبهم بذكر الله * ألا بذكر الله تطمئنّ القلوب﴾[٥]

و) ﴿و وصّينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهناً على وهن وفصاله فى عامين أن اشكر لى و لوالديك إلى المصير﴾[٦].

ز) ﴿فإن كذّبوك فقد كذّب رسل من قبلك﴾[٧].

ح) الناس اثنان: واحد أراح و آخر استراح[٨].

ط) فسق ديارَك غيرَ مُفسِدِها صَوْبُ الرَّبيعِ و ديمةٌ تَهْمي[٩]

---

١. المائدة: ٣.

٢. الإنفطار: ١٧ـ١٨.

٣. النمل: ١٢.

٤. البقرة: ٧٣.

٥. الرعد: ٢٨.

٦. لقمان: ١٣.

٧. آل عمران: ١٨٤.

٨. الخصال، ب ٢، ح ٢١.

٩. البيت لطرفة بن العبد، و الصوب: المطر النازل، و الديمة: المطر المسترسل، و تهمي: تسيل.

١. ميّز بين الإيجاز و الإطناب في الأمثلة المتقدمة.

٢. ميّز بين إيجاز الحذف و إيجاز القصر في أمثلته.

٣. ما هو محصل الإطناب في أمثلته؟

٤. أذكر مثالين يفيدان معنىواحداً، بحيث يكون أحدهما إيجازاً بالنسبة للآخر.

٥. هات آيتين قرآنيتين تفيدان معنى البيتين التاليين مع كونهما إيجازاً بالنسبة إليهما:

أ) كلّ ابنِ انثى و إن طالتْ سَلامَتُهُ   يوماً على آلة حدباءَ محمولُ

ب) و نُنْكِرُ إنْ شِئْنا على الناسِ قولَهُم   و لا ينكرون القولَ حينَ نقولُ

الفنّ الثاني

علم البيان

تمهيد في بيان أمور

١. تعريف علم البيان

البيان في اللغة: الظهور و الوضوح و الكشف، قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾[١] أي توضيحه و تفهيمه.

و أما في الاصطلاح: فالذي يظهر للمتتبع لكلمات القوم، أنّ إطلاق كلمة «البيان» على الأبواب المخصوصة، في قبال المعاني و البديع، لم يكن معروفاً قبل السكاكي، بل المعروف عندهم إطلاقها على البلاغة الشاملة للفنون الثلاثة. و لعلّ تعريف جعفر بن يحيى(ت ١٨٧ هـ) لهذه الكلمة شاهد على ما ذكرنا؛ ذكر الجاحظ في كتاب البيان و التبيين: «قال ثمامة: قلت لجعفر بن يحيى: ما البيان؟ قال: أن يكون الاسم يحيط بمعناك، و يجلي عن مغزاك، و تخرجه عن الشركة، و لا تستعين عليه بالفكرة، و الذي لابدّ منه، أن يكون سليماً من التكلف، بعيداً عن الصنعة، بريئاً من التعقيد، غنياً عن التأويل». بل لا

---

١. القيامة: ١٩.

يبعد القول بأنهم لم يتجاوزوا المعنى اللغوي لهذه الكمة في استعمالاتهم. و أول من أخرج هذه الكلمة عن معناها اللغوي، إلى مصطلح جديد، مقابل للمعاني و البديع، هو السكاكي (ت ٦٢٦هـ) و تبعه على ذلك كل من تأخر عنه، حتى أصبح المصطلح الفني لهذه الكلمة:

«علم يبحث فيه عن التعبير عن مقصود واحد بأساليب متعددة، و طرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه».

توضيح ذلك: أنك إذا أردت أن تعبر عن كرم زيد ـ مثلاً ـ فأمامك عدة أساليب مختلفة لإفادة هذا المقصود الواحد:

أ) كالبحر يقذف للقريب جواهراً جوداً و يبعث للبعيد سحائباً

ب) علا فما يستقر المال في يده و كيف تمسك ماء قنة الجبل

ج) فما جازه جود و لا حل دونه و لكن يسيرالجود حيث يسير[1]

إلى غير ذلك من الأساليب.

و عليه فمن كان ذا قدرة على إبراز المعنى الواحد، بصور متفاوتة، و تراكيب مختلفة في درجة الوضوح و الخفاء، عدّ عالماً بالبيان.

٢. الغرض من تدوينه

الغرض الأصلي من تدوين هذا العلم، هو الاطلاع على إعجاز القرآن الكريم، من ناحية الأسلوب التعبيري، و له فوائد أُخرى فرعية:

منها: تحصيل البلاغة و تحقيقها، و ذلك لما تقدّم، من توقف البلاغة على الفصاحة،

١. الأول و الثاني للمتنبي، و الأخير لأبي نواس.

المتوقفة على السلامة من التعقيد المعنوي، المتكفل بها هذا العلم.

و منها: الاقتدار على إبراز المعنى الواحد بأساليب متفاوتة وضوحاً و خفاءً، سواء حصلت البلاغة أم لا، لعدم توفر بقية الشروط.

و فيما يلي نتكلّم عن أبواب علم البيان و هي: «التشبيه و المجاز و الكناية».[١]

١. حصرت مدرسة السكاكي المقصود الأصلي من علم البيان؛ في بابين: المجاز و الكناية. و توضيح ذلك يحتاج إلى تقديم مقدمة حاصلها:

إن الدلالة ـ التي هي عبارة عن كون الشيء بحيث يلزم من العلم به، العلم بشيء آخر ـ تنقسم عند علماء البيان إلى قسمين:

أحدهما: الدلالة الوضعية، و هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، و تقيد بالمطابقة أيضاً.

ثانيهما: الدلالة العقلية، و هي على ضربين:

أ) الدلالة التضمنية، و هي دلالة اللفظ على جزء ما وضع له.

ب) الدلالة الالتزامية، و هي دلالة اللفظ على لازم ما وضع له.

و إيراد المعنى الواحد بأساليب متفاوتة وضوحاً و خفاء، لا يتأتى في الدلالة الوضعيه: باعتبار أن السامع إذا كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى، لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، و إلا فتنتفي أصل الدلالة، لتوقف الفهم على العلم بالوضع.

وإنّما يتأتى التفاوت المذكور في الدلالة العقلية: لجواز أن يكون للشيء لوازم متعددة، بعضها أقرب إليه من بعض.

إذا اتضح ذلك، فاعلم أن السكاكي بنى تبويب هذا العلم على هذه الدلالات، فجعل المقصود الأصلي من علم البيان محصوراً في بابين، و أخرج التشبيه عن كونه مقصوداً أصلياً؛ لان دلالته على المعنى وضعية غير قابلة للتفاوت بنظره. و لكن لما كانت الاستعارة التي هي نوع من المجاز، تعتمد على التشبيه، ألحقه بهذا العلم. و أفرد له باباً مستقلاً؛ لكثرة مباحثه، فصارت أبواب علم البيان ثلاثة: التشبيه و المجاز و الكناية.

الباب الأوّل

التشبيه

تعريف التشبيه

التشبيه لغة: التمثيل، و الشبيه: المثل، و ينتزع عن هذا التماثل، التلبيس، و الاستواء؛ و ذلك لأنّ ازدياد الشبه بين شيئين قد يؤدي الى حصول اختلاط فيما بينهما، فيتولد عن ذلك مشكلات في تمييز أحدهما عن الآخر، قال تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتَابِ وَ أُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾[1].

و أما في الاصطلاح: فالظاهر أن التشبيه الاصطلاحي لا يختلف عن التشبيه اللغوي، إلّا في كونه أكثر تفصيلاً، حيث ذكروا أنه: «عقد مماثلة بين شيئين أو أكثر، لاشتراكهما في صفة أو أكثر، بأداة مخصوصة، لغرض من الأغراض».

أركان التشبيه

يلاحظ من التعريف المتقدم، أن التشبيه يرتكز على أربعة أركان، هي: المشبه، و المشبه به، و أداة التشبيه، و وجه الشبه.

---

١. آل عمران: ٧.

١. المشبه: و هو ما يراد تشبيهه بغيره، و هذا هو الركن الأساسي، الذي يجيء التشبيه لخدمته، و توضيح مزاياه، و صفاته، فإذا نظرت إلى قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ﴾[1]، تجد أن الغرض الذي لأجله سيق التشبيه راجع الى الفرق الناتج عن الضرب بالعصا.

٢. المشبه به: و هو ما يراد تشبيه غيره به، كالطود العظيم في المثال المتقدم. و هذان الركنان هما طرفا التشبيه.

٣. أداة التشبيه: و هو اللفظ الدالّ على التشبيه، الذي يربط المشبه بالمشبه به، سواء كان حرفاً، أم اسماً، أم فعلاً، و فيما يلي نتكلم عن بعض هذه الأدوات:

الكاف: و هي أكثر أدوات التشبيه استعمالاً، و لا يليها إلاّ المشبه به، أو ما ينتزع عنه المشبه به. فالأوّل: كقول الامام علي عليه السلام: «صاحب السلطان كراكب الأسد، يُغْبَطُ بموقعه، و هو أعلم بموضعه»[2]، و الثاني كقوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيماً تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾[3] لوضوح أنّه ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء، بل المراد تشبيه حالها في نضرتها، و بهجتها، و ما يعقبها من الهلاك و الفناء، بحال النبات، يكون أخضر ناضراً، ثم ييبس، فتطيره الرياح، كأن لم يكن[4].

كأن: و هي بعكس الكاف، لا يليها إلاّ المشبه. و أحسن مواقعها، عند ما يقوى الشبه بين الطرفين، و لا يكاد الرائي يميز بينهما لقوة تماثلهما؛ و لذلك قالت بلقيس ـ و قد

---

١. الشعراء: ٦٣.

٢. نهج البلاغة، الحكمة ٢٦٣.

٣. الكهف: ٤٥.

٤. لم يلها المشبه، لكونه مخبراً عنه، فلو دخلت عليه الكاف لامتنع الاخبار عنه.

أتى سليمان عليه السلام بعرشها من اليمن، و أمر أن ينكر لها ـ حين وقع بصرها عليه: ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾[١]، و لم تقل: هكذا هو؛ لأنّ التعبير الأخير يفيد التغاير مع وجود الشبه لا غير، بخلاف الأول، فإنه يفيد شدة التطابق بين العرشين، و أنهما سواء.

و هي لا تفيد التشبيه دائماً، بل أكثر إفادتها له، عند ما يكون خبرها جامداً، و إذا كان مشتقاً فهي للظن غالباً.

مثل و شبه و نحوهما: كالأفعال المأخوذة منها: و هما كالكاف في الاستعمال، قال الشاعر:

وَ الوَجْهُ مِثْلُ الصُّبْحِ مُبْيَضٌّ ... و الفَرْعُ شِبْهُ اللّيلِ مُسْوَدُّ

٤. وجه الشبه: و هو الوصف الذي قصد تشريك الطرفين فيه، كحسن الظاهر و خطر الباطن، في قول الامام علي عليه السلام: «مثل الدنيا كمثل الحية ليّن مسّها، قاتل سُمّها»[٢].

تقسيمات التشبيه

التقسيم الأوّل: ينقسم التشبيه بلحاظ الأداة و وجه الشبه، من حيث حذفهما و إثباتهما الى أربعة أقسام:

١. **التشبيه المرسل المفصل**، و يعرف بالتشبيه التام: و هو التشبيه الذي ذكرت فيه الأركان الأربعة جميعاً. و يعتبر هذا القسم أول مراتب التشبيه الخالية عن المبالغة؛ و ذلك لأنّ المبالغة ـ التي حقيقتها هنا ادعاء أن المشبه عين المشبه به ـ لا تتلاءم مع وجود الأداة، و وجه الشبه؛ لأن الأداة تفصل بين الطرفين و تميزهما عن بعضهما، و ذكر الوجه

---

١. النمل: ٤٢.

٢. نهج البلاغة، الكتاب ٦٨.

يحصر التشابه بينهما في جهة مخصوصة، و هي الصفة أو الصفات المذكورة. و من أمثلة هذا القسم قول البحتري:

قُصُورٌ كَالكَوَاكِبِ لامِعَاتٌ يَكَدْنَ يُضِئْنَ لِلسَّارِي الظَّلاَما

٢. التشبيه المرسل المجمل: و هو ما ذكر فيه الأداة، و حذف منه وجه الشبه، فالإرسال من ناحية الأداة، و الإجمال من ناحية الوجه. نحو قوله تعالى: ﴿وَ لَهُ الجَوَارِ المُنْشَئَاتُ فِي البَحْرِ كَالأَعْلَامِ﴾[١].

٣. التشبيه المؤكد المفصل: و هو ما حذف منه الأداة، و ذكر فيه وجه الشبه، فالتأكيد باعتبار حذف الأداة، والتفصيل باعتبار ذكر الوجه. و من أمثلته قول الشاعر:

أنتَ نَجْمٌ فِي رِفْعَةٍ وَ ضِياءٍ تَجْتَلِيكَ العُيُونُ شَرْقاً وَ غَرْباً

٤. التشبيه المؤكد المجمل، و يعرف بالتشبيه البليغ. و هو ما حذف منه الأداة و الوجه معاً، و في هذا القسم يصل التشبيه الى الذروة في المبالغة، كما أشرنا الى ذلك آنفاً. و من أمثلته قوله تعالى: ﴿وَ سُيِّرَتِ الجِبَالُ فَكَانَتْ سَراباً﴾[٢]، أي: كالسراب في كونها تُرى على هيئة شيء و هي ليست بشيء.

التقسيم الثاني: تقسيمه باعتبار وجه الشبه من حيث تحققه في الطرفين و عدمه، إلى ضربين:

١. التشبيه التحقيقي: و هو ما يكون وجه الشبه فيه موجوداً في الطرفين حقيقة، كما في قوله تعالى: ﴿وَ الْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالعُرْجُونِ القَدِيمِ﴾[٣]، فإنّ التقوس كما

---

١. الرحمان: ٢٤.
٢. النبأ: ٢٠.
٣. يس: ٣٩.

هو موجود في الهلال حقيقة، كذلك هو في العرجون القديم[١].

٢. التشبيه التخييلي: و هو ما يكون وجه الشبه فيه موجوداً في أحد الطرفين، أو في كليهما، على سبيل التخييل و التأويل، كقول الإمام علي عليه السلام يصف حال الناس في أيامهم المقبلة: «فتن كقطع الليل المظلم»[٢].

فوجه الشبه و هو الظلمة، و إن كان موجوداً في المشبه به حقيقة لكنه غير موجود في المشبه إلّا تخييلاً.

التقسيم الثالث: تقسيمه باعتبار ظهور التشبيه و خفائه إلى قسمين:

١. التشبيه الصريح: و هو التشبيه الذي يكون ظاهراً في العبارة؛ لوضع طرفي التشبيه فيه في قالب من قوالب التشبيه المعهودة. و ما تقدم من أمثلة كلها من باب التشبيه الصريح.

٢. التشبيه الضمني: و هو التشبيه الذي لا يكون ظاهراً في الكلام، بل يفهم منه تلميحاً؛ لعدم وضع الطرفين في صورة من صور التشبيه المعهودة، و يكون المشبه به فيه برهاناً على إمكان ما أسند الى المشبه، كما في قول أبي تمام:

لا تُنْكِري عَطَلَ الكريمِ مِنَ الغِنى   فَالسَّيْل حَـرْبٌ لِـلمكانِ العَـالِي

أي: لا تنكري خلو الرجل الكريم من الغنى، فإن ذلك ليس عجيباً؛ لأن قمم الجبال، و هي أشرف الأماكن و أعلاها، لا يستقر فيها ماءالسيل. فهو واقعاً يريد أن يشبه الرجل الكريم، المحروم من‌الغنى، بقمة الجبل و قد خلت من السيل، لكنه لم يصرح بذلك،

---

١. قال الخليل: أصل العِذْقِ، و هو أصفر عريض، يشبه الهلال إذا انمحق. و العذق هو العنقود من العنب أو النخلة. أقول: و الظاهر من بعض الروايات، أن العرجون إنما يشبه الهلال بعد أن يمضي عليه ستة أشهر، فيكون أكثر يبوسة و تقوساً؛ و لذا قال: (كالعروجون القديم).

٢. نهج‌البلاغة، الخطبة ١٠٢.

بل الشطر الثاني من البيت منفصل عن الأول تمام الانفصال، و صالح للاستقلال. و من هذا القسم أيضاً قول المتنبي:

فإن تَفُقِ الأنامَ و أنتَ مِنْهُم   فإنّ المسْكَ بَعضُ دَمِ الغَـزالِ

فإنه لما ادعى أن الممدوح قد فاق الناس، حتى صار أصلاً برأسه، و كان هذا مما يدعو إلى التعجب؛ لكونه كالممتنع ظاهراً، فبين إمكانه، بأن شبه هذه الحال، بحال المسك الذي هو من الدماء، ثم لا يعد منها؛ لما فيه من الأوصاف الشريفة، التي لا توجد في الدماء، و لكنه أضمر هذاالتشبيه في النفس و لم يصرح به.

و يتّضح من الأمثلة المتقدمة، أن التشبيه الضمني يمتاز عن غيره بأُمور:

١. أن التشبيه فيه غير مصرح به، بل يلمح و يستنتج من المعنى.

٢. عدم وجود ترابط لفظي بين المشبه و المشبهبه، بل كل منهما صالح للإستقلال عن الآخر.

٣. إن المشبه في هذا التشبيه يثير فكرة فيها غرابة، فلا يسلم بها السامع تسليماً مباشراً، و إنما يحتاج في القبول بها الى دليل يقنعه، و يرسخ اعترافه بها، فيأتي بالمشبهبه؛ لكونه يصلح مثلاً وشاهداً، تقربه العقول بداهة، وتطمئنإليه القلوب سليقة.

التقسيم الرابع: تقسيمه باعتبار انعكاس طرفيه و عدمه الى ضربين:

١. **التشبيه المقلوب:** و هو عبارة عن التشبيه الذى يجعل فيه ما كان الأصل فيه أن يكون مشبهاً به مشبهاً، و ما كان الأصل أن يكون مشبهاً مشبهاً به؛ قصداً إلى إيهام أن ما صار مشبهاً به، أتم في وجه الشبه من الذي صار مشبهاً، حتى صار هو الأصل، و الآخر الفرع، إعتماداً على القاعدة المعروفة: من كون الوجه في المشبه به أتم، و لذا أطلق عليه ابن الاثير في كنز البلاغة اسم: «غلبة الفروع على الأصول». و من أمثلة ذلك في

القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾[1]، فإن المقصود في الأصل : أنهم جعلوا الربا كالبيع، فقلب مبالغة فيه، زعماً أن الربا أولى بالحلّ من البيع، حتى جعلوه أصلاً بالقياس عليه، و من أمثلته في الشعر، قول محمد بن وهيب:

وَ بَدَا الصَّباحُ كأنّ غُـرَّتَهُ　　　وَجْه الخليفةِ حِـينَ يُمْـتَدَحُ

۲. التشبيه غير المقلوب: و هو بخلافه، و قد تقدم ما يصلح مثالاً له.

التقسيم الخامس: تقسيمه باعتبار وجه الشبه، من حيث كونه صورة منتزعة من متعدد إلى قسمين:

۱. التشبيه التمثيلي: و هو ما كان وجه الشبه فيه صورة منتزعة من متعدد، كما في قوله تـعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنيا لَعِبٌ وَ لَهْوٌ وَ زِينَةٌ وَ تَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَ تَكـاثُرٌ فِي الأَموَالِ وَ الأولاَدِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُـصْفَرّاً ثُمَّ يَكُـونُ حُطَاماً وَ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَ مَغْفِرَةٌ مِنَ اللّٰهِ وَ رِضْوَانٌ﴾[2]، حيث شبّه حـال الدنيا، و ذهاب نعيمها، و قلّة نفعها، بحال النبات، الذي يخلب الأنظار بنضرته، ثم يصفر فجأة، و ييبس و يصبح حطاماً و هشيماً تطيره الرياح. فإنك تجد أنّ وجه الشبه في هذا التشبيه ـ و هو الإغترار بالشيء، و التكالب عليه، ثم زواله و انقضاؤه فجأة كأن لم يكن ـ منتزعة من متعدّد.

۲. التشبيه غيرالتمثيلي: و هو ما لم يكن وجه الشبه فيه صورة منتزعة من متعدد، كما في قول المتنبي:

وَ مَا المَوتُ إلاّ سَارِقٌ دَقَّ شَـخْصُه　　　يَصولُ بلا كَفٍّ وَ يَسعى بِلا رِجْـلِ

---

۱. البقرة: ۲۷۵.

۲. الحديد: ۲۰.

فوجه الشبه و هو الخفاء و عدم الظهور مفرد، موجود في كل واحد من الطرفين، و ليس صورة منتزعة من عدة أشياء.

أغراض التشبيه

أغراض التشبيه تعود في الغالب إلى المشبه، و إليك أهمّها:

١. بيان إمكان المشبه: فيما لو كان المشبه أمراً غريباً، يمكن أن يخالف فيه، و يدعى امتناعه، فيؤتى له بمثل متفق على إمكانه؛ لتزول تلك الغرابة من الذهن. كقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللّٰهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ﴾[1]، و كما في قول ابن الرومي:

قَـدْ يَشـيبُ الفـتى و ليسَ عَـجيباً أنْ يُرىٰ النَوْرُ فِي القَضيبِ الرّطيبِ

فإنّ التشبيه الضمني لا يأتي إلا لتحقيق هذا الغرض.

٢. بيان حاله: و ذلك حينما يكون المشبه مبهماً غير معروف الصفة، فيشبه بما هو معروفها عند المخاطب، كما في قوله تعالى: ﴿وَ الَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها وَ تَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ مَا لَهُمْ مِنَ اللّٰهِ مِنْ عَاصِمٍ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً﴾[2].

و التشبيه لهذا الغرض مما يعتمد عليه علماء التربية؛ لإيصال العلوم إلى أفكار الناشئة.

٣. بيان مقدار حاله: في القوة و الضعف، و الزيادة و النقصان، و نحو ذلك من الصفات التي تخضع للمقاييس، و تستجيب للتحديد. و ذلك فيما إذا كان المشبه معلوم الوصف على نحو الإجمال، من دون أن يكون محدد المقدار لدى المخاطب، فيشبّه بشيء

---

١. آل عمران: ٥٩.

٢. يونس: ٢٧.

معلوم المقدار عنده. كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللّٰهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسلامِ وَ مَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾(١). حيث إنّ الإنسان البعيد عن الله، المتخبط في ظلام الضلال، تنسد عليه الطرق، فيضيق صدره عن تحمل ذلك، فبيّن لنا مقدار هذا الوصف، و أنه على أتم ما يكون، بتشبيهه بالضيق الحاصل لمن يصعد في السماء، حيث يضيق تنفسه، و يصبح على شفير الموت.

٤. تقرير حاله في ذهن السامع: و أكثر ما يكون ذلك في الأمور المعنوية؛ لاحتياجها الى تثبيت و تقرير في النفس، فتشبه بصورة حسيّة؛ و ذلك لأن النفس بطبعها تميل إلى الأمور المحسوسة، و تنبو عن المعاني المجردة، فإذا برزت الأفكار المعنوية في صورة حسية قوي الإيمان بها،(٢) و التأكّد من صحّتها، كما في قوله تعالى: ﴿وَ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لا يَسْتَجِيبُونَ لَهُمْ بِشَيْءٍ إِلَّا كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَ مَا هُوَ بِبَالِغِهِ﴾(٣)، و مثله ما نسب إلى أمير المؤمنين عليه السلام:

وَ مَنْ يَصْحَبْ الدّنيا يَكُنْ مِثْل قَابِضٍ ... عَلَى الْمَاء خَانَتْهُ فُروجُ الأَصَابِعِ

٥. تزيينه في عين السامع: و ذلك لأجل الترغيب فيه، بتشبيهه بشيء حسن. كما في قوله تعالى: ﴿وَ حُورٌ عِينٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ﴾(٤).

٦. تقبيحه في عين السامع: و ذلك ليرغَب عنه، بتشبيهه بشيء قبيح. كما في قوله تعالى: ﴿وَ لَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَ لٰكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَ اتَّبَعَ هَوَاهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ

---

١. الأنعام: ١٢٥.

٢. و لذا قال ابراهيم الخليل ٧ لما قال له الباري ﴿ألم تؤمن﴾: قال: ﴿بلى و لكن ليطمئن قلبي﴾.

٣. الرعد: ١٤.

٤. الواقعة ٢٢_٢٣.

إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَو تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ﴾[١].

و قد يعود الغرض من التشبيه إلى المشبه به، و ذلك على ضربين:

أ) إيهام أن المشبه به أتم من المشبه في وجه الشبه، و يتحقق ذلك في التشبيه المقلوب، كما في قول البحتري:

فِي حُمرةِ الوَرْدِ شَيءٌ مُـنْ تَـلَهُّبِهَا وَ لِـلقَضَيبِ نَـصِيبٌ مِـنْ تَـثَنِّيهَا

فادعى أنّ حمرة الورد إنما هي قبس بسيط من تلهب و جنتيها، و أن الليونة في القضيب النضر، إنما هي مكتسبة من ليونة جسدها، قصداً إلى الإيحاء بأنّ المشبه الأصلي ـ المرأة ـ قد أصبح مشهوراً بهذه الصفات، حتى صار أصلاً يقاس عليه.

ب) بيان الاهتمام بالمشبه به، كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر في الإشراق و الإستدارة بالرغيف. و أطلق السكاكي على التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض «إظهار المطلوب».

شروط التشبيه

ذكر القدماء أنه يشترط في التشبيه ـ غير المقلوب ـ شرطان:

١. أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم منه في المشبه.

٢. أن يكون المشبه به أعرف بوجه الشبه و أشهر من المشبه.

و الحق، أن الأمر يختلف باختلاف الغرض من التشبيه، فإن كان الغرض من التشبيه هو بيان الإمكان، فيشترط أن يكون وجه الشبه في المشبه به مسلماً عند المخاطب، حتّى يؤمن عن طريقه بالمشبه الغريب.

---

١. الأعراف: ١٧٦.

و إن كان الغرض بيان الحال، فيشترط أعرفية حال المشبه به و أشهريتها.

و إن كان الغرض بيان مقدار الحال، فيشترط أن يكون مقدار المشبه بـه مـعروفاً للمخاطب، مع كونه على حد مقدار المشبه، لا أزيد و لا أنقص، ليتعين مقدار المشبه على ما هو عليه.

و إن كان الغرض تقرير الحال، فيشترط أن يكون المشبه به أتم و أشهر، لأن النفس إلى الأتم و الأشهر أميل، فالتشبيه به لزيادة التقرير و التقوية أجدر.

و إن كان الغرض هو التزيين أو التقبيح، فيشترط أن يكون حسن المشبه بـه، أو قبحه أتمّ و أشهر بنظر السامع.

هذا بالنسبة للأغراض العائدة إلى المشبه، و أما بالنسبة للغرضين العائدين الى المشبه به، فالغرض الأول يقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه أتم و أشهر بحسب الواقع، حتى يصدق الادعاء المذكور. و الغرض الثاني يستدعي الطمع في الحصول على المشبه به، و لذا قال عنه السكاكي: «إنه لا يحسن المصير اليه إلا في مقام الطمع في شيء».

و الحاصل أن إطلاق القدماء لقاعدة أتمية المشبه به في وجه الشبه، كما يستفاد من قول المعري:

ظَلَمْناكَ في تشبيهِ صُدْغَيْكَ بِالمِسْكَ   وَ قَاعِدةُ التَّشْبِيهِ نُقْصَانُ مَا يَحْكِي

غير مسلم.

اسئلة و تمرينات

١. اشرح التشبيهات التالية، و بيّن نوعها، و اذكر الغرض منها:

أ) ﴿كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَ فَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَاءِ﴾[١].

ب) ﴿وَ مَا أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ﴾[٢].

ج) ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾[٣].

د) ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا مِن دُونِ ٱللهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتاً﴾[٤].

هـ) ﴿و تَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾[٥].

و) قال الامام علي عليه السلام: «فإنما مثلكم و مثلها كَسَفْرٍ سلكوا سبيلاً فكأنهم قد قطعوه»[٦].

ز) و قال عليه السلام أيضاً: «الحلم غطاء ساتر، و العقل حسام قاطع، فاستر خلل خُلُقك بحلمك، و قاتل هواك بعقلك»[٧].

ح) و قال عليه السلام أيضاً: «أما والله لقد تَقَمَّصَها ابن أبي قُحافة، و إنه ليعلم

---

١. ابراهيم: ٢٤.

٢. النحل: ٧٧.

٣. ابرهيم: ١٨.

٤. العنكبوت: ٤١.

٥. القارعة: ٥.

٦. نهج البلاغة، الخطبة ٩٩.

٧. نهج البلاغة، قصار الحكم، ٤٢٤.

أنّ محلي منها محلُّ القطب من الرحا»[١].

ط) إذا غـامَرْتَ في شرفٍ مَرُومِ فَـلا تَـقْنَعْ بمـا دون النّـجُومِ
فـطَعْمُ المـوتِ في أمـرٍ حـقيرٍ كـطعمِ الموتِ في أمـرٍ عـظيمِ[٢].

ي) و إذا أشـار مُحَـدِّثاً فكأنّـهُ قـردٌ يُـقَهْقِهُ أو عـجوزٌ تـلطمُ[٣].

ك) كـرمٌ تَـبيّنَ في كـلامِك مـاثلاً و يَبِينُ عِتْقُ الخيلِ من أصواتِهـا[٤]

ل) إنّ القـلوبَ إذا تَـنافَرَ وُدُّهـا مِـثْلُ الزجـاجةِ كَسْرُها لا يُجْـبِرُ

م) و كَأَنَّ البرْقَ مُـصْحَفُ قَـارٍ فـانْطِبَاقاً مَـرَّةً وَ انْـفِتَاحَا[٥]

ن) كَـمْ نِـعمَةً مَـرَّتْ بِـنا وَكأنّهـا فَـرسٌ يُهَـرْوِلُ أو نَسيمٌ عَـاري

س) كَأنَّ سَماءَنـا لَمّـا تَجَـلّتْ خِـلالَ نُجُـومِها عِـنْد الصّباحِ
ريـاضُ بَـنَفْسَجٍ خَـضِلٍ نَـداهُ تَـفتَّحَ بَـينَهُ نَـورُ الأَقَـاحِي[٦]

ع) أَحِـنُّ لَهُـمْ وَ دُونَهُـم فَـلاةٌ كَأنَّ فَسـيحَها صَـدرُ الحـليمِ

ف) العُـمْرُ مِـثلُ الضَّـيْفِ أو كَـالطَّيفِ لَـيسَ لَـهُ إقـامه

ص) ضَحوكُ إلىٰ الأبطالِ وَ هوَ يَـرُوعُهُمْ
وللسَّيفِ حَـدٌ حِـينَ يَسـطُو وَ رَوَنَـقُ[٧]

---

١. نهج البلاغة، الخطبة ٣.
٢. للمتنبي.
٣. للمتنبي.
٤. للمتنبي.
٥. لابن المعتز.
٦. لابن المعتز، و الخضل: الرطب.
٧. للبحتري.

ق) فَـالعَيشُ نَـومٌ وَالمَـنيةُ يَـقْظَةٌ وَ المَـرْءُ بَـيْنَهُما خَـيالٌ سَـارِ[١]

ر) وَ بياضُ البازي أَصدَقُ حُسْناً إنْ تَأَمَّلْتَ مِنْ سَوادِ الغُرابِ[٢]

ش) وَ مُكَلِّفُ الأَيَّامِ ضِدَّ طِباعِها مُـتَطلِّبٌ في المـاءِ جَـذْوَةَ نـارِ[٣]

ت) كَأَنَّ مُثارَ النَّـقْعِ فَـوْقَ رُؤُسِـنا وَ أَسْيَافَنا لَيلٌ تَهـاوىٰ كَـواكِـبُهُ[٤]

ث) تَـزْدَحِمُ القُـصَّادُ فِي بَـابِهِ و المَـنْهَلُ العَـذْبُ كَـثيرُ الزِّحَامِ

خ) اصْـبِرْ عَـلىٰ مَـضَضِ الحَسُـو دِ فَـإنَّ صَـبْرَكَ قَـاتِلُهْ

النّـارُ تأكُـلُ بَـعْضَها إنْ لَمْ تَجِـدْ مَـا تَأكُـلُهْ[٥]

ذ) والصـبحُ فِي طُـرَّةِ لَـيلٍ مُسْـفِرِ كَأَنَّـهُ غُـرَّةُ مُـهْـرٍ أَشـقَرِ[٦].

ض) سَيذْكُرُنِي قَومي إذا جَدَّ جِدُّهُمْ وَ في اللَيلَةِ الظَّلْمَاء يُـفْتَقَدُ البَـدْرُ[٧]

ظ) وَالنَّفْسُ كَالطِّفْلِ إنْ تُهْـمِلْهُ شَبَّ عَـلىٰ

حُبِّ الرَّضَـاعِ وَإنْ تَـفْطِمْهُ يَـنْفَطِمِ[٨]

غ) وَ كَأَنَّ الهِـلالَ نُـونُ لُجَـينٍ

غَـرِقَتْ فِي صَـحِيفَةٍ زَرْقَـاء[٩]

---

١. للتهامي.
٢. للبحتري.
٣. للتهامي.
٤. لبشار بن برد.
٥. لأبي تمام.
٦. لابن المعتز.
٧. لابي فراس.
٨. للبوصيري.
٩. السري الرفاء.

٢. اجعل كلاً مما يأتي مشبهاً في تشبيه تمثيل:

أ) جيش منهزم يتبعه جيش ظافر.

ب) المذنب لا يزيده النصح إلا تمادياً.

ج) الرجل العالم بين من لا يعرفون منزلته.

٣) اجعل كلاً مما يأتي مشبهاً به في تشبيه تمثيل:

أ) الشعلة إذا نكست زادت اشتعالاً.

ب) الشمس تحتجب بالغمام ثم تظهر.

ج) الماء الزلال في فم المريض.

الباب الثاني

المجاز

أقسام المجاز

ينقسم المجاز إلى ثلاثة أقسام:

١. المجاز في اللفظ،و يعرف باسم المجاز اللفظي أو اللغوي.

٢. المجاز في الإسناد،و يعرف باسم المجاز العقلي.

٣. المجاز في الحذف، و يعرف باسم المجاز في الإعراب.

فيقع الكلام عن هذه الأقسام في ضمن فصول ثلاثة:

الفصل الأول: في المجاز اللفظي (اللغوي)

تعريف الحقيقة و المجاز

الحقيقة في الأصل: (فعيل) بمعنى فاعل من حقّ الشيء إذا ثبت، أو بمعنى (مفعول) من قولهم: حَقَّقْتُ الشَّيء، إذا أثبته، ثم نقل إلى الكلمة الثابتة في معناها الأصلي بالاعتبار الأول، أو المثبتة في ذلك المعنى بالاعتبار الثاني، و ألحقت به التاء لتدل على النقل من

الوصفية الى الإسمية، كذبيحة.

و في الاصطلاح: «**استعمال اللفظ فيما وضع له، في اصطلاح التخاطب**». فاللفظ قبل الاستعمال، و بعد الوضع لا يتصف بالحقيقة و المجاز. و قولنا «فيما وضع له» مخرج للمجاز و الغلط، و قولنا: «في اصطلاح التخاطب» مخرج لمثل الصلاة إذا استعملت عند أهل الشرع في الدعاء فإنها مجاز في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب، و إن كانت حقيقة باصطلاح تخاطب أهل اللغة.

و المجاز في الأصل: (مفعل) من جاز المكان يجوزه، إذا تعداه، نقل الى الكلمة الجائزة ـ المتعدية ـ معناه الأصلي، أو المجوز بها عن معناها الأصلي، فعلى الأول هي اسم فاعل، و على الثاني اسم مفعول.

و في الاصطلاح: «**استعمال اللفظ في غير ما وضع له، في اصطلاح التخاطب، على وجه يصح، مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له**». و يفهم من هذا التعريف أن المجاز يتقوم بأمور ثلاثة:

١. استعمال اللفظ في غير ما وضع له.

٢. وجود علاقة و مناسبة بين المعنى الموضوع له اللفظ، و المعنى المستعمل فيه. و فهم ذلك من قولنا: «على وجه يصح»، و بهذا الأمر يخرج الغلط عن كونه مجازا، لأنه استعمال في غير ما وضع له، بلا وجه يصح.

٣. القرينة الدالة على إرادة غير ما وضع له، و المانعة من إرادة ما وضع له.[1]

---

١. و بهذا الأمر تخرج الكناية ـ لو قلنا بأنها استعمال للفظ في غير ما وضع له ـ لأنه لا مانع من إرادة ما وضع له فيها. أما بناء على ما هو الحق من ان اللفظ في الكناية مستعمل فيما وضع له ليراد لازمه، فلا يكون القيد المذكور احترازياً و إنما هو لبيان الواقع.

و دخل بقولنا: «في اصطلاح التخاطب» مثل الصلاة المستعملة في الدعاء عند أهل الشرع.

أقسام المجاز اللفظي

ينقسم المجاز المذكور الى قسمين:

أحدهما: المجاز المرسل.

و الآخر: الإستعارة.

و ذلك: أن العلاقة ـ التي يتقوم بها المجاز ـ القائمة بين المعنى الحقيقي الموضوع له اللفظ، و المعنى المجازي المستعمل فيه، إن كانت هي المشابهة، فالمجاز استعارة، و إلا فمجاز مرسل.

القسم الأول: المجاز المرسل

اتّضح مما تقدم أن المجاز المرسل مجاز علاقته غير المشابهة، و إنما سمي مرسلا لإرساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة.

علاقات المجاز المرسل

الحق أن صحة الإستعمالات المجازية متوقفة على استحسان الطبع العربي، و الذوق الأدبي لذلك. و بعد أن تتبع علماء البلاغة ما ورد عن العرب من مجازات مستحسنة عندهم، وجدوا أن ذوقهم و سليقتهم قد استقرت على استحسان مجازات بعلائق معينة، يصح القياس على طبقها في موارد مخصوصة. و إنما قلت: «في موارد مخصوصة»، لما يلاحظ من أنّ بعض العلاقات ليس مطّرداً على نحو الإطلاق. مثلاً: يصح استعمال الرقبة في العبد بعلاقة الجزئية، لكن ليس مطلقاً، بل مع أفعال مخصوصة كأعتقت و بعت و اشتريت دون

غيرها، فلا يقال نامت الرقبة و نحو ذلك. و فيما يأتي نتكلم عن أهم تلك العلاقات.

و هي كثيرة، أهمها:

١. علاقة السببية: بأن يطلق اسم السبب على المسبب، كقول المتنبي:

لَــهُ أَيَـادٍ عَـلَيّ سـابِغَةٌ   أُعَدُّ مِـنْها وَ لا أُعَـدِّدُهَا

حيث أراد من الأيادي ما هو مسبب عنها أعني: النعم.

٢. علاقة المسببية: بأن يطلق اسم المسبب على السبب، كقوله تعالى: ﴿وَ يُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقاً﴾[١]، أي مطراً مسبباً عنه الرزق.

٣. علاقة الجزئية: بأن يطلق اللفظ الموضوع للجزء و يراد منه الكل، كقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[٢].

و الملاحظ في هذه العلاقة أنه لا يصح إطلاق أي جزء من أجزاء الكل عليه، فلا تقول: «أعتقت يداً» تريد عبداً، بل الذي يصح هو خصوص الجزء الذي له مزيد اختصاص بالكل، فالعبودية باعتبار أنها تقيد صاحبها فهي غل له، و محل الغل هو الرقبة، فناسب اطلاقها على العبد[٣].

٤. علاقة الكلية: بأن يطلق اللفظ الموضوع للكل و يراد منه الجزء، كقوله تعالى:

---

١. غافر: ١٣.

٢. المجادلة : ٣.

٣. إن قلت إنه إذا كان الأمر كما ذكر، فلماذا لا يصح اطلاق العنق على العبد، فيقال: اعتقت عنقاً، كما صح أن يقال: «اعتقت رقبة». و يمكن الجواب عن ذلك: بأنه و إن لم يصح مع الفعل المذكور و نحوه، لكنه يصح مع غيره، فالعرب تقول: «ذلت عنقي لفلان». و لعل السرّ في ذلك: أن (رَقَبَ) أصل يدلّ على الانتصاب و الارتفاع، و هو يتنافى مع العبودية، فكان محلاً للقيد. بينما (عَنَقَ) أصل يدلّ على امتداد، و (ذل) أصل يدل على اللين، الذي هو ضد للعز، الذي هو في الأصل الأرض الصلبة الشديدة، و هذه يكون فيها امتداد عادة، فناسب استعمال الذل مع العنق. فالحاصل أن الجزء إذا كان له مزيد اختصاص بالكل يصح إطلاقه عليه، لكن مع أفعال تناسبه.

﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾[١] أي اناملهم، و حكمة التعبير بالأصابع المبالغة، فكأنهم جعلوا جميع الأصابع في الآذان مبالغة في الاحتراز عن سماع الصواعق لشدة حرصهم على الحياة. و هذا النحو من العلاقة مطّرد.

٥. علاقة الحالية: بأن يطلق اسم الحال على المحل، كقوله تعالى: ﴿وَ أَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾[٢]، أي: في الجنّة لأنها محل الرحمة.

٦. علاقة المحلية: بأن يطلق اسم المحل على الحال فيه، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[٣]، حيث أطلق النادي و هو مكان الإجتماع، و أراد به الحالين فيه.

٧. علاقة ما كان: بأن يسمى الشيء باسم ما كان عليه، و ليس هو عليه الآن، كقوله تعالى: ﴿وَ آتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾[٤]، أي: الذين كانوا كذلك، إذ لا يتم بعد البلوغ.

٨. علاقة ما سيكون، أو الأوّل و المشارفة: بأن يسمى الشيء باسم ما سيؤول إليه، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾[٥]، أي: عنباً، فعبر عنه بذلك لأنه آيل إلى الخمريّة.

٩. علاقة الآلية: بأن يسمى الشيء باسم آلته، كقوله تعالى: ﴿وَ اجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾[٦]، أي ذكراً حسناً، فعبر عنه باسم آلته.

الى غير ذلك من العلاقات، التي يرجع بعضها إلى ما ذكر.

---

١. البقرة: ١٩.

٢. آل عمران: ١٠٧.

٣. العلق: ٧.

٤. النساء: ٢.

٥. يوسف: ٣٦.

٦. الشعراء: ٨٤.

القسم الثاني: الإستعارة

تعريفها

الإستعارة لغة: مأخوذة من العارية بالتشديد ـ و هو الأكثر ـ و التخفيف، و هو اسم من الإعارة، أي نقل الشيء من شخص إلى آخر، سمي ذلك عارية، لأنها عار على من طلبها.

و اصطلاحاً: «**استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، مع قرينة مانعة**». أو فقل: «**الإستعارة مجاز علاقته المشابهة**».

العلاقة بين التشبيه و الإستعارة

الإستعارة تشبيه حذف أحد طرفيه، و دخلت في المجاز باعتبار أننا نطلق اللفظ الموضوع لأحد الطرفين على الطرف الآخر، و من هنا كانت الإستعارة أبلغ من التشبيه.

توضيح ذلك: تقدمت الإشارة في الباب السابق إلى أن بلاغة التشبيه مبنية على المبالغة، و ادعاء أن المشبه عين المشبه به، و لذا كان أقل التشبيهات مرتبة في البلاغة، ما ذكرت أركانه جميعاً، و أرفع مراتبه بلاغة ما حذف منه الأداة و وجه الشبه، و ذلك لأن ذكر الأداة يميز بين المشبه و المشبه به، و يضع بينهما فاصلاً، و ذكر الوجه يحصر الشبه في الصفة أو الصفات المذكورة فحسب، فإذا حُذِفا ارتقى التشبيه إلى أعلى قمة المبالغة و الادعاء. و لكن مهما بولغ فيه، لابدّ من ذكر الطرفين معاً. و العرب لمّا أرادوا الازدياد في المبالغة، ابتكروا أسلوباً آخر أشد مبالغة من التشبيه، و أكثر وقعاً في النفس منه، ألا و هو أسلوب الاستعارة.

فأنت عندما تقول: «زيد أسد» فقد ادعيت أنه أسد بحمل الأسدية عليه، بينما عندما تقول: «رأيت اسداً»، فقد جعلته أسداً بلا حاجة إلى إسناد الأسدية له، فإن الشيء

لا يسند إلى نفسه، مدعياً أنّ له اسمين، بأيهما عبرت فهم المقصود، و هذا غاية المبالغة، التي ليس بعدها غاية.

أركان الاستعارة

للإستعارة أركان ثلاثة، هي:

١. المستعار منه، و هو المشبه به.

٢. المستعار له، و هو المشبه.

٣. المستعار، و هو لفظ المشبه به.

تقسيمات الإستعارة

التقسيم الأول: تنقسم الإستعارة بلحاظ حذف أحد طرفيها إلى قسمين:

١. الإستعارة التصريحية: و هي ما صُرّح فيها بلفظ المشبه به دون المشبه، كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[١]، حيث شبه الدين الحق بالصراط المستقيم بجامع[٢] الإيصال الى الغاية، ثم حذف المشبه، و أبقى المشبه به. و كقول الإمام علي عليه السلام: «فإنّ الناس قد اجتمعوا على مائدة، شبعها قصير، و جوعها طويل»[٣] حيث شبه الدنيا بالمائدة بجامع كونها مجتمع اللذات، ثم حذف المشبه، و أبقى المشبه به.

٢. الإستعارة المكنية: و هي ما حذف فيها المشبه به، و رمز له بشيء من لوازمه. و إثبات لازم المشبه به للمشبه يسمى: «إستعارة تخييلية»، كقوله تعالى: ﴿وَ إِذَا مَسَّهُ

---

١. الفاتحة: ٦.

٢. الجامع في الإستعارة هو وجه الشبه في التشبيه.

٣. نهج البلاغة، الخطبة ٢١.

الشَّرُّ فَذُو دُعاءٍ عَرِيضٍ﴾[١]، حيث شبه الدعاء بشيء ممتد، و حذف المشبه به، و أبقى شيئاً من لوازمه و هو العرض و الاتساع، على سبيل الإستعارة بالكناية، و إثبات العرض للدعاء إستعارة تخييلية.

و كقوله ﷺ : «فكأن قد علقتكم مخالب المنية»[٢] حيث شبه المنية بالسبع بجامع اغتيال النفوس، ثم حذف المشبه به، و أبقى شيئاً من لوازمه و هو المخالب على سبيل الإستعارة المكنية و إثبات المخالب للمنية استعارة تخييلية.

التقسيم الثاني: تقسيمها باعتبار طرفيها من حيث اتصالها بالملائم و عدمه، إلى ثلاثة أقسام:

١. الإستعارة المطلقة: و هي التي خلت عن ملائم الطرفين، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾[٣]، حيث شبه زيادة الماء زيادة مفسدة بالطغيان، بجامع مجاوزة الحد في كل، ثم استعير لفظ المشبه به للمشبه على سبيل الإستعارة التصريحية، من دون أن يذكر ملائم لأحد الطرفين.

٢. الإستعارة المرشحة: و هي المقرونة بما يلائم المستعار منه (المشبه به)، كقوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[٤]، حيث استعير الاشتراء للاستبدال و الاختيار على سبيل الإستعارة التصريحية، ثم فرّع عليه ما يلائم المستعار منه من الربح و التجارة.

٣. الإستعارة المجردة: و هي المقرونة بما يلائم المستعار له (المشبه)، كقوله تعالى:

---

١. فصلت: ٥١.

٢. نهج البلاغة، الخطبة ٨٥.

٣. الحاقة: ١١.

٤. البقرة: ١٦.

﴿فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الجُوعِ و الخَوْفِ﴾[1]، في الآية استعارتان:

الأولى: استعارة الإذاقة التي من شأنها أن تستعمل في المطعومات، للإصابة التي من شأنها أن تستعمل في الضرر و الألم الناشيء عن الجوع و الخوف، على سبيل الإستعارة التصريحية.

الثانية: استعارة اللباس للأثر الحاصل من الجوع و الخوف[2]، أعني: الضرر، على سبيل الإستعارة التصريحية.

و الإستعارة الثانية ملائمة للمستعار له في الإستعارة الأولى و هو الإصابة، إلا أنها ملائمة له على سبيل المجاز دون الحقيقة.

و إنما عدل عن الترشيح إلى التجريد، مع أنّ الأول أبلغ ـ كما سيأتي ـ فلم يقل (كساها اللّه لباس الجوع و الخوف) أو (أذاقها اللّه طعم الجوع و الخوف)، لأن المراد من الآية إفادة أمرين:

١. أن العذاب أثّر في القرية غاية التأثير.

٢. أنه كان شاملاً لجميع القرية.

و الإذاقة تدل على الأول دون الكسوة، و اللباس لكونه يعم البدن يشعر بالثاني، دون الطعم الذي يقصر التأثير على الفم[3].

---

١. النحل: ١١٢.

٢. قال في المجمع: سمي أثر الجوع و الخوف لباساً، لأن أثرهما يظهر على الإنسان كما يظهر على اللباس.

٣. قال بعض شراح الكشاف أن هذا الكلام يستحق على علماء البيان أن يكتبوه بالتبر لا بالحبر. و قد وضحته بشكل لم يسبقني إليه احد.

تنبيهات متعلقة بالتقسيم السابق

الأول: لا يعتبر الترشيح و التجريد إلا بعد استيفاء الإستعارة لقرينتها، و لهذا لا تسمى قرينة التصريحية تجريداً، و لا قرينة المكنية ترشيحاً.

الثاني: الترشيح أبلغ من التجريد، فالإستعارة المقرونة بما يلائم المستعار منه، أبلغ من المقرونة بما يلائم المستعار له، و ذلك لأن الاستعارة ـ كما تقدم ـ مبنية على تناسي التشبيه، فإذا ذكر ما يلائم المشبه به دون المشبه، كان هذا موجباً لتقوية ذلك المبنى، فتشتد المبالغة في إدخال المشبه في جنس المشبه به.

الثالث: ذكر ما يلائم المستعار منه في الترشيحية، و ما يلائم المستعار له في التجريدية، أعم من أن يكون على نحو الحقيقة أو المجاز، كما مرت الإشارة إليه في مثال الإستعارة التجريدية.

التقسيم الثالث: تقسيمها باعتبار الجامع إلى قسمين:

١. **الإستعارة العامية:** و هي ما كان الجامع فيها ظاهراً، يعرفه كل واحد. و سميت عامية، لكونها مبتذلة، تذكر على ألسنة العوام، كاستعارة الأسد للشجاع، و البحر للعالم، و الصباح للوجه المشرق، و نحو ذلك من الإستعارات الظاهرة، التي تلوكها ألسنة العوام.

٢. **الإستعارة الخاصية:** و هي الغريبة التي يكون الجامع فيها غامضاً، لا يطلع عليه إلّا الخواص، و هم الذين أوتوا ذهناً ارتفعوا به عن طبقة العوام. و الغرابة التي تجعل الإستعارة منسوبة إلى الخواص تنشأ من أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون التشبيه فيه نوع غرابة، كاستعارة التقطيع للتفريق في قوله تعالى:

﴿وَ قَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَماً﴾[١]. فإنها استعارة تصريحية خاصية. منشأ الغرابة فيها راجع إلى غرابة التشبيه.

ثانيهما: أن يتصرف في الإستعارة العامية تصرفاً يخرجها عن الابتذال، كما في قوله تعالى: ﴿و اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[٢]. فاستعارة الاشتعال للانتشار و الظهور إستعارة عامية، لكنه لما أسند الاشتعال الذي حقه أن يسند إلى الشيب، أسنده إلى الرأس، أورث الإستعارة دقة و غرابة، إذ أنه يريد أن يشعر أن الشعر الأبيض لكثرته، قد ملأ الرأس، بحيث انتقل وصف الشعر إلى الرأس، فصار كل جزء من الرأس مشتعلاً، و لو كان هناك شيء من الشعر لم يتصف بالوصف، لما صدق الاشتعال على الرأس.

و مما ينبغي أن يعلم في المقام، أنه يستحسن ألاّ تبعد الإستعارة جداً، فتعزب عن الفهم[٣]، و لا تقرب جداً فتستبرد، و خير الأمور أوسطها.

التقسيم الرابع: تقسيمها باعتبار الإفراد و التركيب إلى قسمين:

١. الإستعارة المفردة: و هي الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة المشابهة، أو قل: هي الإستعارة التي لا يكون أصلها تشبيه تمثيل. و علماء البلاغة جعلوا هذا القسم من الإستعارة مقسماً للتقسيمات السابقة.

٢. الإستعارة المركبة: و هي المركب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، أو قل هي ما كان أصلها تشبيه تمثيل، و هو ما كان وجه الشبه فيه صورة منتزعة من

---

١. الاعراف: ١٦٨.

٢. مريم: ٤.

٣. كما في قول يزيد بن مسلمة يصف فرساً بأنه مؤدب:

وَإِذا احتَبى قَرَبُوسَهُ بِعِنانِهِ ... عَلَكَ الشَكيمَ إِلى انصِرافِ الزائِرِ

متعدد. و يختص هذا القسم من الإستعارة باسم الإستعارة التمثيلية، بل إذا أطلق التمثيل لا يتبادر منه إلا هذا.

و من أمثلتها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَىَ اللّٰهُ بُنْيانَهُمْ مِنَ الْقَواعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِم السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَ أَتَاهُمُ العَذَابُ مِنْ حَيْثُ لاَ يَشْعُرُونَ﴾[1]، حيث شبّه تعالى حال أولئك الماكرين في تسويتهم المكائد للإيقاع بالرسل عليهم السلام ، و في إبطاله تعالى لتلك الحيل، و جعله إياها أسباباً لهلاكهم، بحال قوم بنوا بنياناً، و عمروه بالأساطين، فأتى الهلاك من قبل أساطينه، بأن ضعضعت فسقط عليهم السقف فهلكوا، بجامع أنّ ما عدّوه، سبباً لنفعهم، عاد سبباً لاستئصالهم. فاستعيرت الهيئة الدالة على المشبه به، للهيئة الدالة على المشبه، على سبيل الإستعارة التمثيلية. و من هذا الباب قول المتنبي:

وَ مَنْ يَكُ ذَا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ   يَجِدْ مُـرّاً بِـهِ المـاءَ الزُّلاَلاَ

حيث شبّه حال من يعيب شعره، لعيب في ذوقه الشعري، و ضعف في إدراكه الأدبي، بحال المريض الذي يصاب بمرارة في فمه، إذا شرب الماء العذب وجده مرّاً، ثم استعار التركيب الدال على المشبه به للمشبه، على طريقة الإستعارة التمثيلية.

و إذا اشتهرت الإستعارة التمثيلية، و كثر استعمالها، سميت مثلاً، فلا يجوز تغييره و الحالة هذه، بل يستعمل للمفرد و المذكر و فروعهما بطريقة واحدة، لأن الاستعارة هي لفظ المشبه به، المستعمل في المشبه، فلو غير المثل، لما كان لفظ المشبه به بعينه، فلا يكون استعارة، فلا يكون مثلاً، و هذا هو السر في قولهم الأمثال لا تبدل.

---

١. النحل ٢٦.

و من أمثلة ذلك قولهم في المحتاج الى شيء بعد تفريطه به: «الصيفَ ضيّعتِ اللبن»، و بيان الإستعارة في هذا المثل أن يقال: شبّه حال المحتاج الى شيء بعد تفريطه به، بحال المرأة التي كانت تحت شيخ غني، فتركته و تزوّجت شاباً فقيراً، فأصابها ضنك في الشتاء، فجاءت إلى زوجها الأول، تطلب منه لبناً، ثم استعير الكلام الموضوع للمشبه به للمشبه، فصار تمثيلاً.

و كيفية إجراء الإستعارة في الأمثال عموماً، أن يقال: شبه المضرب ـ و هي الحالة الجديدة ـ بالمورد ـ و هي الحالة القديمة التي قيل فيها لأول مرة ـ ثم استعير الكلام الموضوع للمورد للمضرب، فصار تمثيلاً.

الفصل الثاني: في المجاز العقلي (المجاز في الإسناد)

لما كان المجاز العقلي قسماً للحقيقة العقلية، ناسب التعرض لهما في هذا الفصل، و إن كان المقصود الأصلي منه هو الأول.

فاعلم أنهم قسّموا الإسناد إلى قسمين:

١. **الإسناد الحقيقي**: و يعرف باسم الحقيقة العقلية، في قبال الحقيقة اللغوية، و هو عبارة عن: «**إسناد الشيء إلى ما هو له عند المتكلم، بحسب ما يظهر من حاله**».

و يفهم من هذا التعريف، أنّ الإسناد الحقيقي إسناد الى ما هو له، لا في الواقع، و لا في الاعتقاد الواقعي، بل بحسب الاعتقاد الظاهري، يعني: الإسناد إذا كان مطابقاً لما يفهم من ظاهر حال المتكلم، كان حقيقياً، سواء كان مطابقاً للواقع أم لا، و سواء كان مطابقاً لاعتقاده الواقعي ام لا.

و بهذا يدخل في التعريف:

أ) مــا يـطابق الاعـتقاد و الواقـع مـعاً، كـقوله تـعالى: ﴿خَـلَقَ اللّٰـهُ السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضَ بِالْحَقِّ﴾[١].

ب) ما طابق الاعتقاد فقط، كقول الكافر الظاهر حاله: «أنبت الربيع البقل».

ج) ما طابق الواقع فقط، كقول الكافر الساتر حاله: «أنبت الله البقل».

د) ما خالف الواقع و الاعتقاد معاً، كقول المؤمن الساتر حاله: «خلقت الطبيعة الإنسان».

٢. الإسناد المجازي: و هو: «إسناد الشيء الى غير ما هو له، لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة الإسناد الحقيقي».

و عليه، فيتقوّم المجاز العقلي من أركان ثلاثة:

أ) أن يكون الإسناد الى غير ما هو له.

ب) أن يوجد علاقة و ارتباط بين طرفي الإسناد.

ج) أن توجد قرينة تصرف الإسناد عن حقيقته.

ملابسات المجاز العقلي

ملابسات المجاز العقلي تتحقق في موارد نذكر أشهرها:

١. الإسناد إلى السبب: كقوله تـعالى: ﴿وَ إِذَا تُـلِيَتْ عَـلَيْهِمْ آيَـاتُهُ زَادَتْهُـمْ إِيمَاناً﴾[٢]، حيث أسند زيادة الإيمان، التي هي من فعل اللّٰه عزّ و جلّ إلى الآيات، لكونها سبباً في الزيادة.

٢. الإسناد إلى الزمـان: كقوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَـفَرْتُمْ يَـوْماً يَجْـعَلُ

---

١. العنكبوت: ٤٤.

٢. الأنفال: ٢.

الوِلْدَانَ شِيباً﴾[١]، فأسند الفعل إلى زمن وقوعه، و ليس هو بفاعل، و إنما الفاعل ما يقع في ذلك اليوم من الأهوال.

٣. **الإسناد إلى المكان:** كقوله تعالى: ﴿وَ أَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[٢]، فأسند الفعل إلى مكانه، و كان حقه أن يسند إلى الله عزّ و جلّ.

٤. **الإسناد إلى المصدر:** كقوله تعالى: ﴿وَ إِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ﴾[٣]، حيث نسب الفعل إلى المصدر، و كان حقه أن ينسبه إلى فاعله الحقيقي، و هو الشيطان.

٥. **إسناد ما بني للفاعل إلى المفعول:** كقوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[٤]، حيث أسند (راضية) إلى ضمير العيشة، و حقه أن يسند إلى صاحب العيشة، فإن العيشة مرضية، لا راضية.

٦. **إسناد ما بني للمفعول إلى الفاعل:** كقوله تعالى: ﴿وَ إِذَا قَرَأْتَ القُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَ بَيْنَ الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ حِجَاباً مَسْتُوراً﴾[٥]، فإنّ الحجاب ساتر، و ليس بمستور.

قرينة المجاز العقلي

القرينة: هي الأمر الذي يدلّنا على أنّ الإسناد إلى غير ما هو له. و هي على ضربين:

١. **القرينة اللفظية:** كقول أبي النجم:

---

١. المزمل: ١٧.
٢. الزلزلة: ٢.
٣. الأعراف: ٢٠٠.
٤. القارعة: ٧.
٥. الإسراء: ٤٥.

قَــدْ أَصْــبَحَتْ أُمُّ الخِــيَارِ تَــدَّعِي عَــلَيَّ ذَنْــباً كُــلُّهُ لَمْ أَصْــنَعِ
مِــنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَــرَأْسِ الأَصْــلَعِ مَــيَّزَ عَــنْهُ قُــنْزُعاً عَــنْ قُــنْزُعِ
جَذْبُ الليالي أبطئي أو أسرعي

فإسناد التميز إلى الليالي مجاز، قرينته قوله بعد ذلك:

أَفْنَاهُ قِـيلُ اللّٰـهِ لِـلشَّمْسِ اطْـلَعِي حَــتَّىٰ إِذَا وَارَاكِ أُفْــقٌ فَــارْجِعي

٢. القرينة المعنوية: كاستحالة صدور المسند من المسند إليه، إما عقلاً، نحو: ﴿يَوْماً يَجْعَلُ الوِلْدَانَ شِيباً﴾[١]، و إمّا عادة، نحو: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً﴾[٢]، و كصدوره عن الموحد، كما في قول العبدي:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَ أَفْنَىٰ الكَـبِيـ ـرَ كَرُّ الغَـدَاةِ وَ مَـرُّ العَـشِيِّ

تنبيهان

١. المجاز العقلي كما يجري في النسب الإسنادية، يجري في غيرها، كالنسب الإضافية، نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّـيْلِ وَ النَّهَـارِ﴾[٣]، و النسب الإيـقاعية، نحـو: ﴿وَ لاَ تُـطِيعُوا أَمْـرَ المُسْرِفِينُ﴾[٤].

٢. الحقيقة و المجاز العقليان يفترقان عن الحقيقة و المجاز اللفظيين، في كـونهما هـنا وصفاً للإسناد، و هناك وصفاً للكلمة.

---

١. المزمل: ١٧.
٢. غافر: ٣٦.
٣. سبأ: ٣٣.
٤. الشعراء: ١٥١.

الفصل الثالث: في المجاز في الحذف

المجاز في الحذف، أو المجاز في الإعراب عبارة عن: «نقل كلمة عن إعرابها الأصلي، الثابت لها إلى إعراب غيره، بسبب حذف لفظ، أو زيادة آخر»[١].

فالأول: كقوله تعالى: ﴿وَ اسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾[٢]، فإعراب القرية في الأصل هو الجر، لأن أصل الكلام: (و اسأل أهل القرية) فحذف المضاف، و أعطي حكمه للمضاف اليه. و يحتمل فيه وجوه أخرى.

منها: أن يكون التجوز في إطلاق القرية على أهلها، ليكون مجازاً مرسلاً علاقته المحلية.

و منها: أن يكون التجوز في النسبة الإيقاعية، كما مر في قوله تعالى: ﴿وَ لا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ﴾[٣]، فيكون مجازاً عقلياً.

و منها: أن يكون التجوز في السؤال، بأن يراد منه فعل يصح تعلقه بالقرية حقيقة، كأخذ الأثر و نحوه، بجامع المشابهة في تحصيل المطلوب، فيكون إستعارة.

و منها: أن يكون من باب طلب حصول المعجزة، فلا يكون فيه تجوز أصلاً.

و الثاني: مُثّل له بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَىْءٌ﴾[٤]، بدعوى أنّ الأصل: (ليس مثله شيء)، لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى، لا نفي أن يكون شيء مثل مثله[٥].

---

١. فيكون تسمية كل من الحذف و الزيادة بالمجاز في الحذف من باب التغليب.

٢. يوسف: ٨٢.

٣. الشعراء: ١٥١.

٤. الشورى: ١١.

٥. و الصحيح أنه ليس فيه زيادة بل هو نفي المثل بطريقة الكناية، كما في قولك: «مثلك لا يبخل»، و ربما يأتي ما يوضح ذلك في باب الكناية.

اسئلة و تمرينات

١. اذكر لكل علاقة من علاقات المجاز المرسل مثالاً من القرآن الكريم.

٢. بيّن كيف جرت الإستعارة في الأمثلة التالية، و اذكر نوعها.

أ) ﴿وَ ٱعْتَصِموا بِحَبْلِ ٱللهِ جَمِيعاً وَ لاَ تَفَرَّقُوا﴾[١].

ب) ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُم آيَاتُنا مُبصِرَةً قَالُوا هٰذا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾[٢].

ج) ﴿وَ ٱلصُّبحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾[٣].

د) ﴿وَ ٱخْفِضْ لَهُما جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحمَةِ﴾[٤].

هـ) ﴿وَ فِى عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلعَقِيمَ﴾[٥].

و) ﴿قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلاَمٍ وَ مَا نَحْنُ بِتأوِيلِ ٱلأَحْلاَمِ بِعَالِمِينَ﴾[٦].

ز) ﴿وَ تَرَكْنا بَعضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾[٧].

ح) ﴿أُوْلٰئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوا ٱلضَّلالَةَ بِالهُدَىٰ وَ ٱلعَذَابَ بِالمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُم عَلَىٰ ٱلنَّارِ﴾[٨].

ط) ﴿وَ قَطَّعْنَاهُم فِى ٱلأَرْضِ أُمَماً﴾[٩].

---

١. آل عمران: ١٠٣.
٢. النمل: ١٣.
٣. التكوير: ١٨.
٤. الإسراء: ٢٤.
٥. الذاريات: ٤١.
٦. يوسف: ٤٤.
٧. الكهف: ٩٩.
٨. البقرة: ١٧٥.
٩. الأعراف: ١٦٨.

ك) ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾[١].

ل) ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾[٢].

م) «أما والله لقد تقمصّها ابن أبي قحافة»[٣].

ن) «خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار إليها»[٤].

ص) «أخذنا بأطـراف الحـديث بـيننا

و سالت بأعناق المـطي الأبـاطح»[٥].

٣. اجعل الإستعاره التمثيلية الآتية تشبيهات ضمنية بذكر حـال مـناسبة تجعلها مشبّهاً قبل كل استعارة:

أ) «يمشي رويداً و يكون أولاً».

ب) «رضيت من الغنيمة بالإياب».

ج) «ليس التكحل في العينين كالكَحَل».

د) «لا يطاع لقصير أمر».

ﻫ) «لا يُلدَغ المؤمن من جُحر مرتين».

و) «أحشفاً و سوء كيلة».

٤. أذكر لكلّ علاقة من علاقات المجاز العقلي مثالاً من القرآن.

---

١. الأنعام: ٥٩.

٢. الملك: ٨.

٣. نهج البلاغة، خطبة ٣.

٤. النهاية، لابن الأثير، ج ٥، ص ٢٨٨.

٥. لكثير عزة.

الباب الثالث

الكناية

تعريف الكناية

الكناية لغة: مصدر كَنَيْتُ بكذا عن كذا، إذا تركت التصريح به، و منها أخذت الكنية، لأن فيها مواراة للإسم، و عدم التصريح به.

و اصطلاحاً: «استعمال اللفظ في معناه الموضوع له،ليراد منه لازمه، مع جواز إرادة الملزوم، و هو المعنى الموضوع له اللفظ»[1].

و تفترق عن المجاز اللغوي ـ بقسميه ـ بأمرين:[2]

---

١. و تسمى عند قدامة ابن جعفر إردافاً، حيث عرفه بقوله: «أن يريد الشاعر دلالة على معنى من المعاني، فلا يأتي باللفظ الدال على ذلك المعنى، بل بلفظ يدل على معنى هو ردفه و تابعه، فإذا دلّ التابع أبان عن المتبوع».

٢. اختلفوا في حقيقة الكناية على أقوال:

١ ـ أنّها من باب الحقيقة.

٢ ـ أنّها مجاز، فإنّه عندما نكني عن الكرم بكثرة الرماد، تكون كثرة الرماد مستعملة في الكرم ابتداء، و تفترق عن المجاز في جواز إرادة المعنى الحقيقي فيها.

٣ ـ أنّها لا حقيقة و لا مجاز، لأنّ المراد منها غير ما وضع له، فليست بحقيقة، و لأنّه يصح إرادة المعنى الحقيقي، فليست بمجاز.

١. أنّ المجاز مستعمل في اللازم ابتداءً، و الكناية مستعملة في الملزوم، ليراد منه اللازم.

٢. لا يصح إرادة الملزوم في المجاز، لمنافاته مع القرينة، و يصح إرادته في الكناية، لأنها و إن احتاجت إلى قرينة، للدلالة على إرادة اللازم، لكنها لا تمنع من إرادة الملزوم.

أركان الكناية

للكناية ثلاثة أركان:

أ) المكنى‌به: وهو المعنى الحقيقي الذي استعمل فيه اللفظ، لينتقل منه إلى لازمه.

ب) المكنى عنه: و هو لازم المكنى به.

ج) القرينة المرشدة إلى إرادة المعنى الكنائي، و هي غالباً حالية.

تقسيمات الكناية

التقسيم الأول: تنقسم الكناية باعتبار المكنى عنه إلى ثلاثة أقسام:

١. الكناية عن صفة: و ذلك بأن يكون المكنى عنه صفة لازمة للمكنى به، كقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَ هِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾[1]، فتقلب الكفين كناية عن الندم و الحزن، لأن النادم و الحزين يفعلان ذلك عادة.

٢. الكناية عن موصوف: و ذلك بأن يكون المكنى عنه موصوفاً لازماً للمكنى به،

☜ ٤ـ أنّها تارةً تتّصف بالحقيقة و أخرى تتّصف بالمجاز، و ذلك لأنّه إن استعمل اللفظ في معناه مراداً منه لازمة فهي حقيقة، و إن عبّر بالملزوم عن اللازم فمجاز.

و الحق ـ كما بنينا عليه التعريف ـ هو الأوّل: لأنّ الحقيقة و المجاز من صفات الاستعمال، دون الإرادة، و الكناية و الصراحة من صفات الإرادة دون الاستعمال.

١. الكهف: ٤٢.

كقوله تعالى: ﴿أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَ هُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[1]، فإنه سبحانه كنّى عن النساء بانهنّ ينشّأن في الترفه، و التزين، و التشاغل عن النظر في الأمور و دقيق المعاني.

٣. الكناية عن نسبة: و ذلك بأن يكون المكنى عنه نسبة لازمة للمكنى به، و المراد بالنسبة إثبات صفة لموصوف أو نفيها عنه، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[2]، حيث جعل نفي مثل مثله، كناية عن نفي مثله، لأنه لازم له، إذ لو كان له مثل لكان هو ـ أعني اللّٰه تعالى ـ مثل مثله، فلا يصح نفي مثل مثله، كما تقول: «ليس لأخ زيد أخ» مريداً أنه ليس لزيد أخ.

التقسيم الثاني: تقسيمها باعتبار الوسائط إلى ثلاثة أقسام:

١. **التلويح**؛ و هو لغة: أن تشير إلى غيرك من بعيد. و اصطلاحاً: «كناية كثرت فيها الوسائط بين المكنى عنه و المكنى به»، كقول الشاعر:

وَ مَا يَكُ فِيَّ مِن عَيْبٍ فَإِنِّي ... جَبَانُ الْكَلْبِ مَهْزُولُ الفَصِيلِ

فإن بين جبن الكلب، و هزال الفصيل، و بين الكرم أكثر من واسطة، حيث إنّ الذهن ينتقل من جبن الكلب عن الهرير، إلى دوام ردعه و تأديبه، و منه إلى كثرة القادمين إلى دار سيده، و منه إلى كرم السيد، إذ لا يزدحم الناس إلا على المنهل العذب، و النبع المعطاء.

تَزْدَحِمُ القُصَّادُ فِي بَابِهِ ... وَ المَنْهَلُ العَذْبُ كَثِيرُ الزِّحَامِ

و كذا الحال في هزل الفصيل.

٢. **الرمز**؛ و هو لغة: أن تشير إلى قريب منك خفيّة، بنحو الشفة أو الحاجب[3]. و

---

١. الزخرف: ١٨.

٢. الشورى: ١١.

٣. قال تعالى: ﴿ألا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزاً﴾، و قال الشاعر:

رمزت إليّ مخافة من بعلها ... من غير أن تبدي هناك كلامها

اصطلاحاً: «كناية قليلة الوسائط خفيّة اللزوم»، كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾[1]، حيث جعل الرفث ـ و هو في الأصل قول الفحش ـ كناية عن الجماع، و الذهن ينتقل منه إليه بتأمّل، مع عدم كثرة الوسائط.

٣. الإيماء و الإشارة؛ و هي كناية قليلة الوسائط، واضحة اللزوم، كقول البحتري:

أَوَمَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ أَلْقَىٰ رَحْلَهُ ... فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

حيث شبه المجد برجل له رحل على طريقة الإستعارة المكنية، ثم جعل إلقاء الرحل فى آل طلحة كناية عن إثباته لهم، و اللزوم هنا واضح، لأن المجد صفة لابدَّ لها من موصوف، فإذا ألقى رجله فيهم لزم قيامه بهم.

التقسيم الثالث:[2] تقسيمها باعتبار القبول و عدمه إلى قسمين:

١. الكناية الحسنة؛ و هي ما يكتسب بها الكلام حسناً و بهاءً، كقول الشنفري:

يَبِيتُ بِمَنْجَاةٍ مِنَ اللَّومِ بَيْتُهَا ... إِذَا مَا بُيُوتٌ بِالمَلَامَةِ حَلَّتِ

حيث كنّى عن نسبة العفة إلى المرأة ببعد اللائمة عن بيتها، و هي كناية حسنة، لكونها لم يصرح فيها بما هو قبيح.

٢. الكناية القبيحة: و هي ما تعد عيباً في الكلام لكونها أفحش و أقبح من التصريح، كقول المتنبي كناية عن العفة و النزاهة:

إِنِّي عَلَىٰ شَغَفِي بِمَا فِي خُمْرِهَا ... لَأَعُفُّ عَمَّا فِي سَرَاوِيلَاتِهَا

يقول ابن الأثير تعقيباً على هذا البيت: «هذا كناية عن النزاهة و العفة، إلا أنّ الفجور أحسن منها».

---

١. البقرة: ١٨٧.

٢. و هو من مبتكرات ابن الأثير.

التعريض

هناك نوع من الكناية أطلق عليه علماء البلاغة اسم التعريض، و هو لغة: ذكر الشخص بسوء.[١] و اصطلاحاً: «**أن ينسب الفعل إلى شخص و المراد غيره**».

و الداعي إلى ذلك أغراض:

منها: التهديد بطريقة غير مباشرة، التي هي أبلغ من التهديد الصريح، كما لو شتمك شخص، بعد أن كان قد شتمك من هو أقوى منه، فتقول له: «شتمني الأمير و ضربته».

و منها: إسماع المتكلم المخاطبين ـ الذين هم أعداؤه، و من شأنهم أن لا يقبلوا نصحاً ـ الحق، بطريقة لا تثير غضبهم، و هي ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل، التي هي أشد تأثيراً في قبول الحق، كما في قوله تعالى: ﴿أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمٰنُ بِضُرٍّ لاَ تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً وَ لاَ يُنْقِذُونِ * إِنِّي إِذاً لَفِي ضَلاَلٍ مُبِينٍ﴾[٢]، إذ المراد: أتتخذون من دونه آلهة، إن يردكم الرحمان بضرٍّ، لا تغن عنكم شفاعتهم شيئاً، و لا ينقذونكم، إنكم إذاً لفي ضلال مبين.

و لذلك قيل: ﴿آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ﴾[٣]، دون (ربي). فقد أعلم السامع الحق بصورة لا تقتضي مواجهته بالخطاب المنكر، كأنه لم يعنه، و هذا في أعلى محاسن الأخلاق، و أقرب للقبول، و أدعى للتواضع، و قد أطلق السكاكي على هذا النوع من الخطاب: «المنصف»، و هي تسمية في محلها.

و بهذا يكمل الكلام فيما أردنا بيانه في الفن الثاني، و نسأله التوفيق لإتمام الفن الثالث، و الحمد للّه على جزيل إفضاله، و الصلاة و السلام على نبينا محمد و آله.

---

١. و استعمل في معان أخرى، منها: ترك التصريح، و التعبير بما يدل على المراد من بعيد، و منه التعريض بالخطبة.
٢. يس ٢٣ ـ ٢٤.
٣. يس: ٢٥.

اسئلة و تمرينات

١. بيّن أنواع الكنايات الآتية، و عيّن المكنى عنه:

أ) ﴿وَ لَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾[١].

ب) ﴿أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَاناً﴾[٢].

ج) ﴿وَ ٱمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾[٣].

د) ﴿قَالوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هٰذا بآلهتِنَا يا إبراهيمُ * قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبيرُهُمْ هٰذا﴾[٤].

ز) قال الإمام علي عليه السلام: «و قريب القعْرِ، بعيد السبر»[٥].

ح) وَ لَمَّا شَرِبْنَاها وَ دَبَّ دَبِيبُها   إلىٰ مَوْطِنِ الأَسْرارِ قُلْتُ لَهَا قِفِي[٦]

ط) أَو مَا رَأَيْتَ ٱلمَجْدَ أَلْقَىٰ رَحْلَهُ   فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ[٧]

ي) مَا ضَرَّ جارٌ لِي أُجَاوِرُهُ   أَلاَّ يَكُونَ لِبَابِهِ سِتْرُ

أَعْمىٰ إذَا مَا جَارَتِي بَرَزَتْ   حَتّىٰ يُوَارِي جَارَتِي الخِدْرُ[٨].

ك) تقول العرب: غليظ الكبد، عريض القفا، يشار إليه بالبنان، نئوم الضحى، ركب جناحي نعامة، عريض الوسادة، شدّ المئزر، نقي الثوب، رحب الصدر، جبان الكلب، هزيل الفصيل، طويل النجاد، بعيدة مهوى القرطين.

---

١. الأعراف: ١٤٩.

٢. المائدة: ٦٠.

٣. المسد: ٤.

٤. الأنبياء: ٦٢ـ ٦٣.

٥. نهج البلاغة، الخطبة ٢٣٤.

٦. قائله أبونواس.

٧. قائله البحتري.

٨. قائلها الدرامي.

الفنّ الثالث

علم البديع

تمهيد في بيان أمور

١. تعريف علم البديع

البديع في الأصل: من البدع، و هو إحداث شيء لم يكن له من قبل خلق و لا ذكر، قال تعالى: ﴿بَديعُ السَّمٰواتِ وَ الْأرْض﴾[1]، أي: ابتدعها و لم يكونا من قبل شيئاً، و البدع: الأول في كل أمر، قال تعالى: ﴿قُلْ ما كُنْتَ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ﴾[2]، أي: لست بأوّل مرسل.

و في الاصطلاح: «**علم تعرف به الوجوه و المزايا، التي تكسب الكلام جمالاً، و المنطق حسناً، من ناحية اللفظ و المعنى، بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال، و وضوح دلالته على المراد**».

و يفهم من ذلك، أن علمي المعاني و البيان هما أساس البناء الهندسي للكلام، و أن البديع حاله مع الكلام، كحال الزخارف و النقوش، التي تضفي على البناء رونقاً و جمالاً. فالمحسنات البديعية إنما تورث الكلام حسناً و قبولاً، بعد اتصافه بالبلاغة، بمطابقته لمقتضى الحال، و خلوصه عن التعقيد المعنوي.

---

١. البقرة: ١١٧.

٢. الاحقاف: ٩.

٢. موضوع علم البديع

موضوع هذا العلم هو المحسنات اللفظية و المعنوية، العارضة على الكلام، بعد مطابقته لمقتضى الحال، و وضوح دلالته على المراد.

٣. الغرض من تدوينه

الغرض من تدوين هذا العلم، و الغاية من دراسته، هي معرفة طرق تحسين الكلام؛ حتى يتناسب جمال اللفظ مع جمال المعنى، مما يجعل النفوس متأثرة به، و مذعنة له. فكم من فكرة رديئة، أُديت بألفاظ خلابة، سترت ما فيها من رداءة، فمالت إليها النفوس، و صدقت بها. و كم من فكرة عظيمة، عُبّر عنها بألفاظ رديئة، أنست ما فيها من عظمة، فنفرت منها الطباع، و مجتها الأسماع. و من ثمّ كان الكلام الموزون أكثر تأثيراً في النفوس.

٤. أبواب علم البديع

تنقسم المحسنات البديعية إلى قسمين:

أ) **المحسنات المعنوية**: و هي ما يكون المقصود الأصلي منها هو تحسين المعنى. و لذا نجد أن المحسّن المعنوي لا يتبدل بتبديل الألفاظ، مادام نفس المعنى موجوداً.

ب) **المحسنات اللفظية**: و هي ما يكون المقصود الأصلي منها هو تحسين اللفظ، و لذا نجد أن المحسّن اللفظي يزول بتبديل اللفظ، و سيأتي ما يوضح ذلك في البابين الآتيين إن شاءالله تعالى.

الباب الأوّل

المحسّنات المعنوية

المحسّنات المعنوية

و هي كثيرة، إليك أهمّها:

١. **الطباق:** و هو الجمع بين الشيء و ضده[1] في كلام واحد، كقوله تعالى: ﴿وَ تَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَ هُمْ رُقُودٌ﴾ .[2] و من الطباق ما هو خفي، كقوله تعالى:﴿وَ يا قَوْمِ مَا لِيَ أَدْعُوكُمْ إِلَىٰ ٱلنَّجَاةِ وَ تَدْعُونَنِي إِلَىٰ ٱلنَّارِ﴾[3].

٢. **المقابلة:** أن يؤتى بمعنيين أو أكثر، ثم يؤتى بما يقابل ذلك على الترتيب، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن أَعْطىٰ وَ ٱتَّقَىٰ ✽ وَ صَدَّقَ بالْحُسْنَىٰ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرىٰ ✽ وَ أَمَّا مَـنْ بَخِلَ وَ ٱسْتَغْنَىٰ ✽ وَ كَذَّبَ بِالْحُسنَىٰ ✽ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾[4].

و قول علي عليه السلام : «ينحدر عنّي السيل، و لا يرقى إليّ الطير»[5]. و الظاهر أن هذه

---

١. هو بالمعنى اللغوي الشامل للسلب و الإيجاب.

٢. الكهف: ١٨.

٣. غافر: ٤١.

٤. الليل: ٥ ـ ١٠.

٥. نهج البلاغة، الخطبة ٣.

البديعة فرع عن الطباق، و ليست شيئاً مستقلاً عنه.

٣. التـورية: و تسمّى إيهاماً. و هي أن يتكلم المتكلم بكلام له معنيان: قريب و بعيد، و يريد المعنى البعيد، و يوهم السامع أنه أراد القريب، و هي على ضربين:

أ) التورية المجردة: و هي التورية التي لا تجامع شيئاً مما يلاءم المعنى القريب المورى به ـ كقوله تعالى: ﴿وَ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾[1] فكلمة (مخلدون) لها معنيان: قريب و هو البقاء و الاستمرار، و بعيد و هو أنهم مقرّطون، تجعل في آذانهم القِرَطة، و الحلق الّذي في الأذن يسمى قُرطاً و خَلَدة، و لم يقترن الكلام بما يلاءم المورى به.

ب) التورية المرشحة: و هي التي تجامع شيئاً مما يلاءم المعنى القريب، كقول الشاعر:

حَمَلْنَاهُمْ طُرّاً عَلَى الدُّهْمِ بَعْدَمَا ... خَلَعْنَا عَلَيْهِمْ بِالطِّعَانِ مَلاَبِسا

فإنّ للدهم معنى قريب غير مراد، و هو الخيول السود، و معنى بعيد مراد، و هو القيود الحديدية، و لفظة (حملناهم) ترشيح تورية، لملاءمته للمعنى القريب.

و هكذا نرى الموَرّي يستر المعنى البعيد بالمعنى القريب. و قد برع في هذا النوع من البديع، شعراء مصر و الشام في القرن السابع و الثامن للهجرة، و أوتوا فيه بالعجيب الرائع، الذي يدلّ على صفاء الطبع، و القدرة على اللعب بأساليب الكلام.

٤. الإستخدام: و له طريقتان:

الأولى: أن يذكر لفظ له معنيان، ثم يعقبه ضمير، يراد باللفظ أحدهما، و بضميره الآخر[2]، كقول جرير:[3]

---

١. الإنسان: ١٩.

٢. مثل له بعضهم بقوله تعالى: ﴿فمن شهد منكم *الشهر* فليصمه﴾ و هو خطأ منشؤه قلة التدبر، حيث توهم أنّ شهد

إِذَا نَـزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَـوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَ إِنْ كَـانُوا غِـضَابَا

حيث أراد بالسماء الغيث، وبضميره في ـ رعيناه ـ النبات، وكلاالمعنيين مجازي.

الثانية: أن يذكر لفظ له معنيان، ثم يعقبه ضميران، يعود أحدهما عـليه بمـعنى، و الآخر بآخر. كقول بعضهم: «أقرّ الله عين الأمير، و كفاه شرها، و أجرى له عذبها، و أكثر لديه تبرها».

٥. **الإرصاد**: و هو أن يذكر قبل انتهاء الفاصلة من الفقرة، أو القافية من البيت، ما يدلّ عليها إذا عرف الروي، كقوله تعالى: ﴿وَ مَاكَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَ لَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[٤]. و قيل: إنه لمّا بلغت قراءة النـبي ﷺ ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهَا خَلْقاً آخَرَ﴾[٥]، قـال عبدالله بـن أبي سرح: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَالِقِينَ﴾[٦]. فـقال النـبي ﷺ : هكـذا أنزلت، فكان ذلك سبب ردته.

٦. **المشاكلة**: و هي أن يذكر الشيء بلفظ غيره، لوقوعه في صحبته، كقوله تعالى: ﴿نَسُوا ٱللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُم﴾[٧]. أي: أهملهم، فذكر الإهمال بلفظ النسيان؛ لوقوعه في صحبته. و من ذلك ما حكي عن أبي الرقمع: «أنّ أصحاباً له، أرسلوا يدعونه إلى الصبوح في يوم بارد، و يقولون له: ماذا تريد أن نصنع لك طعاماً؟ و كان فقيراً ليس له كسوة تقيه

☜ بمعنى شاهد، و أنّ الشهر مفعول به، بينما هي بمعنى حضر، كقولك: (شهدت الجمعة)، والشهر منصوب على الظرفية؛ لأنّ المقيم و المسافر كلاهما يشاهدان الشهر. و يؤيد ذلك ما رواه زرارة عن أبي جعفر ٧: أنه قال لما سئل عن هذه الآية: *وما أبينها لمن عقلها، قال من شهد شهر رمضان فليصمه، و من سافر فيه فليفطر*.

٣. و قيل إنه لمعاوية بن مالك.

٤. العنكبوت: ٤٠.

٥. المؤمنون: ١٤.

٦. المؤمنون: ١٤.

٧. الحشر: ١٩.

البرد، فكتب إليهم يقول:

أَصْحَابُنا قَصَدُوا الصَّبُوح بِسَحْرَةٍ   وَأَتى رَسولُهُمُ إِلَيَّ خَصِيصَا

قَالُوا اَقْتَرِحْ شَيْئاً نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ   قُلْتُ اَطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَ قَمِيصا

أي: خيطوا لي، فذكر الخياطة بلفظ الطبخ، لوقوعه في صحبة طبخ الطعام.

٧. **حسن التعليل:** و هو أن ينكر المتكلّم صراحة أو ضمناً علة الشيء المعروفة، و يأتي بعلة طريفة، تناسب الغرض الذي يقصد إليه، كقول ابن الرومي:

أَمَّا ذُكَاءُ فَلَمْ تَصْفَرَّ إذْ جَنَحَتْ   إلّا لِفُرقَةِ ذاك المـنْظَرِ الحَسَنِ

فهو يرى أنّ الشمس لم تصفر عند الجنوح إلى المغيب للسبب الكوني، و لكنها اصفرّت مخافة أن تفارق وجه الممدوح.

٨. **تأكيد المدح بما يشبه الذم:** و له طريقتان:

الأولى: أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح، كقول النابغة الذبياني:

وَ لاَعَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ   بِهَنَّ فُلُولٌ مِنْ قِراعِ الكَتَائِبِ[1]

الثانية: أن يثبت لشيء صفة مدح و يعقّب بأداة استثناء، يليها صفة مدح أخرى، كقول النابغة الجَعدي:

فَتىً كَمُلَتْ أَخْلاقُهُ غَيْرَ أَنَّهُ   جَوَادٌ فَمَا يُبقِي عَلَى المالِ باقِيا

٩. **تأكيد الذم بما يشبه المدح:** و له طريقتان أيضاً:

الأولى: أن يستثني من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم، كقول الشاعر:

خَلاَ مِنَ الفَضْلِ غَيْرِ أَنّي   أَراهُ فِي الحُمْقِ لا يُجَارى

---

١. فلول: جمع فل، و هو الكسر في حد السيف.

الثانية: أن يثبت لشيء صفة ذم، و يعقّب بأداة إستثناء، يـليها صـفة ذم أُخـرى، كقولك: «فلان فاسق إلّا أنه جاهل».

الى غير ذلك من المحسنات المعنوية، التي يمكن إرجاع أكثرها إلى ما ذكر، و من شاء الاطلاع أكثر، فليراجع الكتب المبسوطة في هذا الفن.

الباب الثاني

المحسنات اللفظية

المحسّنات اللفظية

و أهمّها:

١. **الجناس**: و هو اتفاق الكلمتين في اللفظ، و اختلافهما في المعنى. و هو على ضربين:

الأول: الجناس التامّ. و هو ما اتفقت فيه الكلمتان في عدد الحروف، و نوعها، و هيئتها، و ترتيبها. كقوله تعالى: ﴿وَ يَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[١].

الثاني: الجناس غير التام، و هو على أقسام:

أ) الجناس الناقص: و هو ما اختلفت فيه الكلمتان في عدد الحروف فقط، كقوله تعالى: ﴿وَ ٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِالسَّاقِ * إلى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ﴾[٢].

---

١. الروم: ٥.

ذكر ابن ابي الحديد في كتابه (الفلك الدائر على المثل السائر): «إنّ الساعة في الموضعين بمعنى واحد، و التجنيس أن يتفق اللفظ و يختلف المعنى؛ و لا يكون أحدها حقيقة و الآخر مجازاً؛ بل يكونان حقيقتين، و زمان القيامة و إن طال، لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة. فيكون إطلاق لفظ (الساعة) على أحد الموضعين حقيقة، و على الآخر مجازاً. و ذلك يخرج الكلام عن حد التجنيس، كما لو قلت: (ركبت حماراً، و لقيت حماراً)، و أردت بالثاني البليد».

أقول: لا يبعد أن يكون لفظ (الساعة) قد أصبح علماً ليوم القيامة، فتكون الساعة في الموضعين حقيقة، فلا يتمّ ما ذكره، مضافاً إلى إمكان المناقشة في شرط التجنيس الذي ذكره، فتأمّل.

٢. القيامة: ٢٩ ـ ٣٠.

ب) الجناس المحرّف: و هو ما اختلفت فيه الكلمتان في هيآت الحروف فقط، كقولهم: «جُبّةُ البُرْدِ جُنّةُ البَرْدِ».

ج) الجناس المختلف: و هو ما اختلفت فيه الكلمتان في نوع الحروف، و يشترط ألا يقع الاختلاف في أكثر من حرف، كقوله ﷺ : «الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة».

د) الجناس المقلوب: و هو ما اختلفت فيه الكلمتان في ترتيب الحروف، كقول عبدالله بن رواحة:

تَحْمِلُهُ النَّاقَةُ الأَدْمَاءُ مُعْتَجِراً — بِالْبُرْدِ كَالبَدرِ جلَّى نُورُهُ الظُّلَمَا

٢. السجع: و هو تواطئ الفاصلتين من النثر على حرف واحد، فالسجعة في النثر كالقافية في الشعر، كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُم لا تَرجُونَ مِنَ ٱللّٰهِ وَقاراً * وَ قَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً﴾[1]. و كقول الإمام علي عليه السلام : «معرفة والله جرّت ندماً، و أعقبت سدماً»[2].

هذا، و الأسجاع مبنية على سكون الأعجاز و هو أواخر الفواصل، و إلّا لفات السجع في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعطيناكَ ٱلكوثَر * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ ٱنحَرْ * إِنَّ شانِئَكَ هُوَ ٱلأَبتَرُ﴾[3].

٣. الإقتباس: و هو تضمين الكلام شيئاً من القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، من غير دلالة على أنه منهما، كقول الكاتبي:

إن كُنْتَ أَزْمَعْتَ عَلَى هَجْرِنا — مِن غَيْرِ مَا جُرْمٍ فَصَبْرٌ جَميلْ

و إن تَبَدَّلْتَ بِنَا غَيْرَنا — فَحَسْبُنَا ٱللّٰهُ وَ نِعْمَ الوَكيلْ

---

١. نوح: ١٣ ـ ١٤.

٢. نهج البلاغة، الخطبة ٢٧.

٣. الكوثر: ١ ـ ٣.

هذا و لا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس، للوزن أو غيره، كقول بعضهم:

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونا إِنّا إِلَى اللّٰهِ رَاجِعونا

و نكتفي بهذا القدر من المحسنات اللفظية. و من أراد الإستزادة فعليه بالرجوع إلى الكتب المبسوطة في هذا الفن.

و ممّا ينبغي أن يعلم في المقام، أنّ المحسنات اللفظية إنما تكون مستحسنة إذا كانت الألفاظ تابعة للمعاني، و لا تكون المعاني توابع الألفاظ، بأن يؤتى بالألفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما اتفق. كما فعله بعض من لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية، فيجعلون الكلام غير مسوق لإفادة المعنى، بل نظرهم إلى اللفظ بالأصل، و إلى المعنى بالتبع، فلا يبالون بخفاء الدلالات، و ركاكة المعنى، فيصير الكلام كغمد من ذهب على سيف من خشب؛ ظاهره جميل، و باطنه قبيح. و الوجه أن تترك المعاني على سجيتها، فتطلب لأنفسها ألفاظاً تليق بها، و عندها تظهر البلاغة و البراعة، و يتميز الكامل من القاصر، و حين رُتّب الحريري ـ مع كمال فضله ـ في ديوان الإنشاء، عجز فقال ابن الخشاب: «هو رجل مقاماتي؛ و ذلك لأن كتابه حكاية تجري على حسب إرادته، و معانيه تتبع ما اختاره من الألفاظ المصنوعة». و ما أحسن ما قيل في الترجيح بين الصاحب و الصابي: «إن الصاحب كان يكتب كما يريد، و الصابي كان يكتب كما يؤمر». و بين الحالتين بون بعيد؛ و لهذا قال قاضي قم حين كتب إليه الصاحب: (أيها القاضي بقم، قد عزلناك فقم): «و اللّه ما عزلتني إلّا هذه السجعة».

و بهذا يتمّ ما أردنا بيانه، و كمل بعين النقص تبيانه، فنسأله تعالى أن يتقبّل هذا الجهد المتواضع، خالصاً لوجهه الكريم، و صلى اللّه على محمد و آله الأكرمين، و الحمدلله رب العالمين.

اسئلة و تمرينات

١. اقرأ الأمثلة التالية، و بيّن ما فيها من محسّنات بديعية:

أ) ﴿فَلْيَضْحَكوا قَلِيلاً وَ لْيَبْكُوا كَثِيراً﴾[١].

ب) ﴿بِما كُنتُم تَفْرَحونَ فى ٱلأرْضِ بِغَيْرِ ٱلحَقِّ وَ بِما كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾[٢].

ج) ﴿وُجوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعمَةٌ﴾[٣].

د) ﴿سَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَ قَبْلَ ٱلغُرُوبِ﴾[٤].

هـ) ﴿لاَيَسمَعونَ فِيها لَغواًإلّا سلاماً﴾[٥].

و) ﴿لاَ تُدْرِكُهُ ٱلأَبصَارُ وَ هُوَ يُدْرِكُ ٱلأَبصارَ وَ هُوَ ٱللَّطِيْفُ ٱلخَبيرُ﴾[٦].

ز) ﴿خافِضَةٌ رافِعةٌ﴾[٧].

ح) ﴿أذْكُرْنِى عِندَ رَبِّكَ فَأَنساهُ ٱلشَّيطانُ ذِكْرَ رَبِّهِ﴾[٨].

ط) ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى ٱلمُؤمِنين أَعِزَّةٌ عَلَى ٱلكافِرِينَ﴾[٩].

ي) قال الإمام علي عليه السلام في وصف الدنيا: «فالبصير منها شاخص، و الأعمى

---

١. التوبة: ٨٢.

٢. غافر: ٧٥.

٣. الغاشية: ٨.

٤. ق: ٣٩.

٥. مريم: ٦٢.

٦. الأنعام: ١٠٣.

٧. الواقعة: ٣.

٨. يوسف: ٤٢.

٩. المائدة: ٥٤.

إليها شاخص، و البصير منها مُتَزَوِّدٌ، و الأعمى لها مُتَزَوِّدٌ»[١].

ك) و قال‌عليه‌السلام أيضاً: «و فرض عليكم حج بيته الحرام، الذي جعله قبلة للأنام، يردونه ورود الأنعام، و يولهون إليه وله الحمام»[٢].

ل) و قال‌عليه‌السلام أيضاً: «ألا و إنه مَن لا ينفعه الحق يضره الباطل، و مَن لا يستقيم به الهدى، يجر به الضلال الى الردى»[٣].

م) جــهولٌ بِـالمناسك لَـيسَ يَـدرى أغـــياً بَـــاتَ يَـــفعلُ أَمْ ضَـــلاَلاَ

ن) أَلاَ لاَ يَـــجْهِلَنّ أَحَـــدٌ عَـــلَيْنا فَـــنَجْهَلَ فَـــوْقَ جَـــهْلِ الجَـــاهِلِينَا

ص)إِذَا لَمْ تُفِضْ عَيْني العَقِيقَ فَلاَ رَأَتْ مَـــنَازِلَه بِـــالقُرِبِ تَـــبْهَى وَ تَـــبْهَرُ

ع) رُبَّ بَـــخيلٍ لَـــوْ رَأَى سَـــائلاً لَـــظَنَّهُ رُغْـــباً رَسُـــولَ المَـــنُونِ

لا تَـــطْمَعُوا فِـــي النَّـــزْرِ مِـــنْ نَـــيْلِهِ هَـــيْهاتَ هَـــيْهاتَ لِـــمَا تُـــوعَدُونَ

ف) وَ مَا كُـلْفَةُ البَـدْرِ المُـنيرِ قَـدِيمَةٌ وَ لٰكِـنَّهَا فِـي وَجْـهِهِ أَثَـرُ اللَّـطْمِ[٤]

ص) لاَعيْبَ فِيهِمْ سِوَى أَنَّ النَّزِيلَ بِهِمْ يَسْلُو عنِ الأَهْلِ وَالأَوْطانِ وَالْحَشَمِ[٥]

ق) قال الحريري: ارتفاع الأخطار، باقتحام الأخطار[٦].

٢. هات لكلّ واحد من المحسّنات البديعية المذكورة في الكتاب بمثال من عندك.

---

١. نهج البلاغة، الخطبة ١٣٣.
٢. المصدر السابق، الخطبة الأولى.
٣. المصدر السابق، الخطبة ٢٨.
٤. قائله المعري، و معناه: أن كلفة البدر و هي ما يظهرعلى وجهه من كدرة، ليست ناشئة عن سبب طبيعي، و إنما هي حادثة من اللطم على فراق المرثي.
٥. قائله صفي الدين الحلي.
٦. يعني: أن ارتفاع قدر الإنسان، إنما يكون باقتحام المخاوف والمهالك.

٣.ادعى ابن الأثير أنه ليس في القرآن إلّا مثال واحد للجناس التام، و هو المذكور في الكتاب، و ردّ عليه الزركشي في علوم القرآن، بأنه يوجد غيره، و هو قوله تعالى: ﴿وَ لَقَدْ أَرسلنا فيهِمْ مُنذِرينَ * فانْظُر كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ ٱلمُنذَرينَ﴾[1]. ناقش هذا الكلام، و بيّن ما فيه من خطأ.

---

١. الصافات: ٧٢ ـ ٧٣.